سلسلة المدن الفلسطينية

١

حيفا العربيّة

١٩١٨ - ١٩٣٩

(التطوّرُ الاجْتِماعيّ وَالاقتِصَادِي)

مي إبراهيم صيقلي

مؤسّسة الدِراسات الفلسطينيّة

مي إبراهيم صيقلي
حيفا العربية
مؤسسة الدراسات الفلسطينية

الكِتابُ

هذا الكتاب هو الأول في سلسلة المدن الفلسطينية، ويعتبر مساهمة جدية في معرفة فلسطين في عهد الانتداب. كما يشكل صورة متعددة الأبعاد لتنامي حيفا حتى أصبحت إحدى المدن الرئيسية على الشاطىء الشرقي للبحر الأبيض المتوسط. أمّا موضوعه الرئيسي فهو الأثر الذي تركته السياسة الكونية الإمبريالية البريطانية، وتجسيد المشروع الصهيوني في فلسطين، في سكان البلد الأصليين.

جمعت المؤلفة معلوماتها من المصادر الرسمية وغير الرسمية، البريطانية والصهيونية، ورفدتها بمقابلات مع مواطنين سابقين في حيفا منتشرين في مختلف بلاد الشتات.

المؤلِفَة

مي إبراهيم صيقلي، أستاذة مشاركة لمادة تاريخ الشرق الأوسط الحديث في جامعة ولاية واين (Wayne State University). كما درّست في جامعة البحرين وفي جامعة كاليفورنيا (University of California) في لوس أنجليس. وتكتب الأستاذة صيقلي، إضافة إلى التاريخ الفلسطيني، في مجالي التاريخ الشفهي ودراسات المرأة.

$12.00

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

مؤسسة عربية مستقلة تأسست عام ١٩٦٣ غايتها البحث العلمي حول مختلف جوانب القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الصهيوني. وليس للمؤسسة أي ارتباط حكومي أو تنظيمي، وهي هيئة لا تتوخى الربح التجاري.

وتعبِّر دراسات المؤسسة عن آراء مؤلفيها، وهي لا تعكس بالضرورة رأي المؤسسة أو وجهة نظرها.

شارع أنيس النصولي ـ متفرع من شارع فردان
ص. ب: ٧١٦٤ ـ ١١. بيروت ـ لبنان
هاتف: ٨٠٤٩٥٩. فاكس: ٨١٤١٩٣
هاتف/ فاكس: ٨٦٨٣٨٧
E-mail: ipsbrt@cyberia.net.lb

INSTITUTE FOR PALESTINE STUDIES
Anis Nsouli Street, Verdun
P.O.Box: 11-7164. Beirut, Lebanon
Tel. 804959. Fax: 814193
Tel. & Fax: 868387
E-mail: ipsbrt@cyberia.net.lb

تم إصدار «طبعة فلسطين» من هذا الكتاب
بدعم من «مجموعة الاتصالات الفلسطينية»

إهداء

إلى ذكرى والدِيّ

إقلين وابراهيم صَيْقلي

وإلى أُستاذي

ألبرت حَبيب حُوراني

حيفا العربيّة

١٩١٨ - ١٩٣٩

(التطوّر الاجتماعيّ والاقتصاديّ)

Ḥayfā al-'arabīyah, 1918-1939 (al-taṭawwur al-ijtimā'ī wa-al-iqtiṣādī)
Mayy Ibrāhīm Ṣayqalī

Haifa: Transformation of a Palestinian Arab Society, 1918-1939
May Seikaly

© حقوق الطباعة والنشر محفوظة

الطبعة الرابعة: رام الله، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١
الطبعة الثالثة: بيروت، تموز/يوليو ١٩٩٨

سلسلة المدن الفلسطينية - ١

حيفا العربيّة

١٩١٨ - ١٩٣٩

(التطوّرُ الاجْتِماعِيُّ وَالاقتِصَادِي)

مَيّ إبراهيم صَيقَلي

مؤسّسة الدراسات الفلسطينيّة

المحتويات

كلمة شكر وعرفان ١

تقديم ٣

خرائط ٦ـ٩

مقدمة ١١

الجزء الأول: حيفا؛ المدينة سنة ١٩١٨ ..... ٢٥

الفصل الأول: حيفا؛ خصائص البنية الاجتماعية ـ الجغرافية
سنة ١٩١٨ ..... ٢٧

الفصل الثاني: التكوين الديموغرافي للفئات الاجتماعية والطائفية
في حيفا وتوزّعها ٣٢

الفصل الثالث: بنية مجتمع حيفا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية
سنة ١٩١٨ ..... ٤١

الجزء الثاني: السياسة البريطانية وتطور حيفا ٦٣

الفصل الرابع: التحولات الديموغرافية في مدينة حيفا، ١٩١٨ ـ ١٩٣٩ ... ٦٥

الفصل الخامس: البنية الإدارية؛ البلدية ومهماتها ٧٢

الفصل السادس: التخطيط الحضري لمدينة حيفا: السياسات
والأحياء الجديدة ٨٢

الفصل السابع: خطط الإدارة البريطانية ومشاريعها ٩٥

الجزء الثالث: تطور القطاعات الاقتصادية ١٠٣

الفصل الثامن: الصناعة؛ مداخل الاحتكار الصناعي اليهودي في مدينة حيفا ١٠٥

الفصل التاسع: آليات السيطرة في قطاع المصارف والنشاطات التجارية ١٢٥

الفصل العاشر: سياسات الأراضي والإسكان ١٥٤

الفصل الحادي عشر: السياسات العمالية؛ التغير في طبيعة النشاط وقوة العمل الاقتصادي ١٦٧

الجزء الرابع: التحولات السياسية لدى الجماعة السكانية العربية في حيفا ١٨٧

تقديم ١٨٩

الفصل الثاني عشر: الانتقال إلى المدار البريطاني ١٩٩

الفصل الثالث عشر: طور التفتت السياسي ٢٢٤

الفصل الرابع عشر: تجذُّر القوى الوطنية ٢٦٤

الفصل الخامس عشر: الخلاصة؛ الطريق إلى الثورة ٢٩١

ملاحق ٣١٧

ملحق رقم ١: عائلات حيفا العربية البارزة، ١٩١٨ ـ ١٩٣٩ ..... ٣١٩

ملحق رقم ٢: صُوَر ٣٢٥

المراجع ٣٣٣

فهرست ٣٤٥

الجزء الأول

حيفا : المدينة سنة ١٩١٨

الفصل الأول

حيفا: خصائص البُنية الاجتماعية ـ الجغرافية سنة ١٩١٨

تقع مدينة حيفا على الشاطىء الجنوبي لخليج عكا، وتنتشر على سفح جبل الكرمل. ويمنحها موقعها الجغرافي ميزة سهولة الوصول الطبيعي إلى الريف: فإلى الجنوب يؤدي السهل الساحلي في اتجاه يافا، إلى جنوب فلسطين ومصر؛ ومن الشمال، يصلها بعكا، ومنها إلى لبنان؛ ومن الشرق، يمنحها السهل المحصور بين جبال الكرمل الساحلية وهضاب الجليل ممرّاً إلى مرج ابن عامر، أكثر المناطق الزراعية خصباً في فلسطين، ومنه شرقاً، عبر وادي الأردن، إلى مناطق زراعة القمح في حوران بسورية. ويعزز ميناء حيفا الطبيعي الرائع، الأفضل على الساحل الفلسطيني، موقعها الجغرافي الأصلي.

وقياساً بمدن فلسطين الرئيسية الأُخرى: القدس ويافا ونابلس، وعكا المجاورة، تُعتبر حيفا مدينة حديثة نسبياً. فوجودها في موقعها الحالي، يعود إلى منتصف القرن الثامن عشر، عندما هدم ظاهر العمر، حاكم عكا، خلال ١٧٦٤ ـ ١٧٦٥، الضيعة القديمة ـ حيفا العتيقة ـ التي كانت تقع على بعد ميل ونصف ميل من الموقع الحديث، ونقل سكانها، نحو ٢٥٠ شخصاً، إلى الموقع الجديد الذي أحاطه بسور دفاعي. كما شيد قلعة تطل على المستوطنة من الجنوب، والتي كانت بقاياها لا تزال في قيد الاستخدام لدى الاحتلال البريطاني سنة ١٩١٨.[١]

وتركت آثار الحرب العالمية الأولى، بتداعياتها المتعددة، أشكالاً متباينة من أنماط التأثير في خصائص البنية الاجتماعية ـ السكانية في مدينة حيفا. وعلى أية حال، فإنه ـ ما عدا الضرر الذي ألحقه بها عنف الحرب وخراب أربعة أعوام من الفقر، فإن البلدة التي احتلها البريطانيون في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩١٨، شهدت القليل من التغيير البنيوي عن الوصف الذي وضعه سنة ١٩١٤ التميمي والحلبي ـ موظفان عثمانيان ـ وهو أحد الأوصاف المعاصرة الأكثر دقة. وكان تقديرهما لها عالياً ومتفائلاً، فقد شبّها حيفا ببيروت من حيث أبنيتها الكبيرة وحوانيتها ذات النوافذ الزجاجية، كما أنها كانت بالنسبة إليهما أيضاً، «كالعروس»، ببيوتها ذات

القرميد الأحمر والشبابيك الواسعة، وبنشاط الحياة فيها، كما بجمال محيطها الطبيعي. فالطرقات والأزقة كانت نظيفة، والناس مهذبون ومثقفون. وقد شعرا بأن في الإمكان ممارسة الحياة المدينية فيها، ولم يساورهما شك في أن حيفا كانت المدينة الأكثر تقدماً على الشاطىء الشرقي للبحر الأبيض المتوسط بعد بيروت ويافا.[٢]

كان الجزء الأقدم والأكثر كثافة سكانية في حيفا الحديثة، في حينه، هو كتلة المساكن والأبنية العامة المحتشدة بين رقعة الشاطىء المركزي الضيقة والجبل، إلى الغرب من الخليج، وإلى الشرق من رأس الكرمل. وكانت المساكن في هذه المنطقة محصورة كلّياً تقريباً في مركز واحد، وعلى جوانب الواديين الضيقين: وادي النسناس ووادي الصليب، مع أن بعض الأبنية المعزولة بُني خارج هذين الواديين.

وكما كانت العادة في مدن الشرق الأوسط، فإن المؤسسات الاقتصادية والدينية تمركزت وسط المدينة، وأيضاً ـ في حالة حيفا ـ في موازاة شاطىء البحر من الشمال. وشارع يافا، شريان المدينة الرئيسي، الذي كان في الأصل يصل بين البوابتين الشرقية والغربية، كان أيضاً السوق الرئيسية والمقسمة إلى قطاعات يؤوي كل منها فرعاً مختلفاً من التجارة.[٣] وقد نظفت هذه السوق، وأزيل سقفها ورُصفت طرقاتها قبل سنة ١٩١٤ ببضع سنين. وجميع المؤسسات العامة تقريباً كانت في هذه البقعة المركزية، ومنها انتشرت على طول الشاطىء في الاتجاهين، وقد شكلت هذه البقعة حدّاً فاصلاً بين قطاعي المدينة السكنيين: الحيّين الشرقي والغربي.

على سفح جبل الكرمل انتصبت القلعة (البرج) مطلة على مركز المدينة، وتحتها مباشرة انبسطت مراكز الطوائف الدينية. فعلى جانب، انتشرت «حارة الكنائس»، حيث تمركزت كنائس كل من الموارنة والروم الكاثوليك والروم الأورثوذكس واللاتين. وإلى الشرق من هذه المنطقة كان المسجد الكبير، ببرجه ذي الساعة، كما أن مراكز التجمعات العامة الثلاثة كانت قريبة أيضاً: ساحة الجرينة أمام المسجد الكبير؛ ساحة العربات [الحناطير]، (وهي مركز المواصلات)؛ ساحة الخمرا، على اسم عائلة من ملاكي العقارات الكبار. وإلى الشرق، في موازاة شاطىء البحر، كان أقدم الأبنية العامة: دائرة البريد والسراي ومسجد صغير ومسلخ عام وسجن أقيم على أنقاض قلعة صليبية.

والحيّان السكنيان، المسيحي والمسلم، انتشرا على شكل مروحة، شرقاً وغرباً، انطلاقاً من المناطق المركزية العامة. وتوزُّع المؤسسات الدينية ـ الاجتماعية

والتعليمية، لم يتبع نمطاً محدداً في أي من الحيّين، لكن التوزع السكني خضع بصورة رئيسية للانتماء الديني.

قام التقسيم الجغرافي ـ الطائفي للأحياء السكنية في مدينة حيفا بدور مهم في تحديد معالم الأوضاع الاجتماعية ـ الاقتصادية للمناطق السكانية الآهلة، فلقد كانت الطائفة الإسلامية تقطن القطاع الشرقي من حيفا (الحارة الشرقية) بكلّيته، وهو يغطي مجرى وادي الصليب ومنحدراته، ويمتد من الأبنية العامة على خط الشاطىء إلى سفوح جبل الكرمل، وتحدّه من الشرق ضفاف نهر المقطع السبخة. وكما يصوره التميمي، فإن الأوضاع المعيشية فيه كانت أوضاع فقر مدقع وقذارة غير صحية.(٤) ومال المسلمون الأفضل حالاً إلى الانتقال نحو الحدود الشرقية لهذا الحي، أو أبعد جنوباً إلى المناطق الأكثر ارتفاعاً. وهذا القطاع من حيفا ضم أصلاً المنطقة التي أقام بها اليهود السفاراد، ومعظمهم من شمال إفريقيا، ممن التجأوا إلى المدينة سنة ١٨٢٩، وقد عرفت باسم حارة اليهود. ولاحقاً، في سنة ١٨٨١، أنشأت الطائفة اليهودية الشرقية أيضاً حيّاً جديداً في أقصى الطرف الشرقي من المدينة، والذي على الرغم من الاسم الرسمي ـ هدار هكرمل ـ عُرف عامة بين العرب باسم أرض اليهود.

أمّا الحي الغربي المسيحي (الحارة الغربية)، الممتد من السوق في الشرق إلى المستعمرة الألمانية في الغرب، فقد انتشر أيضاً في موازاة شاطىء البحر. وتوزع في هذا الحي الكثير من المؤسسات الدينية والتربوية، كانت كلها عملياً أجنبية وتمارس تأثيراً قويّاً في الطوائف المستفيدة من خدماتها. فأديرة الأخوات الناصريات، وأخوات القديس تشارلز بوروميو الألمانيات الكاثوليك، والراهبات الكرمليات الحفاة، وكذلك مقابر مختلف الطوائف، اصطفت في موازاة الشاطىء من الشرق إلى الغرب.

وأسوة بالحي الإسلامي، بني الحي السكني المسيحي في قلب وادي النسناس وعلى منحدراته. وقد التحقت بالجزء الجنوبي الغربي من الوادي طائفة أرمنية صغيرة، كما أن الكثيرين من اليهود الأشكناز والميسورين من السفاراد، أقاموا بالحي الغربي أو بالمستعمرة الألمانية في الطرف الغربي الأقصى من المدينة. وفي سنة ١٩٠٩، قامت ضاحية يهودية جديدة (هيرتسليا) على سفح الجبل فوق وادي النسناس، وكانت مؤلفة من اثنتي عشرة قسيمة بناء تملكها، ولأول مرة، جماعة من اليهود السفاراد والأشكناز. ومع أن المنطقة الواقعة إلى الجنوب والشرق من هذا الحي اشتراها سنة ١٩١٢ يهود، أفراد ومنظمات، فإن عدداً قليلاً جدّاً من الأبنية أقيم هناك قبل الحرب العالمية الأولى. ومن المراكز

الرئيسية التي كان من شأن أحياء جديدة أن تنمو حولها: معهد التكنولوجيا (التخنيون)، ومدرسة ريئالي، وكذلك مدرسة الأخوات الناصريات. كما أنشأ مهاجرون بهائيون، سنة ١٩٠٨، نواة الحي العجمي إلى الغرب من هيرتسليا التي أُنشئت فيما بعد (أنظر أيضاً الفصل الثاني، ص ٣٤، والخريطة رقم ٢).[٥]

وكانت الأوضاع المعيشية لدى الطائفتين المسيحية والإسلامية متماثلة عامة، مع أن أحوال المسيحيين كانت أكثر يسراً إلى حد ما، والأوضاع الصحية لديهم أفضل. وكان لمدينة حيفا خصائص معمارية ذات مزايا جمالية متنوعة، فلقد بنيت بيوت الطائفتين من الحجارة المنحوتة، التي كثيراً ما تكون منقوشة، والتي استخرجت من المقالع إمّا على الطرف الشرقي من حيفا بالنسبة إلى المسلمين، أو من مقالع الكرمل للمسيحيين. وحاولت كل عائلة أن تقيم سوراً خارجياً حول الساحة الداخلية المغلقة، حيث يوجد بئر العائلة. والبئر كانت ملكاً يحرص الناس عليه، كونها كانت المصدر الرئيسي للماء العذب، إلى جانب بعض الآبار العامة في شمالي غربي المدينة. وكانت للحيّين السكنيين السمات نفسها من الطرق الضيقة والمتعرجة وغير المستوية، التي تحفها على الجانبين البيوت العالية، المبنية بطريقة عشوائية، والتي أضيفت إليها امتدادات في فترات متباينة، فكثيراً ما تألفت من طبقتين أو أكثر. ويعود ذلك إلى طبيعة الأرض الصخرية ورغبة الناس في العيش في جوار بعضهم بعضاً. فكانت الصورة العامة عبارة عن متاهة من المساكن المتصلة بصورة معقدة، والتي على الرغم من كونها فاتنة بمنظرها، فإنها كانت تفتقر إلى معظم أسباب الراحة الحديثة.

وهكذا، فحيفا سنة ١٩١٨، التي خرجت عن نطاق أسوار القرن الثامن عشر القديمة، ظلت مقسمة إلى أحياء دينية، على الرغم من أن هذه الأخيرة راحت تفقد طابعها الديني بالتدريج. والتراتبية الاقتصادية لم تكن مؤشراً مهماً إلى التوزع السكاني بين الأحياء، مع أنها كانت ذات أهمية بالنسبة إلى التوزع بين الفقراء والأغنياء داخل كل منها، كما أن المناطق السكنية الأصلية، والتي انحصرت بين الجبل والبحر، تمحورت حول مركز اجتماعي ـ اقتصادي مشترك. وكان الأوروبيون، وعلى الأغلب اليهود، هم الذين اشتروا الأرض الواقعة على أطراف المدينة قبل الحرب العالمية الأولى وخلالها، بينما العرب الذين امتلكوا أرضاً خارج المدينة، كانوا لا يزالون يترددون في التخلي عن الأمان في أحيائهم التقليدية (أنظر الخريطة رقم ٢).[٦]

المصادر

(١) بالنسبة إلى تاريخ حيفا في القرن الثامن عشر، أنظر:

A. Cohen, *Palestine in the 18th century* (Jerusalem, 1973), pp. 137-44;

أ. كرمل، «تاريخ حيفا في عهد الأتراك العثمانيين» (حيفا، ١٩٧٩)، ص ٧٧ ـ ٩٦.

(٢) م. ر. التميمي وم. ب. الحلبي، «ولاية بيروت» (بيروت، ١٣٣٥هـ/ ١٩١٤م)، ص ٢٣٠.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٣٠؛

Y. Washitz, *Jewish-Arab Relations in Haifa during the Mandate*, ch. I, p. 12,

(مخطوطة غير منشورة).

(٤) التميمي والحلبي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٧.

(٥) كرمل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٠.

(٦) خرائط حيفا في السنوات ١٩١٨، ١٩٢٦، ١٩٣٩، أعيد تركيبها من عدد من الخرائط الرسمية التي استخدمتها الحكومة لأغراض التخطيط وبناء الميناء ومصفاة شركة نفط العراق؛ كما استُخدمت السجلات الصهيونية لتخطيط الأحياء اليهودية ونشاطات شراء الأراضي. وقد جرى توثيقها وتصديقها عبر معلومات جمعت شفوياً من ثمانية مسنين عرب حيفاويين، تم الاتصال بهم في نيسان/ أبريل ـ أيار/ مايو ١٩٧٥.

الفصل الثاني

التكوين الديموغرافي للفئات الاجتماعية والطائفية في حيفا وتوزعها

الديموغرافيا: الإحصاءات ومراحل التغيير السكاني في مدينة حيفا

يهدف هذا الفصل من الدراسة إلى رصد وتحليل الإحصاءات المتوافرة للأعداد السكانية الموجودة داخل مدينة حيفا، وذلك من أجل تقديم رؤية منهجية تفسر كيفية حدوث الاختلالات وأنماط الزيادات السكانية داخل المدينة عبر مراحل زمنية متعددة. فلقد تنامى سكان حيفا من الجماعة السكانية الأصلية الصغيرة التي نقلها ظاهر العمر من حيفا العتيقة في منتصف الستينات من القرن الثامن عشر. وهناك تضارب وتناقض في المعلومات بشأن الأعداد الدقيقة لسكان المدن الفلسطينية خلال القرن التاسع عشر وبداية العشرين، وفي الواقع، حتى الإحصاء البريطاني الأول سنة ١٩٢٢. وتعود هذه التناقضات إلى عدد من العوامل، تشمل أساليب غير دقيقة في التعداد وتقديم التقارير، فضلاً عن التحيز الأيديولوجي والمزاج الشخصي لدى الذين جمعوا الأرقام.

والإحصاءات المتوفرة عن القرن التاسع عشر يزودها على الأغلب الرحالة والحجاج والرهبان وموظفو الحكومة. ولكل من هذه الجماعات انحيازاتها الخاصة، بحيث يصعب الوصول إلى تقدير موضوعي. وكثيراً ما قادت الحماسة الدينية رجال الدين إلى المبالغة في أعداد طوائفهم وإلى تخفيض الأرقام لدى الآخرين. وهذا النمط من الانحياز كان موجوداً في تقارير السكان المحليين.[1] وعندما تبنت الحكومة العثمانية إحصاء سنة ١٨٦٨، بهدف تقدير الطاقة البشرية المطلوبة للعمل في بناء الطرقات، كان لدى السكان المحليين سبب واضح لإخفاء أعدادهم الحقيقية. ومرة أُخرى، كانت للمنظمات اليهودية وللناطقين

باسمها، أسبابهم الخاصة لتضخيم أعداد الجماعة السكانية اليهودية وللمبالغة في تطورها.

وتفسر الأحداث السياسية في القرن التاسع عشر تنامي حيفا. فسورية، بما فيها فلسطين، كانت تحت الاحتلال المصري في الفترة بين سنة ١٨٣٢ وسنة ١٨٤٠. وكانت عكا قد سقطت بعد حصار مصري سنة ١٨٣٢ وتضررت كثيراً من جرّاء ذلك، الأمر الذي أدّى بالكثير من عائلاتها التجارية وبالأجانب المقيمين بها إلى الانتقال إلى حيفا. كما وقعت ضربة أُخرى سنة ١٨٤٠، عندما قصف الأسطول البريطاني عكا، متسبباً بهروب المزيد من سكانها ـ خشية العنف ـ والإقامة بحيفا. علاوة على ذلك، سببت الهزة الأرضية التي ضربت أجزاء من فلسطين سنة ١٨٣٧، تبدلاً مهماً في توزع سكان شمالها، ومرة أُخرى لمصلحة حيفا.[٢]

وتعتمد الدراسة بصورة أساسية، في عمليات الإحصاء السكاني، على إحصاءات لباحثين من جنسيات متعددة عبر فترات زمنية وتاريخية متباينة، كما تربط هذه الإحصاءات بالأحداث التاريخية والسياسية المهمة التي حدثت في أثناء تلك المراحل، وبالذات تلك الأحداث التي تركت آثاراً استثنائية في ديموغرافية حيفا؛ فمثلاً قُدّر عدد سكانها في منتصف القرن بـ ٢٠٠٠ ـ ٣٠٠٠ نسمة. وعندها بدأ رواة أكثر ثقة يحوّلون انتباههم إلى حيفا ـ وبالتحديد إلى أعضاء المستعمرة الألمانية وقنصليتها، اللتين أُنشئتا حديثاً في المدينة، وكذلك إلى المشاركين في أعمال المسح التي أجراها صندوق استكشاف فلسطين في فلسطين الغربية، والذي أجرى تحرياته في السبعينات والثمانينات من القرن التاسع عشر.[٣] وقد اعتمد هذان المصدران على باحثين مجربين، نظروا إلى السكان بأسلوب موضوعي وعلمي. وبدا أن تقديراتهما أخذت في الاعتبار السكان العرب المحليين، مسلمين ومسيحيين، واستثنت القلة من الأوروبيين، والظاهر أن كلاً منهما يتفق مع الآخر على حجم السكان التقريبي في الفترة بين سنة ١٨٦٨ وسنة ١٨٧٥. وقدَّر هوفمان، مؤسس المستعمرة الألمانية، العدد بـ ٤٠٠٠ نسمة سنة ١٨٦٨، كما قدره مسّاحا صندوق استكشاف فلسطين، كوندر وكيتشنر، بالرقم نفسه سنة ١٨٧٥.[٤] علاوة على ذلك، قام المهندس الألماني ج. شوماخر سنة ١٨٨٦، بتعداد السكان نيابة عن السلطات العثمانية، وحدد المجموع الإجمالي لهم بـ ٧١٦٥ نسمة،[٥] بينما قدّره الإحصاء شبه الرسمي لسنة ١٨٩١ بـ ٨١٤٠ نسمة.[٦] وفي نهاية القرن، كان تعداد سكان حيفا نحو ٨٠٠٠ ـ ٩٠٠٠ نسمة. أمّا كوينيه، الذي كتب سنة ١٨٩٥، فقدره بـ ٩٩٠٨ نسمات.[٧]

وشهدت فترة ١٩٠٠ ـ ١٩١٤ تنامياً أسرع لم يكبحه إلا انفجار الحرب العالمية الأولى. وكان أحد الأسباب الرئيسية لهذا التنامي ازدياد نشاط المدينة الاقتصادي، وخصوصاً التطورات الجديدة في أعمال البناء، العامة منها والخاصة، مثل فرع خط سكة حديد الحجاز من دمشق إلى حيفا، والذي استكمل سنة ١٩٠٥، وكذلك مشاريع البناء الكبرى لكل من المنظمات اليهودية والمسيحية الدينية. وجاء الكثيرون من عمال عكا والناصرة ونابلس وقرى الكرمل ومرج ابن عامر إلى حيفا خلال هذه الفترة. وفي زمن مبكر سنة ١٩٠٣، أورد نائب القنصل الألماني، كيلر، تقريراً يفيد بأن التوظيف في سكة الحديد جلب عناصر جديدة إلى المدينة، لا من فلسطين فحسب، بل من البلدان المجاورة أيضاً.[٨] وساهمت هجرة غير العرب أيضاً في تنامي سكان حيفا؛ فعلاوة على اليهود الشرقيين من تركيا والمغرب، كان بعض اليهود الأشكناز يستقرون أيضاً بالمدينة، كما استقرت الطائفة البهائية بحيفا في هذا الوقت.[٩] وإذ كانت تلك الطائفة تقيم بعكا منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فإن بعض أبناء هذه الطائفة، بقيادة عباس أفندي، تجمعوا في حي على سفوح جبل الكرمل.

هكذا، ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى، وصل تعداد سكان حيفا إلى ٢٠,٠٠٠ نسمة، ساهمت الحرب بتقليص أعدادهم بفعل الأوبئة والإجلاء والقتال، علماً أنه لا توجد إحصاءات لقياس هذه الخسارة بأية درجة من الدقة. ويقدر كرمل أن حيفا فقدت ما يصل إلى ثلث عدد سكانها سنة ١٩١٤،[١٠] لكن مصادر أُخرى تحدد الخسارة برقم أصغر؛ ويبدو الإجماع على أنه في نهاية الحرب راوح عدد السكان بين ١٦,٠٠٠ نسمة و ١٨,٠٠٠ نسمة. وتتضاعف صعوبة التعداد من أنه في نهاية الحرب بدأ المبعدون، وكذلك الجنود، يعودون إلى بيوتهم بالتدريج، الأمر الذي أدّى إلى رفع الأرقام.

تنامي الجماعات السكانية
في حيفا وتوزّعها

عدا تنامي مجموع السكان السريع في المدينة، فإن وزن الجماعات السكانية المتعددة داخلها كان يتغير أيضاً. فقد كان نظام الحكم العثماني يعمل وفقاً لنظام «الملة»؛ أي أنه جرى التعامل مع الجماعات السكانية كلٌّ على انفراد وبحسب انتمائها الديني، الأمر الذي أعفى السلطات العثمانية من مهمات إدارية معينة، وضمن ولاء الجماعات ككل.[١١] ونتيجة ذلك، ترد أرقام الإحصاء المتوفرة،

بمصطلحات الطوائف الدينية. والتقارير الواردة عن التصنيف في منتصف القرن التاسع عشر هي كالتالي: مسلمون: ٥١٪؛ مسيحيون: ٣٦٪؛ واليهود: ١٣٪.[١٢] ولكن لا بد من الملاحظة أنه مقارنة بالمدن الفلسطينية الأُخرى، كانت في حيفا طائفة يهودية صغيرة جداً تحمل المواطنية العثمانية. فبينما كانت في صفد ١١٩٧ عائلة، وفي القدس ٦٣٠ عائلة، وفي طبرية ٤٠٠ عائلة، خلال ١٨٧١ ـ ١٨٧٢، فقد كانت في حيفا ٨ عائلات فقط.[١٣] ويبدو أن الأرقام الرسمية وغير الرسمية، إذا أُخذت بمجملها، تشير لاحقاً، إلى أن السكان المسلمين فقدوا تفوقهم العددي، لكنهم كانوا يتنامون بسرعة أكبر من المسيحيين منذ بداية القرن فما بعد، وأن الطائفة اليهودية كانت تتنامى بشكل ثابت إلى حد كبير.

ولعله يمكن الافتراض بثقة، أن النسبة الكبيرة غير العادية من الزيادة لدى الجماعات السكانية كلها، جاءت نتيجة الهجرة، الداخلية منها والخارجية. فعلى سبيل المثال، تنامت الطائفة المسيحية في حيفا، والتي شكلت أكثر من ٢٠٪ من مجموع السكان في الثلاثينات من القرن التاسع عشر، إلى ٤٠٪ في السبعينات منه، وإلى ٤٥٪ في نهاية القرن، ولكنها تناقصت إلى أقل من ٤٠٪ سنة ١٩١٥.[١٤] وكذلك، ازداد السكان اليهود من ٣٪ في الثلاثينات من القرن التاسع عشر إلى ١٠٪ في نهاية القرن، وصاروا يشكلون ١٥٪ من مجموع السكان سنة ١٩١٥.[١٥] وبالنسبة إلى السكان المسلمين، فقد شهدوا تناقصاً موازياً في العدد من ٨٠٪ تقريباً في الثلاثينات من القرن التاسع عشر إلى نحو ٤٥٪ في نهاية القرن. إلا إن عددهم راح يزداد ثانية خلال السنوات الأولى من القرن العشرين.[١٦] ففي بداية القرن، تضافر تدفق القرويين، الذين ربما كانوا في معظمهم من المسلمين الذين جاؤوا إلى حيفا بحثاً عن العمل، مع معدل تزايد طبيعي أعلى ليرفع معدل النمو لدى المسلمين، مقارنة بالمسيحيين.

وقياساً بمدن فلسطينية أُخرى، ظلت حيفا، على الرغم من تنامي سكانها السريع، مدينة صغيرة وغير ذات أهمية حتى العقد الثاني من القرن العشرين. وإذا قيست بيافا والقدس وحتى عكا، فقد احتلت موقعاً متواضعاً، سواء أكان سياسياً أم اقتصادياً. إلا إنه حدث تغيير وتجديد في أيام الإمبراطورية العثمانية الأخيرة، وفقاً لثلاثة مصادر رئيسية: مؤسسات التعليم المسيحية، والاستيطان المديني الألماني، ومدّ سكة حديد الحجاز.

١ ـ دور التعليم في الحياة الاجتماعية في حيفا: كان للتعليم دور مركزي في زيادة مستوى الحضارة والثقافة، فلقد كان الكاثوليك الرومان

(اللاتين)[١٧] أول من أدخل التأثير التعليمي المسيحي، الذي كان في الأساس فرنسياً، إلى حيفا، حيث أعادوا تأسيس تأثيرهم الديني من خلال بناء دير مهيب على جبل الكرمل في الثلاثينات من القرن التاسع عشر. وعلى الرغم من عدد اللاتين الصغير جداً بين السكان المحليين، فقد احتفظت هذه الطائفة بالعدد الأكبر من المدارس والأديرة، كما امتلكت قدراً مثيراً للإعجاب من العقارات. لقد بنوا المدرسة المسيحية الأولى، وكانت مفتوحة أمام الأطفال من جميع الطوائف، وخصوصاً من أبناء الكنائس المتحدة: الروم الكاثوليك والموارنة. كما أقامت هذه الطوائف المتحدة أيضاً مدارس ملحقة بكنائسها؛ لكن العدد المتزايد من المؤسسات الأوروبية، بإدارة الرهبانيات الكاثوليكية التي تخصصت بالتعليم، كانت أكثر جاذبية لكل الجماعات المسيحية، بما فيها الروم الأورثوذكس. وكانت المدرسة الكرملية أهم هذه المؤسسات، حيث كانت رهبانية الأخوة المدرسية المسيحية تعلم بالفرنسية منذ سنة ١٨٨٢. وكان عدد من المدارس الأُخرى للبنين والبنات ـ كمدرسة القديس يوسف، التي أدارتها الراهبات الكرمليات منذ سنة ١٩١٠، ومدرسة الراهبات الكرمليات الإيطاليات، التي افتتحت سنة ١٩٠٧،[١٨] وثماني مدارس أُخرى ذات توجه فرنسي على الأقل ـ ناشطاً قبل سنة ١٩١٤.[١٩]

وكانت لطائفة الروم الأورثوذكس مدرسة ملحقة بالكنيسة، تعلم اليونانية فضلاً عن العربية. وفي بداية القرن، حاولت الكنيسة الأورثوذكسية الروسية أن تبرز على حسابها من خلال تقديم تعليم روسي، ولكنهما لم تحققا نجاحاً كالتعليم الفرنسي، الذي جذب أبناء الطائفتين الأورثوذكسية والكاثوليكية. وفي سنة ١٩١٤، كان نحو ٨٠٪ من كاثوليك حيفا يعرفون الفرنسية.[٢٠] وقد أدخلت الجمعية التبشيرية المسيحية اللغة الإنكليزية كوسيلة تعليم لدى الطائفة البروتستانتية، حيث فتحت مدرستين في الثمانينات من القرن التاسع عشر، واحدة للبنات والثانية للبنين، ثمَّ أتبعت هاتين المدرستين بثلاث مدارس أُخرى.[٢١] وكان لجماعة الهيكل الألمانية مدارسها الدينية الخاصة بها أيضاً، ولكنها لم تكن مفتوحة أمام الجماعة السكانية العربية المحلية، وبالتالي فإن تأثيرها في الحياة في المدينة كان محدوداً. وخلال العقد الأول من القرن العشرين، زاد التأثير الألماني في الجيل المثقف من خلال معهد التكنولوجيا (التخنيون)، الذي تبنته عزرا، وهي منظمة يهودية ألمانية، وكان يعلم باللغة الألمانية.[٢٢] وقد تنامى عدد المؤسسات التعليمية اليهودية منذ الثمانينات في القرن التاسع عشر؛ ونظراً إلى تدفق اليهود الأشكناز، فقد علَّم الكثير من هذه المدارس ـ مثل مدرسة الأليانس الإسرائيلية العالمية ـ اللغة الفرنسية فضلاً عن العبرية. وكانت الجماعة السكانية المسلمة هي

الأقلُّ تأثراً بهذه المؤسسات، وكانت أقلَّ حظّاً بسبب التعليم غير المجدي الذي قدمته المدارس الحكومية الثلاث.[٢٣]

٢ ـ تأثير المستعمرة الألمانية: جاء التأثير الثاني للتغيير من إقامة المستعمرة الألمانية في أطراف المدينة الغربية، وقد أسس هذه المستعمرة اتحاد الهيكليين، المنتمي إلى حركة تقوى ألمانية ذات معتقدات اجتماعية بيوريتانية.[٢٤] انطلقت هذه المستعمرة كمستعمرة زراعية، لكنها تنامت لتصبح مركزاً مدينياً، مخططاً ومطوّراً على أسس أوروبية، ومتبايناً كثيراً عما عداه في حيفا. وفي سنة ١٩١٤، أقام بها ٧٥٠ شخصاً، معظمهم من الألمان، مع بعض النمساويين والأميركيين. وامتدت الأرض التي امتلكها واستخدمها الألمان من حيّهم السكني صعوداً إلى نتوء الكرمل عند رأس الكروم، وراء حيفا القديمة، حيث ترقد كروم المستعمرة وحقولها في السهل المنحدر. وفي القطاع السكني، كانت البيوت الفسيحة ذات الأسطح الحمراء تحف بجانبي جادة واسعة تكتنفها الأشجار، وتجري بزوايا قائمة نحو شاطىء البحر، فكانت معلماً غير عادي في مدن الشرق الأوسط في حينه. وقد بادر الألمان أولاً إلى البناء على الجزء المركزي من الكرمل في الثمانينات من القرن التاسع عشر، كما بنوا طريقاً يصل المستعمرة بالمستعمرة الواقعة على سفح الجبل. وفي سنة ١٩١٨ أصبحت الجماعة منفصلة تماماً عن المدينة، ولكن حضورها كان مؤثراً في أنه وفر مثالاً بأسلوب جديد ومتنوع لحياة المدينة، كما أدى إلى توسيع حيفا إلى ما وراء حدود المدينة التقليدية.

٣ ـ دور المواصلات والاتصالات في تطور حيفا: العامل المهم الثالث لتطور حيفا في هذا الوقت كان بناء فرع خط سكة الحديد من حيفا إلى درعا، الذي استكمل في نهاية سنة ١٩٠٥، كإضافة إلى الخط الرئيسي من سكة حديد الحج إلى الحجاز، الممتد من دمشق إلى درعا (أكمل سنة ١٩٠٣)، ومن ثم إلى المدينة ومكة. إلا إن الخطط لربط حيفا بالداخل عبر خط حديدي، تعود إلى ما قبل ذلك. ففي سنة ١٨٩٠، حصلت شركة بريطانية، فيفلنغ، على امتياز لبناء خط من حيفا إلى دمشق، وبدأ العمل (من جهة حيفا) سنة ١٨٩٢، إلا إن التقدم كان بطيئاً جداً، ففي سنة ١٩٠٣ كانت قد مُدّت ثمانية كيلومترات من السكة فقط. وقد اشترتها هيئة سكة حديد الحجاز وجرى تمديد الخط الواصل مع سكة حديد الحجاز في درعا. في هذه الأثناء، حصلت شركة فرنسية على امتياز في التسعينات من القرن التاسع عشر لمد خط من دمشق إلى بيروت. وقد استكمل هذا الخط سنة ١٨٩٨، فحرم حيفا من بعض تجارة الحبوب المستوردة من حوران. وبناء على ذلك، فإن السياسة الكامنة وراء شراء خط حيفا ـ دمشق، وضمه إلى سكة

حديد الحجاز، كانت ترمي إلى تحويل المنافع الاقتصادية إلى الشواطىء الجنوبية من شرق البحر الأبيض المتوسط؛ كما كانت سبيلاً لتقليص أهمية بيروت، التي تنامت تطلعاتها الوطنية المحلية وهيمنة القوى الأوروبية الصارخة عليها. كل ذلك وسيلة لإضفاء أهمية اقتصادية أكبر على مشروع تمّ إبرازه بصفته الإسلامية.[٢٥]

وبذلك استعادت حيفا أهميتها كميناء لتصدير القمح والشعير من الداخل السوري، وبنيت محطة سكة حديد مركزية، جديدة وكبيرة، لتدبر أمر هذه التجارة. وفي الوقت نفسه، جرى تمديد الرصيف القديم في الميناء، الذي بناه الروس في الخمسينات من القرن التاسع عشر. وكان لهذين المشروعين، الرصيف وسكة الحديد، انعكاسات مهمة على تطور المدينة، فقد جذبت، وبصورة خاصة، فرص التوظيف التي فتحاها، طاقة عمل كبيرة، معظمها من العرب المسلمين الذين قدموا من بقية أنحاء فلسطين وسورية ومصر. وأصبح المدخل الشرقي للمدينة، حيث كانت الأحواض والمشاغل، يعرف باسم تل العمل أو أم العمل. واستقر كثيرون من هؤلاء الفعلة بالمدينة، ليصبحوا عاملاً رئيسياً للطابع الإسلامي الذي اتخذته حيفا منذ بداية القرن العشرين فما بعد.

بناء على ذلك، من الواضح أنه منذ سنة ١٩١٨ بدأ تنامي حيفا المادي والديموغرافي بالانتشار صعداً إلى سفوح جبل الكرمل. ويمكن قياس الحداثة بارتفاع المستعمرات وبعدها عن شاطىء البحر؛ ففي السابق كانت الأحياء التقليدية محشورة بين الجبل والبحر، وتتمحور حول المركز الاقتصادي ـ الاجتماعي على خط الشاطىء. بالإضافة إلى ذلك، انتشرت الأبنية الجديدة جنوباً على سفوح جبل الكرمل، وحتى قمة الجبل. ومع أن الجماعة السكانية المدينية التي هاجرت من أوروبا، هي التي بدأت بشراء الأرض والبناء على أطراف الجبل، فإن السكان المحليين راحوا يحذون حذوهم، وإن على نطاق أضيق.

المصادر

(١) ج. بحري، «تاريخ حيفا» (حيفا، ١٩٢٢)، ص ١٧.

(٢) Y. Ben - Arieh, «The Population of the Large Towns of Palestine during the First Eighty Years of the Nineteenth century According to Western Sources,» in M. Maoz (ed.), *Studies on Palestine during the Ottoman Period* (Jerusalem, 1975), p. 56.

(٣) C.R. Conder and H.H. Kitchener, *The Survey of Western Palestine,* Vol. I, Sheets I-VI (London, 1881) p. 283.

(٤) أ. كرمل، «تاريخ حيفا في عهد الأتراك العثمانيين» (حيفا، ١٩٧٩)، ص ٢٦١؛

Conder and Kitchener, *op.cit.*

(٥) كرمل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٢. وبحسب كرمل، الذي درس إحصاء شوماخر، فإن مجموع السكان كان سيصل إلى نحو ٦٤٠٠ نسمة من أهالي البلد الأصليين و٧٦٥ نسمة من الأوروبيين. ومن ضمن السكان المحليين، كان المسلمون يعدون ٣٠٢٥ نسمة، والمسيحيون ٣٢٠٠ نسمة، واليهود ١٨٥ نسمة.

(٦) ن. قبعين، «تقرير تاريخي للطائفة الإنجيلية الأسقفية العربية بحيفا» (حيفا، ١٩٤٠)، ص ٤. وهذا الإحصاء شبه الرسمي، كما يورده قبعين في تقريره، أجرته السلطات العثمانية.

(٧) V. Cuinet, *Syrie et Palestine: geographie administrative, statistique, descriptive et raisonnée* (Paris, 1896), p. 106.

(٨) كرمل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٧.

(٩) E. Esselmont, *Baha'ullah and the New Era* (London, 1923), p. 5.

انبثقت الديانة البهائية، سنة ١٨٤٤، من الحركة البابية، التي كانت فرعاً من الشيعية التي بدأها ميرزا علي محمد في إيران. ولقد انتقل أتباعه بعد إعدامه إلى العراق أولاً، ولاحقاً إلى عكا بصحبة قائد جديد منفي، اسمه بهاء الله، بدأ، في ظله، تطوّر الحركة البهائية لتصبح ديانة منفصلة. ونقل ابنه عباس (عبد البهاء) المقر البهائي إلى حيفا.

(١٠) كرمل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٥. ثمة دراسة شاملة للتغيرات الديموغرافية في حيفا في الفترة بين سنة ١٨٠٠ وسنة ١٩١٨، أنظر:

M. Seikaly, «The Arab Community of Haifa 1918-1936: A Study in Transformation,» D. Phil. thesis, Oxford, 1983, pp. 16-23.

(١١) أنظر:

A.H. Hourani, *Minorities in the Arab World* (London, 1947), pp. 20-22;

وانظر أيضاً:

Colonial Office to Secretary of State, 10 June 1924, on the Organization of the Jewish Community in Palestine (Public Records Office, Colonial Office 733/67).

(١٢) ماري روجرز، هي أخت نائب القنصل البريطاني، إدوارد روجرز، التي عاشت في حيفا في الفترة بين سنة ١٨٥٥ وسنة ١٨٥٧، وكانت على صلة وثيقة بجميع قطاعات المجتمع في حيفا

خلال تلك الفترة. أنظر:

M.E. Rogers, *Domestic Life in Palestine* (London, 1863), p. 85.

(١٣) Justin McCarthy, *The Population of Palestine: Population History and Statistics of the Late Ottoman Period and the Mandate* (New York, 1990), p. 13.

(١٤) كرمل، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٧؛ التميمي والحلبي، «ولاية بيروت» (بيروت، ١٣٣٥هـ/ ١٩١٤م)، ص ٢٣٢؛ قبعين، مصدر سبق ذكره، ص ٥٠.

(١٥) Z. Vilnay, *Khaifa Be'avar ve Bahoveh* (حيفا في الماضي والحاضر) (Tel-Aviv, 1936), p. 110; كرمل، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٧، ٢٠٩ ـ ٢١٠.

(١٦) كرمل، المصدر نفسه، ص. ١٤٧؛ قبعين، مصدر سبق ذكره، ص ٥.

(١٧) «اللاتين» هو الاسم الشائع المستعمل للكنيسة الكاثوليكية الرومانية في الشرق الأوسط، وذلك لتمييزها من الكنائس المتحدة [مع روما].

(١٨) «Scuola Femminile Italiana Dell ANMI,» Diretta delle Suore Carmelitane, تـاريـخ (Haifa, May 1975).

(١٩) كرمل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٧ ـ ٢٧١؛ Vilnay, *op.cit.*, pp. 146-50.

(٢٠) التميمي والحلبي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥١.

(٢١) قبعين، مصدر سبق ذكره، ص ٦ ـ ٧.

(٢٢) كرمل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٢.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٢٦٧؛ التميمي والحلبي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٧.

(٢٤) A. Carmel, «The German Settlers in Palestine and Their Relations with the Local Arab Population and the Jewish Community 1868-1918,» in M. Ma'oz (ed.), *Studies on Palestine during the Ottoman Period* (Jerusalem, 1975), pp. 442-465.

وانظر أيضاً:

A. Schölch, «European Penetration and the Economic Development of Palestine, 1856-82,» in R. Owen (ed.), *Studies in the Economic and Social History of Palestine in the Nineteenth and Twentieth Century* (Oxford, 1982; London, 1987), pp. 42-45.

(٢٥) كرمل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٢ ـ ٢٢٤؛ Vilnay, *op.cit.*, p. 89.

كانت سكة حديد الحجاز وسيلة مفيدة لتأمين موقع سياسي وديني قوي للسلطان العثماني، ولضمان ولاء أبناء ولاياته العربية له، وكذلك أبناء ديانته من الهنود. وقد بدأ عبد الحميد الثاني المشروع سنة ١٩٠٠، وجرى تمويله في البداية، بتبرعات من المسلمين لغرض تسهيل الحج إلى مكة.

الفصل الثالث

بُنْيَة مُجْتَمَع حَيْفَا الاقتِصَادِيَّة وَالاجْتِمَاعِيَّة وَالسِّيَاسِيَّة سَنَة ١٩١٨

لدى احتلال البريطانيين حيفا في أواخر سنة ١٩١٨، عكس مزاج السكان العرب الأفكار السياسية المتنوعة التي كانت رائجة في الهلال الخصيب طوال خمسين عاماً على الأقل. فمنذ بداية الخمسينات من القرن التاسع عشر، تعرض سكان المنطقة، في الريف والمدينة، لمسار غيّر واقعهم ومفاهيمهم السياسية بصورة نهائية. فقد طُبقت سياسة التحديث الإداري والقانوني، المعروفة باسم «التنظيمات»، في جميع أنحاء الإمبراطورية العثمانية، بما فيها الولايات السورية، خلال القرن التاسع عشر، غير أن الإحساس بأية نتائج مهمة لم يحدث إلا خلال النصف الثاني من ذلك القرن فقط. وفي ظل هذه السياسة، طبقت إصلاحات متأثرة بالغرب، من أجل استحداث آلة حكومية مركزية يكون في قدرتها توليد نمو اقتصادي ومالي، وبالتالي تحويل بنى الإمبراطورية السياسية والاجتماعية. ولهذا الغرض، فُرضت تغييرات جذرية متعددة أثرت في بنى الدولة القائمة وجماعاتها السكانية، بما في ذلك تشريع قوانين جديدة تحكم ملكية الأرض والنشاطات التجارية، الأمر الذي أدى إلى تغيير في العبء الضريبي.

وفضلاً عن جهود الحكومة لتنفيذ سياسة المركزية في الإمبراطورية، فإن تطبيق إجراءات التنظيمات التحديثية تأثر بازدياد حدة المصالح والخصومات الدينية والاقتصادية والإمبريالية، الغربية منها والمحلية.[١] وإذ شجعت الثورة التي حدثت في النقل البحري التوسع الصناعي الأوروبي، فإنه تحرك الآن نحو الأسواق العثمانية، حيث شقت هذه الاتصالات طريقها بالتدريج إلى اتفاقات تجارية وامتيازات بين المصدّرين الأوروبيين وحكوماتهم، وبين الدولة العثمانية. وفي النصف الثاني من القرن، كانت هذه الاتصالات قد تطورت إلى حد أن الأوروبيين، فضلاً عن توريد البضائع إلى الإمبراطورية، حددوا السلع الواجب

إنتاجها وتصديرها، آخذين في الاعتبار مصالح دولهم. وكانت الإمبراطورية العثمانية تندمج في النظام الرأسمالي العالمي، الذي سيطرت عليه أوروبا في حينه. ولقد أوجدت آليات الاندماج في النظام الرأسمالي الجديد، حالة من التبعية الاقتصادية بين المركز الأوروبي المسيطر وبين الهامش الخاضع له، صاحبتها حالة من الانبهار الحضاري بالغرب على مستوى فكري وثقافي، أدّت إلى استحداث حالة من الازدواجية الحضارية في بناء النمط الاجتماعي الحديث في المنطقة العربية ككل، وفي حيفا كحالة تطبيقية ناجحة لفاعلية المشروع الغربي الاستعماري بأهدافه ومصالحه في تلك الفترة التاريخية. وبمواكبة ذلك، تنامت مجموعات التبشير والتقوى المسيحية إلى جانب الجماعات التجارية الأوروبية، وغالباً بالتعاون معها، بحيث اتسم هذا التطور بتسلل الأوروبيين بالتدريج، أفراداً ومصالح اقتصادية ومؤسسات، وبتوفير الحماية لهم عبر امتيازات وترتيبات رسمية.[٢] وامتدت قوة الأوروبيين المتنامية داخل الإمبراطورية إلى حماية جماعات معينة من السكان العثمانيين، الأمر الذي كان من شأنه، في الضرورة، أن يتسبب بانتفاضات اجتماعية حدثت في المدن على الدوام.

هكذا، وفي مطلع القرن العشرين، كانت المنطقة كلها في مسار من التغيير، مع أن صُوَر التعبير عنه اختلفت من ولاية، أو حتى من مدينة، إلى أُخرى. وبينما كانت آثار التنظيمات تظهر بالتدريج، فإنها، بالتأكيد، حوّلت اهتمام الحكومة من الريف إلى المدن.[٣] ففي هذه المراكز الاقتصادية ـ الاجتماعية بالذات، كان يمكن لسياسة مركزية أكثر فاعلية أن تتحقق، ولجماعة سكانية أكثر حداثة وتغرُّباً أن تبقى على قيد الحياة.

وكانت مدن الساحل السوري تكتسب أهمية خاصة كموانىء لتجارة الاستيراد والتصدير الأوروبية. وبالنسبة إلى شمال فلسطين، فإن هذا التطور كان ذا أهمية للريف أيضاً، إذ كان للانتقال من أنماط الإنتاج الاقتصادي الزراعي، ومن نمط الحياة الريفية التقليدية، إلى النمط الصناعي ـ التجاري ـ الخدمي، تأثيرات متباينة في نمط الحياة الاجتماعية ـ الاقتصادية في حيفا. فقد كانت السهول الساحلية الخصبة لا تلقى إلا الحد الأدنى من الفلاحة بسبب غياب الأمن، وبالتالي ظلت أرضاً سبخة موبوءة. أمّا مناطق الجوار المباشر للمدن المسوّرة في حيفا وعكا ويافا، فكان يفلحها سكان هذه المدن، ولم تستطع الجماعات السكانية المدينية المستقرة أن توسع المساحة المزروعة وكذلك التجارة الزراعية التي تحركت عبر مينائي عكا وحيفا الشماليين، إلا في الستينات من القرن التاسع عشر، عندما تحسنت الأحوال الأمنية. وحتى ذلك الوقت، ظلت حيفا، على سبيل المثال،

عرضة لهجمات قرويي الطيرة، الواقعة على جبل الكرمل، بقصد التخريب.[٤]

كانت الإصلاحات الإدارية وأطر التنظيمات الجديدة التي جرى العمل على تطبيقها، عاملاً مهماً في إحداث تغييرات خطيرة في البنى الاجتماعية المدينية، وفي تبلور القوى السياسية ـ الاجتماعية الجديدة في مدينة حيفا. إذ إنه عبر تطبيق قوانين الأراضي الجديدة (بين الخمسينات والسبعينات من القرن التاسع عشر)، والتي كانت ترمي إلى تحقيق عائدات مالية أفضل للخزينة المركزية، أوجدت الحكومة شريحة جديدة من ملاك الأراضي الأثرياء، كما ثبّتت وشرَّعت قوة بعض الأعيان التقليديين المالية، وسمحت للأجانب بامتلاك الأرض.[٥] فبرزت طبقة جديدة من الأعيان في المدن، بما فيها الفلسطينية، ذات تأثير سياسي واجتماعي:

> لقد نجم عن الأنماط الجديدة للتحالفات السياسية بين الحكام العثمانيين وأعيان المدن والمخاتير المحليين، تغيرات دقيقة لكنها حاسمة في نمط التراتبية الاجتماعية في فلسطين. وانطوت هذه التغيرات على هيمنة مجموعة قيادية منفردة وأكثر تماسكاً (أعيان المدن يحلون محل المشايخ)، وكذلك على مزيد من الاعتماد المتبادل بين عناصر المجتمع المختلفة، وعلى فجوات اجتماعية أكبر بين طبقات المجتمع. وكان الأوضح فيها هو زيادة صلاحيات مستقلة واسعة في أيدي جباة الضرائب من أبناء المدن في الريف.[٦]

وبينما أضافت هذه الإجراءات عناصر جديدة إلى شريحة أصحاب الامتيازات من أعيان المدن، الذين كان بعضهم من المسيحيين، فإن قوة مشايخ الريف التقليديين ظلت ملموسة اجتماعياً، وإلى حد ما، اقتصادياً أيضاً. ومع أنها أُضعفت اقتصادياً، فإن عائلات الأعيان الريفية في المثلث ونابلس وجنين وطولكرم، استطاعت الاحتفاظ ببعض السيطرة على الريف، كما استطاعت نقل تأثيرها إلى المدن أحياناً. فعلى سبيل المثال، انتمى إلى عائلة عبد الهادي، في الفترة ١٨٥٦ ـ ١٨٥٨، عضو يحكم حيفا، وآخر يسيطر على عرابة، وثالث يحكم نابلس.[٧] وحتى عندما حُجب الموقع الرسمي عن هذه العائلات الريفية، فإن تأثيرها الاجتماعي لم يختف؛ فالأعيان الدينيون والعلمانيون، الذين تغيرت قوتهم وتركيبتهم خلال القرن، كانوا لا يزالون يتمتعون بأهمية في السياسات المدينية كوسطاء بين الشعب والحكومة. واحتفظ الموظفون الأتراك، من عسكريين وإداريين، والعائلات التي أنشأوها في المدن العربية، بدور بارز داخل هذه الطبقة من أعيان المدن التي ظهرت وتوسعت حديثاً.

في نهاية القرن، كانت تأثيرات إصلاحات التنظيمات قد غيرت وكثّفت،

بصورة واضحة، العبء الضريبي على الريف والفلاحين. ومن أجل تسديد الزيادة في الضرائب ومواجهة التغييرات في قوانينها،[٨] أصبح جمهور الفلاحين أكثر اعتماداً على مقرضي المال المدينيين من أبناء جميع الأديان. وقد أفاد تجار المدن وملاك الأراضي من النظام، عبر السيطرة على المجالس المحلية والمناصب الإدارية، وعلى موارد الريف المالية، وفي كثير من الحالات، على أسعار القمح وغيره من المواد الرئيسية في المدن. وبذلك، اتسعت الفجوة الاجتماعية والاقتصادية أكثر بين طبقات السكان المسلمين العليا والدنيا، خلال فترة التحديث.[٩] ومن التناقض بمكان، أنه بينما كان الفلاحون الفلسطينيون يعملون لمصلحة رأس المال كجزء من انتقال البلد إلى دورة رأس المال الغربي، فقد بقوا تحت سيطرة علاقات الإنتاج في مرحلة ما قبل الرأسمالية. وفرضت البورجوازية التجارية الناشئة، وطبقة الأعيان الجدد، التي كانت قاعدتها مدينية في الغالب، والتي تشكلت من ملاك الأراضي في المدن والريف، هذه العلاقات، وحددتا الفوارق الاقتصادية ـ الاجتماعية.

وكثيراً ما وجد التأثير الغربي، في المدن أيضاً، الأرض الخصبة، وإن بدرجات متفاوتة. وعلى العموم، أفادت الجماعات السكانية المسيحية من هذا التأثير على حساب السكان المسلمين.[١٠] فقد قلص القبول الرسمي بالامتيازات الخاصة للحكومات الأوروبية في الولايات العثمانية، سلطة الحكومة المركزية على رعاياها من غير المسلمين، كما حفز حضور قناصل الغرب وتجارة اقتصاديات مدن الساحل. غير أن زيادة استيراد البضائع الأجنبية ساهمت في انهيار التصنيع المحلي أمام المنافسة مع الصناعات الغربية، مما أدى إلى إضعاف الطبقة الوسطى، وزيادة مراتب التفاوت الاجتماعي ودرجة الفقر والغنى بين الشرائح الاجتماعية في حيفا. وساهم هذا الانهيار أيضاً، في هبوط الحرف المحلية، وفي تهميش دور التجار الصغار في المدن، المسلمين منهم والمسيحيين. علاوة على ذلك، زادت الحماية التي وفرها هؤلاء الوكلاء الأجانب لمسيحيي المدن في عداء السكان المسلمين، الذين أغضبتهم التغييرات في مكانة غير المسلمين الاقتصادية ـ الاجتماعية.

جماعات حيفا السكانية:
الأصول الاجتماعية للتعددية الطائفية

شهدت فترة التنظيمات تنامياً سريعاً لمدن الساحل الفلسطيني الغربية، التي احتشد فيها وكلاء تجاريون من اليونان وإيطاليا وغيرهما من الدول الأوروبية،

بالإضافة إلى تدفق سكان عرب محليين. وكانت الأسباب الرئيسية لتغير الأوضاع هي تحسن الأحوال الأمنية، وتبني سياسة رسمية أكثر مساواة تجاه الطوائف الدينية، جرى تطبيقها عن عمد. وتركيب سكان حيفا في منتصف القرن التاسع عشر، يعطي صورة أكثر وضوحاً. فبالإضافة إلى الطوائف الإسلامية والمسيحية واليهودية، التي عاش كل منها في حيِّه على الترتيب، وهذا أمر جرى التقيُّد به بصرامة، أقامت بحيفا جماعة أوروبية من قناصل إنكلترا وفرنسا والنمسا، جاء كثيرون منهم من سخيو أو من جزر دالماتيا، وتزوجوا من عائلات يونانية أو سورية. وبين المقيمين الآخرين، الذين عملوا بالتجارة، من كان من أصول فرنسية ومالطية. وانطلاقاً مما جرت الإشارة إليه من قبل، فإن التأثير الفرنسي كان الأقدم والأكثر فعالية بسبب العدد الكبير من المؤسسات التعليمية الفرنسية. وعلى الرغم من محاولات الروس جذب طائفة الروم الأورثوذكس إليهم، في الستينات من القرن التاسع عشر، فإنهم لم ينجحوا في الانتقاص من التوجه الفرانكوفوني.

وقد قامت هذه الجماعات الأجنبية المقيمة بالمدينة بدور مهم في سياستها، سواء بشكل صريح أو مقنع، حتى انفجار الحرب العالمية الأولى.[١١] ومن جرّاء التنافس بين المصالح الأوروبية، أخضعت الجماعة السكانية العربية في حيفا لتأثيرات سياسية وثقافية، وإن بدرجات متفاوتة، جاءت عبر الإرساليات التعليمية واستيطان الهيكليين والفرص التجارية التي وفرتها القنصليات الأوروبية. فخلافاً لمدينة عكا، التي كانت كرسي المتصرفية (اللواء الإداري)، وقاعدة السلطة العثمانية،[١٢] اختارت هذه القنصليات حيفا مركزاً لنشاطاتها. ففي حيفا، كان التجار الأوروبيون ووكلاؤهم المحليون أكثر حرية في المتاجرة وفي تنظيم أعمالهم التصديرية من الميناء المتنامي بسرعة، بينما تأتي المواد الرئيسية من الحبوب وزيت الزيتون من حوران وشمال فلسطين.

أوجدت هذه النشاطات الاقتصادية الجديدة، نخباً اقتصادية صاعدة، ذات ميول رأسمالية استثمارية؛ وتجلى محور هذه النخب في طبقة التجار الناشئة التي شملت عدداً كبيراً من المسيحيين، وساهمت في إضافة أعضاء جدد إلى شريحة الأعيان. وكانت هذه الطبقة الجديدة مرتبطة بصورة وثيقة بالتجارة المتنامية مع أوروبا، واكتسب الكثير من أبنائها امتيازات اقتصادية ـ اجتماعية، عبر رعاية الوكلاء الأجانب. وقد بسطت فرنسا والنمسا وبريطانيا وروسيا، حمايتها على هذه الطبقة الناشئة في الإسكندرية وبيروت ويافا، وفي حيفا في وقت متأخر نوعاً ما.[١٣]

وكما في بيروت، فإن أبناء هذه الطبقة في حيفا، هم من المستثمرين المحليين، الذين كان معظمهم من المسيحيين ذوي الميول الرأسمالية الجديدة.

ففي نهاية القرن التاسع عشر، كانت طبقة التجار هذه في بيروت، قد طورت نظاماً معقداً وراقياً من العلاقات التجارية ـ الاجتماعية، وسيطرت عليه، مستغلة أفضليات إرثها الثقافي والحماية القنصلية الغربية الجديدة.[١٤] وفضلاً عن العائلات البيروتية العريقة من مسيحية ومسلمة، كان في استطاعة أبناء طبقات أقل امتيازاً أن يصعدوا السلم الاجتماعي، كما كان في إمكان أفراد من جماعات الجبل السكانية إيجاد القنوات للتطور. وقد تكررت الظاهرة بصورة عملية في حيفا، وإن جرى ذلك بعد بيروت ببضعة عقود، وبنمط أضيق نطاقاً وأقل رقياً.

كانت حيفا ببنية سكانها العامة، وبتركيبتهم سنة ١٩١٨، أشبه ببيروت منها بالقدس، التي كانت مركز الإدارة الرئيسي في فلسطين، أو بيافا، مينائها الأول. وقد حافظت الجماعتان السكانيتان، المسلمة والمسيحية، في حيفا، على التكافؤ لفترة طويلة نسبياً؛ وبينما عاشت كل منهما في حيِّها على الترتيب، فقد تشاطرتا السوق والمرافق العامة (أنظر الفصل الأول). ومع أن المدن الفلسطينية الأُخرى ضمت أيضاً أقليات مسيحية كبيرة ومتعددة، فإن نسبتها العددية تخلفت على الدوام عن عدد السكان المسلمين. وأدت هذه الميزة في تلك المدن، إلى إيجاد صورة من الانسجام الاجتماعي، بينما كانت التعددية في حيفا سمة أكثر بروزاً. وساعد العدد الكبير من الطوائف المسيحية المقيمة بحيفا ـ كطائفة الروم الأورثوذكس والروم الكاثوليك واللاتين والموارنة والبروتستانت ـ على نشر جو أكبر من التسامح، كما شجع على استيطان جماعات سكانية هامشية أُخرى. وفي بداية القرن العشرين، أضيفت طوائف بهائية وأرمنية ودرزية، إلى التنوع المتزايد من الطوائف المسيحية والجماعات اليهودية.

إلا إنه في سنة ١٩١٨، شكل مسلمو حيفا بمفردهم الجماعة السكانية الأكبر في المدينة. وكان الكثيرون من عائلات الموظفين ذوي الأصل التركي، قد رسّخوا جذورهم في المنطقة مثل آل صادق والخليل[١٥] وشكري، وتصاهروا مع عائلات أعيان محلية. ونبعت شهرتهم من خلفيتهم، ومن المكانة التي اكتسبوها كملاك أراض، إلى جانب حفنة من المسلمين المحليين، مثل عائلات خمرا وطه وميقاتي ومحمدي والحاج إبراهيم والشيخ حسن. وقد شغلت العائلتان الأخيرتان مناصب دينية كقيّمين على مغارة «مار الياس» على جبل الكرمل،[١٦] وهي المكان المقدس الوحيد الذي ادعاه مسلمو حيفا ـ وهذه حقيقة تفسر غياب الفوارق الدينية في المدينة. وكان مسلمو حيفا يتطلعون نحو عكا، المركز ذي الأصول الإسلامية الدينية والتاريخية، وإلى عائلات مثل الشقيري للتوجيه والقيادة. فضلاً عن كل ذلك، إن قلة الأوقاف الدينية والتربوية، التي أقامتها عائلتا الخليل وخمرا

بالمدينة، وصغر حجمها، يُعتبران مؤشراً آخر إلى موقع مسلمي حيفا المتواضع نسبياً؛ فحتى سنة ١٩٣٦، كانت عائلة الخليل تتولى إدارة الوقف، بداية محمد الخليل، ومن ثم إبراهيم الخليل.[١٧] إلا إن القيادة الدينية أصبحت عنصراً مهماً في حياة المدينة السياسية في العشرينات من القرن العشرين، مباشرة بعد أن حققت قيادة القدس الدينية صعودها، وبعد أن بدأت الحركة السياسية الفلسطينية تتبلور (أنظر الفصلين الثالث عشر والرابع عشر).

علاوة على عائلات الأعيان المسلمة المذكورة أعلاه، والتي ترجع أصولها إلى بداية حيفا ذاتها، جذبت المدينة، في أوائل القرن العشرين، عدة مجموعات من أبناء العائلات ذات القاعدة الزراعية، من ضمنها آل ماضي من إجزم، والسعد من أم الفحم، والتميمي وقرمان وعبد الهادي من منطقة نابلس، بينما وصل البعض الآخر كموظفين أو تجار، من مدن فلسطينية أُخرى، أو من بيروت، مثل آل بيضون.

إلا إنه خلال الاحتلال البريطاني، وقبل وصول أعداد كبيرة من العائلات الدمشقية والبيروتية، الثرية والراقية نسبياً، كانت طبقة الأعيان المسلمين في حيفا صغيرة جداً. وكان ذلك في تناقض صارخ مع الجماهير المسلمة غير المثقفة، وخصوصاً إذا ما قورنت بالبورجوازية الناشئة داخل الطوائف المسيحية المتعددة في المدينة. أمّا على الصعيدين الاجتماعي والسياسي، فقد كان هناك فجوة عميقة بين الأغنياء والفقراء من المسلمين، وهناك مؤشرات إلى وجود عداء وتنافس بين عائلاتهم، وإن لم يكونا بالشدة التي اتصفت بها الصراعات بين عائلات القدس المسلمة.[١٨] وعلى العموم، حددت شريحة الأعيان هويتها بالتماثل مع الإدارة العثمانية، التي كان حضورها في حيفا قد تنامى بصورة ملحوظة بعد سنة ١٩٠٠. وقد ارتبطت قوة هذه العائلات الاجتماعية والاقتصادية، على حد سواء، بهذا الحضور وبتطبيق السياسة العثمانية. فاحتل أبناؤها مناصب إدارية في المدينة، ومُنحوا فرصاً أسهل لامتلاك الأراضي في حيفا والريف، كما أفادوا من الأحوال الأكثر أمناً ومن بناء سكة حديد الحجاز لتطوير تجارتهم الداخلية. إلاّ إنه لا بدّ من الملاحظة أن الجيل الأصغر، الذي تعلم في المدارس العثمانية،[١٩] أفرز الشخصيات السياسية التي دعت إلى القومية العربية مثل رشيد الحاج إبراهيم ومعين الماضي.

كانت طائفة الروم الأورثوذكس، وهي الأقدم، وفي الأصل الأكبر بين الأقليات الدينية في حيفا، بالإضافة إلى طائفة الروم الكاثوليك، التي حققت تفوقاً عددياً على جميع الطوائف الأُخرى في نهاية القرن، كلتاهما محليتين وجذورهما

تعود إلى شمال فلسطين وسورية ولبنان ـ وهذه حقيقة ذات أهمية في تفسير الدور الذي قام به أبناء هاتين الطائفتين في حياة المدينة الاجتماعية والسياسية. وقد تميّزت كل من الطائفتين بالارتباط الوثيق بالمنطقة وبالأرض، علاوة على الانفتاح والطواعية، مما أتاح لهما البقاء وسط أيديولوجيات دينية اجتماعية متعددة، كثيراً ما كانت انعزالية.

إلا إن انتماءهما الديني أعطى كلاً منهما نزعة خاصة. فالروم الأورثوذكس، وبمساعدة الحكومة والكنيسة الروسيتين، تمردوا بشكل صاخب على هيمنة رجال الدين اليونان، وبحثوا عن وسائل أكثر علمانية لتجسيد هويتهم الوطنية.[٢٠] فخلافاً للكنائس المنتسبة إلى روما، لم توفر الكنيسة الأورثوذكسية في الشرق قيادة موحدة يمكن لرعيتها أن تندرج تحت لوائها، كما أنها لم تزود أتباعها بالخدمات المادية والاجتماعية والتعليمية والروحية الكافية. ولهذا السبب، جذبت نشاطات الإرساليات الأوروبية والأميركية معظم «المهتدين» إليها من هذه الكنيسة، ووفرت لهم تعليماً جذاباً عبر ترويج اللغة والثقافة العربيتين. وقد التحق عدد كبير من الروم الأورثوذكس والبروتستانت الذين تعلموا في هذه المؤسسات، بطبقة المهنيين في حيفا، من محامين وأطباء وصيادلة.[٢١] وهذا يفسر أيضاً التوجه العربي في نظرة هذه الطائفة، فقد كان بعض أبنائها ناشطاً في مختلف النوادي واللجان الثقافية التي أسست في حيفا قبل سنة ١٩١٤، والتي كانت القنوات الوحيدة للتعبير الاجتماعي والسياسي؛ كما عبّر بعضهم، في هذا التاريخ أيضاً ـ وخصوصاً المثقفين منهم ـ عن تطلعات سياسية محددة نحو نظام ديمقراطي بتمثيل متكافىء، سواء في إطار القومية العثمانية أو العربية.[٢٢] علاوة على ذلك، مال الروم الكاثوليك نحو هوية وطنية، حتى وإن كان التعليم الديني الأجنبي يجنح إلى نفح الطائفة بميول فرانكوفيلية.

ويعود تسييس البنى الدينية المسيحية إلى عهد التنظيمات، إذ إنه عَبْر الامتياز الذي مُنح للملل بحرية تنظيم شؤونها المدنية والسيطرة عليها، سُمح للقيادة المسيحية، العلمانية منها والدينية، بأن تبرز وتشارك في شؤون المجتمع العامة. وقد أعطى الاندماج القوي لأبناء هذه الطبقة العلمانيين مع رجال الدين، تلك الطوائف توجهاً اجتماعياً وسياسياً متماسكاً، وإن كان ذلك بدرجة أقل لدى الروم الأورثوذكس. وراحت هذه الطبقة الثرية والأفضل ثقافة تنظر الآن بجدّية إلى الحاجات الثقافية والسياسية، والتي كثيراً ما وجهها رئيس الطائفة الروحي. وقد أفسح غياب، أو ضعف، التوجه الديني لدى الطائفة الأورثوذكسية المجال أمام التعبير عن آراء أكثر راديكالية، بينما ظهرت، وفي وقت مبكر جداً، هذه الميول

نفسها لدى طائفة الروم الكاثوليك تحت توجيه قيادة الكنيسة وإدارتها؛ فالمطران حجار كان ناشطاً في الحركة الوطنية ومثّل وجهة نظر طائفته السياسية حتى قبل الحرب العالمية الأولى.[٢٣]

رعت الكنائس، نيابة عن شبيبة طوائفها، جمعيات أدبية وثقافية متعددة، كما نشر مسيحيون عدة صحف في حيفا؛[٢٤] وكانت طائفة الروم الكاثوليك تمتلك قبل الحرب، نوادي ثقافية أكثر من أية جماعة دينية أُخرى في المدينة. وقد جرى تداول عدة منشورات إخبارية بين جمهور القراء، بعضها كان يقدم هبة للمدارس ليقرأها الطلاب. وفي وقت مبكر، ومنذ سنة ١٩٠٨، تأسست «النفائس» و«جراب الكردي» على أيدي خليل بيدس وتوفيق جانا على الترتيب؛ أمّا «الكرمل»، التي عاشت حتى الأربعينات من القرن العشرين، فقد أصدرها الرومي الأورثوذكسي، نجيب نصَّار، سنة ١٩٠٩، كما أصدر الرومي الأورثوذكسي أيضاً، إيليا زكّا، صحيفة «النفير» سنة ١٩١١. هذه النشاطات الثقافية ـ الإعلامية ساهمت في نمو المجتمع المدني، وفي زيادة الوعي السياسي الاجتماعي داخل التكوينات الاجتماعية المتعددة في مدينة حيفا.

وكان من أهم معالم مدينة حيفا الحضارية وجود مظاهر التعددية الاجتماعية ـ الدينية، كما تميّزت باستقرار الأصول الاجتماعية المكونة للمدينة تاريخياً. فمنذ زمن طويل كان يقطن حيفا سكان ينتمون إلى الجماعات الدينية الثلاث ـ مسلمون ومسيحيون (روم أورثوذكس وروم كاثوليك ولاتين) ويهود. وكانت هذه الجماعات تكبر باستمرار منذ السبعينات من القرن التاسع عشر فما بعد، عبر تدفق عمال مسلمين من مدن فلسطين الأُخرى وريفها الشمالي، وكذلك من حوران؛ وعبر مجيء طائفة مارونية قوامها عائلة الخوري من بكاسين في جبل لبنان؛[٢٥] بالإضافة إلى تجار روم كاثوليك من مدن وقرى الجليل الشمالي، كما من بيروت وقرى الجبل اللبناني؛[٢٦] وأيضاً روم أورثوذكس، كانوا قد تحولوا إلى البروتستانتية، جاؤوا من القرى المحيطة بعكا والناصرة، ومن نابلس وقرى الشوف في جبل لبنان؛[٢٧] فضلاً عن يهود أشكناز من أوروبا، والطائفتين السفارديتين من شفاعمرو وعكا.[٢٨] وفي بداية القرن العشرين، وصلت من عكا نواة طائفة فارسية بهائية، كما أن قلة من العائلات الدرزية من قرى جبل الكرمل بدأت تستقر بالمدينة. وأضافت الجماعات الأجنبية ـ من قناصل وتجار وأعضاء المستعمرة الألمانية ـ إلى هذه المجموعة ذات الأصول المتعددة، وساهمت في إيجاد مزيج من العادات وأساليب الحياة، كما أوجدت روحاً عالية من التسامح والإبداع بين هذه الجماعات والطوائف الكثيرة.

التراتب الاقتصادي ـ الاجتماعي
للجماعات السكانية في حيفا

بالإضافة إلى الثراء، كان التعليم في بداية القرن العشرين، يتحول إلى معيار مهم للتمايز الاجتماعي بين الطوائف الدينية وداخل أبناء الطائفة الواحدة ذاتها. وكانت حيفا تفاخر بعدد كبير من المدارس الملحقة بالطوائف المسيحية المتعددة، والتي أرسل معظم السكان المسيحيين أبناءهم إليها. ولقد أدى قرب مؤسسات التعليم العالي المنتسبة إلى هذه الطوائف الدينية في القدس وبيروت، من بعض العائلات الميسورة، إلى إرسال أبنائها إلى هناك. وهذه الفرص التعليمية كانت متوفرة أكثر للطوائف المسيحية في المدينة، الأمر الذي يفسر تنامي جيل من المثقفين المسيحيين، ضليع باللغات الأجنبية وحائز على التدريب المهني. غير أن الطوائف المسيحية المتحدة كانت أوفر حظاً في هذا المجال من طائفة الروم الأورثوذكس، التي كان جيل الشباب المثقف فيها أقلَّ عدداً. وكان المسلمون هم الجماعة الأقل حظاً، حيث كان عليهم الاعتماد على «الكُتّاب» الذي لا يفي بالمطلوب، وعلى ثلاث مدارس ابتدائية حكومية صغيرة. ولذلك، أرسل المسلمون الأثرياء أبناءهم إمّا إلى المدارس المسيحية المحلية، وخصوصاً إلى مدارس الأخوة المسيحيين، أو إلى مدارس مسيحية وعثمانية في مدن الإمبراطورية الأكبر. وبينما أفاد بعض العائلات من نظام التعليم العثماني، فأرسل أبناءه بعيداً حتى إستنبول، فإن البعض الآخر أرسلهم إلى مدارس الإرساليات المسيحية في القدس وعينطورة وبيروت، حيث التقوا أبناء الطوائف المسيحية الأكثر ثراءً. وبقي التعليم لدى الجماعة السكانية المسلمة محصوراً في شريحة صغيرة من العائلات الغنية.

وبالتدريج، صار ثراء سكان حيفا، الذي ارتبط دائماً بملكية الأراضي في المدينة، وبالزراعة في الريف، يرتبط بالتعليم كوسيلة لتحسين الوضع الاقتصادي. وعلى العموم، كان ذلك لصالح القطاع المسيحي من السكان، الذي وجد أبناؤه فرص عمل كمترجمين وسكرتيريين في القنصليات الأوروبية، وكمرشدي سياحة وصرَّافين، وكذلك كموظفين في دوائر الحكومة الجديدة بعد إصلاحها، وفي المبادرات التجارية.

وضمت طبقة التجار الناشئة مسيحيين ومسلمين على حد سواء، من ملاك الأراضي، و/أو تجار الحبوب، كانت أكثريتهم من المسيحيين، بدرجات متفاوتة من الثراء. وتجدر الملاحظة إلى أن جزءاً مهماً من ثراء الأعيان والطبقة المتوسطة لم يكن جديداً فحسب، بل إنه كان مرتبطاً أيضاً بالقوانين التي حولت ملكية

الأراضي إلى سلعة تجارية، مما قاد إلى الاستثمار الرأسمالي في الإنتاج الزراعي.

وكانت المؤشرات الرئيسية إلى هذا الثراء هي ملكية الأراضي الزراعية في شمال فلسطين، والمساهمة في تجارة تصدير الحبوب من حوران وفلسطين. وبناء على ذلك، فإن السيطرة الاقتصادية حددت المكانة السياسية ـ الاجتماعية للجماعة؛ وفيما تشكلت شريحة الأعيان من ملاك الأراضي وأصحاب رؤوس الأموال الأثرياء، فإن تجار الطبقة المتوسطة سيطروا على منافذ التجارة في المدينة.

ومن بين المسيحيين، كان التجار الروم الكاثوليك هم الأكثر نجاحاً في استغلال مصادر قوة طائفتهم والفرص التي وفرتها الإصلاحات، وكذلك في استثمار علاقاتهم مع الغرب وتعليمهم في المؤسسات الغربية. فآل سعد وخياط وصهيون وصنبر وسويدان مثال لعائلات الروم الكاثوليك البارزة، التي ساهمت خلفيتها التعليمية وعلاقاتها التجارية في جعلها من أغنياء المدينة. وكذلك حظيت عائلات كسَّاب والريِّس وتوما وأبو فاضل، بشهرة بين الروم الأورثوذكس، وإن بدرجة أقل.[٢٩] وكانت العائلتان الأكثر بروزاً في الطائفة المارونية هما آل الخوري والبستاني، لكن آل الخوري كانوا الأكثر ثراء في حيفا. فقد كان سليم الخوري، وهو شريك عائلة سرسق اللبنانية ووكيلها، يملك قرى مختلفة في المرج وأراضي في حيفا؛ وبرز وديع البستاني كمحام وخصم عنيد للنشاطات الصهيونية في حيفا. وقد وهب آل الخوري الوقف الديني الماروني الذي ضمَّ كنيسة ومدرسة، كما أن الطائفة كلها، والتي كانت على العموم فقيرة، بحثت عن رزق لها عبر الأشغال التي وفرتها هذه العائلة.[٣٠] أمّا عائلة البوتاجي فكانت الأكثر ثراء بين البروتستانت،[٣١] بينما كانت عائلة زحلان هي الأبرز بين اللاتين.

ويمكن تعزيز هذه الصورة للتراتبية الاقتصادية ـ الاجتماعية لدى الجماعات السكانية العربية في حيفا، وبطريقة أكبر، من خلال دراسة سجلات الزواج الخاصة بها في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى وخلالها،[٣٢] والتي تعطي بعض المؤشرات إلى التوزع المهني بين الرجال في سن العمل. فقد ضمّت الجماعة المسلمة، والتي كانت أكبر الجماعات، العدد الأصغر من ملاك الأراضي والتجار والمهنيين (أي الأطباء والصيادلة والمحامين)؛ ويليها في هذا الصعيد اللاتين، ثم الروم الأورثوذكس. أمّا البروتستانت والروم الكاثوليك فقد شكلوا العدد الأكبر من الأغنياء والمهنيين. ويتضح من السجلات كذلك أن الجماعة المسلمة ضمت النسبة العليا من الفعلة العاديين، الأمر الذي يشير إلى الفجوة الاجتماعية الواسعة بين الميسورين وبين الطبقة الأكثر فقراً داخل تلك الجماعة. أمّا سجلات المسيحيين فتضم عدداً كبيراً من الحرفيين والبنائين والنجارين والمعلمين وصيادي الأسماك

وسائقي العربات، إلى جانب عدد أصغر من الفعلة العاديين، الأمر الذي يشير بدوره إلى أن الفجوة الاجتماعية بين الأغنياء جداً والفقراء جداً كانت أضيق لدى الطوائف المسيحية.

تأثرت تراتبية المجتمع العربي في حيفا، بالعوامل نفسها التي سادت في مدن الساحل الفلسطيني خلال النصف الأخير من القرن التاسع عشر. وبما أن حيفا كانت أقلَّ ازدهاراً وتطوراً من يافا وبيروت، فقد تمخّض هذا المسار عن ظهور طبقات اجتماعية أقل وضوحاً في حدودها عمّا كان عليه الأمر في المدن الأُخرى. ومع ذلك، كانت الفروقات الاجتماعية الواعية، التي أظهرتها عوامل الديانة والثراء والتعليم، قد تجذّرت سنة ١٩١٨.

في هذه المرحلة، كان سكان حيفا موزعين في ثلاث طبقات اجتماعية تقريباً:[٣٣] طبقة الأعيان التي حققت شهرتها إمّا من خلال أصلها التركي الإسلامي وسيطرتها التقليدية على المناصب الرسمية وملكية الأراضي،[٣٤] وإمّا عبر قوة المسلمين التجارية، وخصوصاً التجارة مع الداخل السوري.[٣٥] ويضاف إلى هذه الطبقة شريحة ملاك الأراضي والتجار المسيحيين، التي اكتسبت ثراءها عبر التغيرات في النظام العثماني وعبر المساعدة الغربية.[٣٦] خلال هذه الفترة، كانت تبرز أيضاً طبقة وسطى، جاء ثراؤها المالي نتيجة تنامي أهمية المدن، والارتفاع في أسعار الأراضي، والزيادة في فرص العمل وتنوعها. ولقد ضمت الشريحة العليا لهذه الطبقة تجاراً وملاكي أراضٍ، مسلمين ومسيحيين، في المدينة،[٣٧] كما ضمت عائلات تحتل مناصب رسمية ومهنية.[٣٨] أمّا الشريحة الدنيا البورجوازية الصغيرة، فقد تشكلت جزئياً من مسلمين في المراتب الدنيا من الوظائف الحكومية، ولكن أغلبيتها تكوّنت من الطوائف المسيحية التي، على الرغم من كونها متعلمة، افتقدت القوة المالية، فشغلت الوظائف التي أُوجدت حديثاً في القطاعين ـ التجاري والإداري. وكان معظم أبناء هذه الطبقة من فروع عائلات الطبقة العليا الأقل حظاً. أمّا طبقة الفعلة الكبيرة فقد تشكلت على العموم من عمال يدويين مسلمين في سكك الحديد والطرق، وفي قطاعي البناء والتجارة، كما ضمت صغار الحرفيين.

خلال الفترة ١٩١٤ ـ ١٩١٨، مرت جميع الطبقات الاجتماعية في حيفا بصعوبات اقتصادية وشخصية. فالاعتمادات المتوفرة للتجار ورجال الأعمال المحليين، تقلصت، والمشاريع الصناعية القليلة التي بدأت خلال العقد السابق، مثل صناعة الكحول ومعامل الصابون والمعادن، توقفت من جراء نقص السيولة المالية وبالتالي القوة الشرائية المحلية، ومن إبعاد الأجانب من الدول المعادية،

الذين أدى بعضهم دوراً مهماً في هذه المشاريع. كما أُغلقت المدارس البريطانية والفرنسية، وعُلقت جميع أعمال البناء، وجُند السكان الذكور الذين راوحت أعمارهم بين ١٧ ـ ٥٠ عاماً، الأمر الذي حرم المدينة من معظم المعيلين فيها. وزاد الأوضاع سوءاً، غزو الجراد المتكرر، الذي أتلف سنة ١٩١٥، محصولاً كان فقيراً أصلاً، فأضاف الجوع والمرض إلى عذابات السكان. كل ذلك قاد الكثير من عائلات حيفا العريقة إلى بيع أراضيها في المدينة والجبل بأسعار الكساد،[٣٩] وتسبب الجوع والتيفوس بالكثير من الموت، فهلك المئات وربما الآلاف.[٤٠] وكثيراً ما أخضع السكان، وخاصة غير المسلمين لسوء المعاملة والسجن والإبعاد على أساس تهم، حقيقية كانت أو ملفقة، من التجسس والتعاطف مع العدو. وبالاختصار، فإن عدد سكان حيفا كان قد تقلص في نهاية الحرب، فضلاً عن معاناتهم الفقر والمرض والكآبة.

التوجهات والأطر السياسية للتجمعات السكانية في حيفا

منذ منتصف القرن التاسع عشر، وفي وقت مبكر منه، كان البعض من الطبقة المتعلمة في حيفا قد توصل إلى فهم الأسباب السياسية والاقتصادية التي أثرت في مصير السكان المحليين. وفي أوساط هذه الطبقة، كان هناك شعور متزايد بالانتماء والإحساس بالعروبة، باعتبارها مصدراً للهوية الاجتماعية الحضارية تميزهم من الأتراك، المدنيين والعسكريين، الذين أداروا النظام واعتبروا أجانب.[٤١] وهناك مؤشرات إلى أن هذه الآراء لم تكن محصورة بالمسيحيين من السكان، إذ عندما شكل نائب القنصل البريطاني، إدوارد توماس روجرز، جمعية «لاكتساب المعرفة المفيدة ونشرها»، في سنة ١٨٥٩، دعا الأشخاص الأوفر علماً بين العرب في حيفا إلى محاضرات عن تاريخ الشرق الماضي، وعن عظمته وإنجازاته العلمية وآثاره الفكرية والأخلاقية في العالم أجمع.[٤٢] وكان من خلال تنامي حلقات حوار كهذه، سواء بين الطوائف أو برعاية المؤسسات الدينية الأكثر تأثيراً، أن ترعرع شعور من الوعي الذاتي الثقافي والتاريخي في أوساط السكان العرب.

في بداية القرن الحالي، شبَّ في المدينة، أو استقر بها، جيل جديد من العرب أكثر ثقافة وأشد ثقة بالنفس، حاملاً معه أحياناً أفكاراً سياسية واجتماعية أكثر تطوراً. ولقد اختلفت هذه الأفكار، في أوساط طبقات الأعيان والمثقفين، وفقاً للمصالح الاجتماعية والاقتصادية. فطبقة الأعيان، وبتحديد أكثر، المسلمون منها،

والت نظام الحكم؛ أمّا الميول الوطنية، فكانت واضحة في أوساط جيل الشباب، وفي طبقات التجار والمهنيين من الطوائف المسيحية، سواء من حيث المطالبة بالمساواة في الحقوق مع الأتراك، أو باللامركزية، أو حتى باستقلال العرب. وكان من الطبيعي أن ينحاز الأعيان المسلمون، نظراً إلى مصالحهم الذاتية، إلى العثمانيين، وأن يؤيدوا إضفاء نبرة إسلامية على هذا التوجه. وقد تعرّف بعض المسلمين والمسيحيين الأكثر ثقافة إلى التيارات السياسية والجمعيات الوطنية السرية التي كانت ناشطة من إستنبول إلى القاهرة، فبيروت فنابلس. وكان تيارا العثمانية والعروبة هما التياران الرئيسيان بأقسامهما المتعددة. أمّا قبل الحرب العالمية الأولى، فكانت المعارضة الوحيدة المسموعة هي التي تؤيد حزب اللامركزية العثمانية، الذي تأسس في القاهرة سنة ١٩١٢،[٤٣] وجمعيات الإصلاح في بيروت،[٤٤] التي دعت إلى الإصلاح في الولايات العربية داخل الإمبراطورية العثمانية. إن هذه النشاطات، وربما تلك التي قامت بها منظمات أكثر راديكالية، كانت معروفة لشباب حيفا، المسلمين والمسيحيين، وخصوصاً لأولئك الذين لديهم اتصالات ناشطة مع أبناء ديانتهم وأقاربهم، أو لديهم علاقات تجارية في بيروت ودمشق، قلعتي النشاطات القومية العربية.

وعلى الرغم من الأثر الاقتصادي للمستعمرة الألمانية في حيفا، فإن التأثير الألماني كان محدوداً جداً.[٤٥] وقد برز تأثير المؤسسات التعليمية الناطقة بالفرنسية بوضوح في توجه الطوائف الكاثوليكية، وحتى في أوساط أبناء الكنيسة الأورثوذكسية الذين كانت ثقافتهم فرنسية. وكذلك، كان للتأثيرات البريطانية والروسية والإيطالية والنمساوية، أنصارها. وكانت تلك التوجهات من الأهمية بحيث إنه خلال الحرب أُتهم ـ وأُدين ـ عدد كبير من الكاثوليك، ومنهم مطران الكاثوليك، بالتجسس لمصلحة الفرنسيين.[٤٦] وهناك مؤشرات أيضاً إلى أن حلقة من المقيمين بحيفا عملت لصالح الاستخبارات البريطانية.[٤٧]

وهذه الميول للتحالف مع القوى الغربية التي تشرّب السكان المحليون تأثيراتها الثقافية والمالية، لم تتعارض مع الميول للالتقاء مع الاتجاه العام للقومية العربية، أو مع نوع ما من الاستقلال عن السيطرة العثمانية. وقد أدّت الصحافة المحلية دوراً حاسماً في نشر هذه الأفكار، وفي صوغ الرأي العام في أوساط طبقة المثقفين. وكان طلائع هذا الأسلوب من النشاط السياسي، من أبناء الكنائس الشرقية، أمثال نجيب نصار وإيليا زكّا وجميل البحري، الذين ساهموا أيضاً في تنظيم لجان سياسية قبل الحرب العالمية الأولى. ولقد انخرط أعضاء من جميع الطوائف في هذه الحركة، التي أكدت على الوحدة العلمانية للعناصر العربية من

الشعوب العثمانية. وكانت المعارضة للصهيونية عاملاً آخر زاد الشعور بالوحدة بين المسلمين والمسيحيين على حد سواء.

أمّا العامل الرئيسي الذي ساهم في زيادة الإدراك بأخطار المشروع اليهودي ـ الاستيطاني، فكان سياسة شراء الأراضي من السكان المحليين من قبل المؤسسات اليهودية ذات الإمكانات التمويلية المرتفعة، والتي هدفت إلى تفريغ الأرض من سكانها الأصليين، الأمر الذي أدى في نهاية الأمر إلى بروز حركة المعارضة السياسية الفلسطينية للمخططات اليهودية، وإلى اتّخاذ كافة الاتجاهات العربية بانتماءاتها الطائفية المتعددة، موقفاً موحداً تجاه هذه المخططات. فمنذ التسعينات من القرن التاسع عشر، وفي وقت مبكر منه، كان فلاحون في شمال فلسطين قد شُردوا من بيوتهم نتيجة شراء اليهود للأراضي، فردّوا على ذلك في كثير من الأحيان بمهاجمة المستعمرات. وبما أنه لم يبق الكثير من الأرض الزراعية الفائضة، فقد كانت الجماعة السكانية الفلاحية تشعر على الفور بأية عملية شرائية. أمّا في المدن، فقد احتج أصحاب الحرف والمهن الذين كان معظمهم من المسيحيين، ضد هجرة اليهود وشرائهم الأراضي، وكانت مخاوفهم في البداية تنبع من المنافسة الاقتصادية، ولكن معارضتهم لخطط الصهيونيين ارتكزت سنة ١٩٠٩، على قاعدة أيديولوجية قومية.

كانت الحملة المناهضة للصهيونية التي قامت بها الصحافة في حيفا أشد حدة منها في المدن الفلسطينية الأُخرى، وذلك، طبعاً، نتيجة الأثر المباشر لشراء الأرض، وللهجرة الصهيونية في شمال فلسطين.[٤٨] وكان الهدف من مقالات نصار في صحيفة «الكرمل»، أن الولايات السورية، وخصوصاً منطقة فلسطين، هي عربية، وأن خطط الأجانب ـ أي الصهيونيين ـ لشراء الأرض واستيطانها، يجب أن تتوقف.[٤٩] ولم يكن هدف نصار تحريض الرأي العام ضد الصهيونيين فحسب، بل التنبيه إلى حالات التواطؤ من جانب السلطات لتيسير شراء الأرض من قبل اليهود. ولهذا، كان نصَّار، في حيفا، يقظاً في متابعة جميع النشاطات التي يقوم بها المهاجرون اليهود، وفي نشر كل تغير جديد في أوضاعهم ومكانتهم. وظل الجمهور على علم بالنمو العددي والاقتصادي للجماعة السكانية اليهودية في حيفا، وبمبيعات الأرض لهم وبمشروعاتهم الواسعة النطاق، مثل إقامة معهد التكنولوجيا (التخنيون) في المدينة.[٥٠] ومع ذلك، أيَّدت صحيفة «النفير»، المنافسة لصحيفة «الكرمل» في حيفا، الصهيونيين، كما حبَّذت عناصر من طبقة ملاك الأراضي الأعيان في حيفا، من مسلمين ومسيحيين، هذا الخط. ولكن مقالات نصار كانت منسجمة مع المزاج العام المتنامي في مدن فلسطينية أُخرى،

وكان يُكتب عن مقالاته تلك، وتعاد طباعتها حتى خارج فلسطين.[٥١]

لم يكن التعبير عن المشاعر الوطنية والسخط المحلي ظاهراً بوضوح في هذه المرحلة، كما أنه لم يكن موجهاً في قنوات نظامية، وإنما انحصرت القيادة الاجتماعية ـ السياسية في الأعيان التقليديين والقادة الدينيين، الوضع الذي استمر قائماً خلال فترة الانتداب. وبينما أقيمت جمعيات علنية وسرية في إستنبول وبيروت والقدس ونابلس ويافا، للتعبير عن هذه المطالب الوطنية بطريقة أو بأُخرى، كانت الصحافة في حيفا، هي القناة العامة الوحيدة للتعبير؛ إلا إن القادة الدينيين سرعان ما التحقوا باللجان السياسية عند إنشائها. فقد افتتح فرع للمنتدى الأدبي[٥٢] في حيفا بتاريخ ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩١١، وكان هذا النادي السياسي قد أُنشىء في إستنبول سنة ١٩٠٩، على أيدي عدد من الطلاب العرب، ثلاثة منهم فلسطينيون، بهدف إحياء الثقافة العربية تحت لواء العثمانية، بغض النظر عن المعتقد الديني. وعندما افتتح هذا النادي في حيفا، برعاية عرفان بيك، قائمقام القضاء، شُكلت لجنة تنفيذية من جميع القادة الدينيين دعماً لبرامج الإصلاح في الولايات العربية، وخصوصاً في حقل التعليم الابتدائي، إلا إنه لم يرد ذكر الكثير من نشاطاته وإنجازاته اللاحقة.[٥٣] ولا شك في أن السبب لتوقف نشاطات كهذه، يعود إلى سياسة الحزب الحاكم الجديد في إستنبول، جمعية الاتحاد والترقي، الذي أصبح أقلَّ تسامحاً مع نشاطات العرب وتطلعاتهم الاستقلالية، وصار يهدف إلى تعزيز السيطرة العثمانية السياسية والأيديولوجية على الولايات السورية ـ وهذه سياسة نفَّرت معظم السكان ودفعتهم إلى توجه قومي عربي أشد. ومع ذلك، فإن عدداً كبيراً من سكان حيفا المثقفين كانوا يدركون بوضوح الانعكاسات السياسية للإصلاحات، وضرورة قيام جبهة موحدة لتحقيقها.

أمّا فيما يتعلق بموضوع الصهيونية، الهمّ المحلي الآخر، فقد استمرت النشاطات السياسية بعد تغيير الحكومة في إستنبول في نيسان/أبريل ١٩٠٩، وخصوصاً من خلال الصحافة. وأقام نصَّار اتحاداً في حيفا سنة ١٩١٠، كان هدفه الوحيد النضال ضد الصهيونية من خلال إقناع الحكومة بمنع بيع الأراضي والهجرة اليهودية.[٥٤] وكان يقف وراء دعم حيفا القوي للمؤتمر العربي في باريس سنة ١٩١٣، هدفان هما: الإصلاح في الولايات العربية، واحتواء التهديد الصهيوني.[٥٥] ومن ضمن ١٣٩ شخصاً من الموقّعين الفلسطينيين المؤيدين، كان ٥٠ من حيفا. وأخذاً في الاعتبار التأثير الفرنسي وراء عقد هذا المؤتمر، فإنه يمكن بسهولة تفسير عدد الموقّعين المسيحيين الكبير والبالغ ٤٣ مسيحياً، منهم ٢٧ كاثوليكياً، في مقابل ٧ مسلمين.[٥٦] وتجدر الإشارة إلى أن أياً من عائلات

الأعيان ملاك الأراضي، مسلمة أو مسيحية، لم تؤيد أية حركة تهدد بالانفصال عن الإمبراطورية العثمانية، ولم تكن الحكومة موافقة عليها. لكن، عندما اتضَّح أن همَّ الفلسطينيين الرئيسي، أي التهديد الصهيوني، لم يناقش حتى في المؤتمر، حاول مناهضون للصهيونية من حيفا ويافا عقد مؤتمر في نابلس بهدف تنظيم النضال ضد الصهيونية.[٥٧] ولقد سارت القومية العربية ومناهضة الصهيونية يداً بيد في حيفا، حيث كانت طبقتا التجار والمثقفين كبيرتين، وتضمّان نسبة عالية من الأعضاء المسيحيين.

خلال الحرب، أخضعت النشاطات السياسية لسياسة الدولة العثمانية المركزية، وجرى التعامل بقساوة مع جميع التعبيرات عن المشاعر القومية العربية أو التعاطف مع القوى المتحالفة. واضطر نجيب نصَّار إلى الاختفاء بسبب نشاطاته القومية العربية ودعمه للمنتدى الأدبي، الذي ارتبط أعضاؤه بالحركة الانفصالية العربية خلال ١٩١٥ـ ١٩١٦،[٥٨] واتُّهم عدة سكان من الكاثوليك بالتواطؤ مع الفرنسيين وتمّ إجلاؤهم من فلسطين.[٥٩] وخلال سنوات الحرب، فرضت الأحوال المادية الصعبة في حيفا على الشريحة الواعية سياسياً، الاهتمام بالمشكلات المعيشية.

وهكذا، فإن وعياً سياسياً كان يتطور بوضوح في أوساط الطبقات المثقفة في حيفا سنة ١٩١٨. وسواء أكانت التوجهات السياسية لدعم الانتساب إلى الكيانية العثمانية ـ القومية العثمانية، أم للبحث عن صورة ما من الاستقلال عن السيطرة العثمانية ـ اللامركزية، أو للتطلع لحكم مستقل وبالكامل للولايات الناطقة باللغة العربية ـ القومية العربية، أو حتى للبحث عن حل تحت راية الإسلام الدينية ـ الحركة الإسلامية، فإن جميع هذه الأفكار جمعت حولها أنصاراً بين جماعات حيفا السكانية. ولكن، في هذا التاريخ المبكر، لم تكن تلك الأفكار والتوجهات السياسية متبلورة، ولا معبَّر عنها بوضوح لتكتسب تعريف الهوية السياسية. فقد تعرضت الجماعات السكانية على مستويات متفاوتة، إلى أنماط متنوعة من التأثيرات الثقافية والسياسية الخارجية التي كانت في بعض الأحيان متناقضة، وبالتالي من الصعب التوفيق بينها. فبينما شجعت الأفكار المستوردة عبر مؤسسات التعليم الغربية والاتصالات التجارية تحالفاً مع السياسات الأجنبية، شهدت هذه الفترة، من ناحية أُخرى، اعتزازاً بالثقافة والتراث العربيين، وإحساساً أكثر حدة بالتهديد من جرَّاء بعض هذه السياسات الغربية. ولم يكن هذا يختلف عما كان يجري في بيروت ودمشق والقدس، التي كثيراً ما سافر إليها تجار حيفا، والتي تنتمي إليها أصول بعض العائلات الحيفاوية. وعلى الرغم من تنوع حيفا

الاجتماعي، فإن توجهاً سياسياً أكثر انسجاماً كان ينشأ ويقوى بشأن قضية انتهاكات الخطط الصهيونية البطيئة، وضد سياسة جمعية الاتحاد والترقي الجائرة، التي رمت إلى خنق التعبير الثقافي والسياسي العربي.

المصادر

(١) S. Shamir, «The Modernization of Syria: Problems and Solutions in the Early Period of Abdul-Hamid,» and D. Chevalier, «Western Development and Eastern Crisis in the Mid-Nineteenth Century: Syria Confronted with European Economy,» in Polk and Chambers (eds.), *Beginnings of Modernization in the Middle East* (Chicago, IL, 1968); A. Schölch, «European Penetration and the Economic Development of Palestine, 1956-82,» in R. Owen (ed.), *Studies in the Economic and Social History of Palestine in the Nineteenth and Twentieth Centuries* (Oxford, 1982).

(٢) A. H. Hourani, «Ottoman Reform and the Politics of Notables,» in his *The Emergence of the Modern Middle East* (London, 1981), pp. 62-4.

(٣) M. Ma'oz, «The Impact of Modernization on Syrian Politics and Society during the Early Tanzimat Period,» in Polk and Chambers, *Beginnings of Modernization*, p. 333.

(٤) من أجل عرض متعمق للتهديد الذي تعرضت له حياة الاستقرار بحيفا، ولمعيشة الفلاحين في شمال فلسطين، أنظر:

M. E. Rogers, *Domestic Life in Palestine* (London, 1863), pp. 86-90 and pp. 178-9.

(٥) Schölch, *op.cit.*, pp. 21-2; J. S. Migdal, *Palestinian Society and Politics* (Princeton, N. J., 1980), pp. 12-13.

(٦) *Ibid.*, p. 11؛ وأنظر أيضاً: Hourani, *op.cit.*

(٧) Rogers, *op.cit.*, pp. 216-17.

صالح بيك عبد الهادي كان حاكم حيفا سنة ١٨٥٨.

(٨) Migdal, *op.cit.*, pp. 12-14; Hourani, *op.cit.*, p. 66.

(٩) Ma'oz, *op.cit.*, p. 347.

(١٠) بيروت هي نموذج ممتاز للتأثير الغربي في السكان خلال القرن التاسع عشر؛ ولقد أدى الأثر الاجتماعي ـ الاقتصادي لهذا التأثير إلى صراعات وخصومات طائفية. أنظر:

L. T. Fawaz, *Merchants and Migrants in Nineteenth Century Beirut* (Cambridge, 1983).

(١١) أ. كرمل، «تاريخ حيفا في عهد الأتراك العثمانيين» (حيفا، ١٩٧٩)، ص ١٧١ ـ ٢٥٠؛ وبالنسبة إلى الفترة الأسبق، أنظر:

Hourani, *op.cit.*, p. 65; Rogers, *op.cit.*

(١٢) Schölch, *op.cit.*, p. 47.

(١٣) Rogers, *op.cit.*, pp. 86, 376, 380 and pp. 391-2.

(١٤) Fawaz, *op.cit.*, pp. 85-9.

(١٥) كان آل الخليل العائلة المسلمة الأبرز في حيفا، وقد تصاهرت مع عائلة شكري. وكان مصطفى باشا الخليل (ت ١٩١٩) هو شيخ العائلة وامتلك أراضي في الجزء الشرقي من حيفا، حيث كان الحمام الشعبي الوحيد، حمام الباشا، الذي بناه هو. كذلك أوقف ٤٠ دونماً من الأرض لمغارة مار الياس على جبل الكرمل من جهة البحر في منطقة الموارس إلى الغرب من حيفا (معلومات شفوية، سهيل شكري، حيفا، أيار/مايو ١٩٧٥). وعمل مصطفى الخليل وكيلاً لآل سرسق لفترة ما (معلومات شفوية، إسكندر مجدلاني، حيفا، أيار/مايو ١٩٧٥).

(١٦) كانت عائلة خمرا من ملاكي الأراضي القدامى، الذين أطلق اسمهم على ساحة في وسط المدينة. أمّا آل الحاج إبراهيم، وهي عائلة علمانية، فكانت قيّمة على مغارة النبي الياس، الموقع الذي حج إليه الناس من الأديان الثلاثة

(Z. Vilnay, *Khaifa Be'avar ve Bahoveh* [حيفا في الماضي والحاضر] Tel-Aviv, 1936, p. 145.)

وكان بعض أبناء هذه العائلة من البارزين بين تجار الحبوب الذين تولوا إنتاج الداخل وحوران. وآل الشيخ حسن، الذين كان في قدرتهم اقتفاء نسبهم في حيفا إلى الجد الخامس، تولوا أيضاً، في فترات متعددة، مسؤولية المغارة بالوراثة (معلومات شفوية، خالد الحسن، لندن، آذار/مارس ١٩٨٢). ولقد اشتغل فرع آخر من هذه العائلة بالتجارة.

(١٧) معلومات شفوية، سهيل شكري وفواز السعد، حيفا، أيار/مايو ١٩٧٥.

(١٨) بشأن العلاقات بين عائلات حيفا، أنظر: كرمل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٧؛ وهو ما يؤكده إسكندر مجدلاني بمعلومات شفوية، حيفا، أيار/مايو ١٩٧٥. وفيما يتعلق بالصراعات والعداوات بين عائلات القدس المسلمة، أنظر: خ. سكاكيني، «كذا أنا يا دنيا» (القدس، ١٩٥٥)، ص ١٦٥ ـ ١٦٦.

(١٩) أرسلت العائلات التركية الأصل والمسلمة الأكثر ثراءً أبناءها للتعلم في مدارس الحكومة في بيروت ودمشق، وحتى في إستنبول. معلومات شفوية، سهيل شكري، وطنوس سلامة، وإسكندر مجدلاني، وفواز السعد، حيفا، أيار/مايو ١٩٧٥.

(٢٠) بدأ نضال الطائفة الأورثوذكسية العربية ضد سيطرة رجال الدين اليونان المحبطة في العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر، بمساعدة الأرشمندريت الروسي في القدس وتحريضه، وبمساندة مختلف المؤسسات التعليمية التي أقامتها الكنيسة الروسية بفلسطين. أنظر:

D. Hopwood, *The Russian Presence in Syria and Palestine 1843-1914* (Oxford, 1969).

وأنظر أيضاً: سكاكيني، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩ ـ ٤٠؛

E. Kedourie, «Religion and Politics: The Diaries of Khalil Sakakini,» in *Middle Eastern Affairs*, I (St. Antony's Papers, No. 4, London, 1958), pp. 92-5.

(٢١) عائلات نصار وأبو رحمة وسابا ودميان وزعرب، هي بعض الأسماء كنماذج لهؤلاء المهنيين. (معلومات شفوية، من أبناء العائلات ووديع جبور، حيفا، آذار/مارس ١٩٧٥).

(٢٢) كان عيسى العيسى، محرر الجريدة الفلسطينية «فلسطين» وصاحبها، من طائفة الروم الأورثوذكس، وكان يؤيد التوجه العثماني؛ أمّا نجيب نصار، صاحب جريدة «الكرمل» من

حيفا، فكان يؤيد التوجه القومي العربي. أنظر:

Y. Porath, *The Emergence of the Palestinian Arab National Movement, 1918-1929* (London, 1974), pp. 26-8.

(٢٣) J. ʿAsfour, *Palestine: My Land, My Country, My Home* (Beirut, 1967), p. 52.

(٢٤) ج. البحري، «تاريخ حيفا» (حيفا، ١٩٢٢)، ص ٢٩ ـ ٣٤. وأنظر أيضاً: أ. خ. العقاد، «تاريخ الصحافة العربية في فلسطين» (دمشق، ١٩٦٧).

(٢٥) ق. خوري، «الذكريات» (القدس، ١٩٤٥)، ص ٣٥.

(٢٦) من الأمثلة: عائلة صهيون، التي جاءت أصلاً من عبلّين في الجليل الغربي، في منتصف الثمانينات من القرن التاسع عشر؛ عائلة الخياط، التي قدمت من صور؛ عائلة سويدان من جبل لبنان. (معلومات شفوية، د. موريس صهيون، بيروت، حزيران/يونيو ١٩٧٧، ووديع جبور، حيفا، نيسان/أبريل ١٩٧٥).

(٢٧) من العائلات الروم أورثوذكسية، التي التحق أبناؤها بالكنيسة البروتستانتية وجاؤوا ليستقروا بحيفا، آل حبيبي من شفا عمرو، وإتيم من كفر ياسيف، وأبو فاضل ونصار من عين عنوب في منطقة الشوف اللبنانية. (معلومات شفوية، أ. صيقلي وف. أبو فاضل، لوس أنجلس، ١٩٧٧).

(٢٨) Vilnay, *op.cit.*, pp. 100-110.

(٢٩) كان إسكندر كساب وكيلاً لعائلة سرسق، ولذلك امتلك بساتين فاكهة إلى الشرق من حيفا على ضفتي نهر المقطع، كما امتلك مناطق مبنية في غرب المدينة. (معلومات شفوية، إسكندر مجدلاني، حيفا، أيار/مايو ١٩٧٥).

(٣٠) الخوري، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤ ـ ٣٥ وص ٢١٥. بدأ سليم الخوري مشروعاً لإنتاج الحرير في الياجور، على الأرض التي امتلكها من الإخوة سرسق. ولهذا الغرض أحضر الكثيرين من الفلاحين اللبنانيين للعمل في مجال العناية بالحرير وإنتاجه، وكان له فرع للمعمل في شارع يافا في حيفا. وقد فشل المشروع أساساً لأن الفلاحين لم يستطيعوا الصمود أمام صعوبات الملاريا في الياجور (معلومات شفوية، طنوس سلامة، حيفا، نيسان/أبريل ١٩٧٥).

(٣١) كانت عائلة البوتاجي من أصل مالطي، وكان جدُّها رافق حملة نابليون على فلسطين واستقر بعكا. وقد درس تيوفيل بوتاجي (١٨٧٠ ـ ١٩٤٤) في المدرسة البروتستانتية السورية في بيروت، وكان من رواد التجارة البريطانية، وعيّن قنصلاً فخرياً للولايات المتحدة وفنلندا.

E. Boutagy, «My Life Story» (unpublished document, n.d.).

(٣٢) جمعت هذه الدراسة من سجلات الزواج في كنيسة الروم الكاثوليك، حيفا، ١٩٧٥؛ من كنيسة الروم الأورثوذكس، حيفا ١٩٧٥؛ كنيسة القديس لوقا البروتستانتية، حيفا ١٩٧٥؛ جامع الاستقلال، حيفا، ١٩٧٥. وتجدر الإشارة إلى أنه في الفترة ١٨٩٠ ـ ١٩٢٠، كانت الجماعة السكانية المسلمة هي الأكبر، تليها طائفة الروم الكاثوليك ثم الروم الأورثوذكس، فاللاتين، فالموارنة، ثم ـ أصغرها جميعاً ـ الطائفة البروتستانتية.

(٣٣) ثمة تراتبية مفصلة للمجتمع العربي الفلسطيني قبل فترة الانتداب، أنظر: ن. أ. بدران، «التعليم والتحديث في المجتمع العربي الفلسطيني» (بيروت، ١٩٦٩)، ص ١٧ ـ ٩٤.

(٣٤) مثل عائلتي الخليل والصادق.

(٣٥) مثل عائلات الحاج إبراهيم وطه وخرا وموقّع وميقاتي.

(٣٦) مثل عائلات الخوري وسعد وخياط وكسّاب.

(٣٧) مثل عائلات الشيخ حسن والتميمي ومراد وتوما والريِّس وصهيون وصنبر وزحلان وبوتاجي.

(٣٨) مثل عائلات مخلص وماضي ونصّار وزكّا وبستاني وسابا وضومط.

(٣٩) كرمل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٠؛ ومعلومات شفوية، طنوس سلامة، حيفا، أيار/مايو ١٩٧٥، تأكدت بمعلومات شفوية أُخرى من الكثيرين من أبناء العائلات.

(٤٠) كرمل، المصدر نفسه، ص ٢٩٠؛

J. Rothschild, *History of Haifa and Mount Carmel* (Haifa, 1934), p. 5;

البحري، مصدر سبق ذكره، ص ٤١.

(٤١) في محادثة مع ماري روجرز، أخت نائب القنصل في حيفا، عبَّر الياس صيقلي، المفكّر الروم أورثوذكسي، بحدّة عن قنوطه من فساد الحكم التركي في سورية، وقال إن الضرائب الثقيلة وغير النظامية تحول دون العرب وفلاحة الأرض، وأن جشع الحكام والموظفين الأتراك أعاق كل تطور مالي أو تجاري. أمّا الشكاوى الأُخرى فقد تعلقت بغياب الأمن والعدل وفرص التعليم.

Rogers, *op.cit.*, pp. 161-3.

(٤٢) *Ibid.*, p. 376.

(٤٣) C.E. Dawn, *From Ottomanism to Arabism* (London, 1973), p. 149.

(٤٤) Porath, *op.cit.*, pp. 23-4.

(٤٥) كرمل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٦؛

Schölch, *op.cit.*, p. 44.

(٤٦) البحري، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦ ـ ٤٠؛ كرمل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٠؛ و أ. منصور، «تاريخ الناصرة: من أول عصورها وحتى أيامنا الحاضرة» (القاهرة، ١٩٢٤)، ص ١٠٦ ـ ١٠٩.

(٤٧) قيل إن تيوفيل بوتاجي وعباس أفندي كانا بين أولئك الذين تورطوا في التجسس لمصلحة البريطانيين. ويبدو أن هناك شيئاً من الحقيقة في هذه الشائعات كما يذكر

P. Knightley and C. Simpson, *The Secret Lives of Lawrence of Arabia* (London, 1969), pp. 42-4;

ومعلومات شفوية، إسكندر مجدلاني، حيفا، أيار/مايو ١٩٧٥، وسهيل شكري، حيفا، أيار/مايو ١٩٧٥. فلقد سمع سهيل شكري من والده، حسن شكري، رئيس بلدية حيفا سنة ١٩١٨، أنه عندما دخل الجنرال كنغ إلى المدينة، سأل عن عباس بهائي (أفندي) وعن الحاج زعلان، اللذين كانت له اتصالات سابقة بهما.

(٤٨) N. Mandel, «Turks, Arabs and Jewish Immigration into Palestine, 1882-1914,» in A. Hourani (ed.), *St. Antony's Papers*, No. 17 (Oxford, 1965), pp. 85-95.

(٤٩) فيما يتعلق بسيرة نصّار كصحافي كرس نفسه لمعارضة الحركة الصهيونية، وبمحاولات

السلطات والمنظمات الصهيونية تشويه سمعته والتسبب في اعتقاله وتعليق نشر صحيفته في الفترة بين سنة ١٩٠٩ وسنة ١٩١٥، أنظر:

Mandel, *op.cit.*, pp. 94-5;

كرمل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٢ ـ ٢٧٤؛ وخيرية قاسمية، «مواقف عربية من التفاهم مع الصهيونية ١٩١٣ ـ ١٩١٤»، **«شؤون فلسطينية»**، العدد ٣١ (آذار/مارس ١٩٧٤)، ص ١٣٧؛

N. Mandel, *The Arabs and Zionism before World War I* (London, 1976), pp. 85-6, 123-4, 219-28; Porath, *op.cit.*, pp. 25-30.

(٥٠) أعادت صحيفة «الكرمل»، في ٤ حزيران/يونيو ١٩٣٠، طبع مقتطف مأخوذ عن الجريدة بتاريخ ١٤ أيار/مايو ١٩١٠، بشأن مبيعات الياس سرسق للأراضي. وأنظر أيضاً «الكرمل»، ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٣١، الذي يتضمن إعادة نشر معلومات عن معهد التكنولوجيا (التخنيون) وسياساته، وردت في «الكرمل»، ٢٦ تموز/يوليو ١٩١١.

(٥١) Porath, *op.cit.*, p. 27.

(٥٢) م. ع. دروزة، «نشأة الحركة العربية الحديثة»، الطبعة الثانية (صيدا، ١٩٧١)، ص ٣٥٣ ـ ٣٦٠.

(٥٣) أعادت صحيفة «الكرمل»، بتاريخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣١، طبع مقتطف من عددها الصادر بتاريخ ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩١١.

(٥٤) Porath, *op.cit.*, p. 28; Mandel, *The Arabs and Zionism... op.cit.*, pp. 123-4.

(٥٥) قاسمية، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٥ ـ ١٣٦.

(٥٦) وجيه كوثراني، «وثائق المؤتمر العربي الأول، ١٩١٣» (بيروت، ١٩٨٠). وكان نجيب نصار بين الموقّعين من حيفا.

(٥٧) Porath, *op.cit.*, p. 29.

(٥٨) كان سيف الدين الخطيب، قاضياً من حيفا، وكان من الوطنيين العرب الذين شنقوا في دمشق في أيار/مايو ١٩١٥. أنظر:

G. Antonius, *The Arab Awakening* (London, 1955), p. 189.

(٥٩) البحري، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦ ـ ٣٨.

الجزء الثاني

السياسة البريطانية وتطور حيفا

الفصل الرابع

التحوّلات الديموغرافيّة في مدينة حيفا، ١٩١٨ـ ١٩٣٩

تغير طابع حيفا المادي بصورة درامية في الفترة بين سنة ١٩١٨ وسنة ١٩٣٩، إذ تنامى عدد السكان من ٢٤,٦٣٤ نسمة سنة ١٩٢٢ إلى نحو ١٠٥,٩٠٠ نسمة سنة ١٩٣٩؛[١] وما كان مدينة صغيرة نسبياً أصبح، خلال عشرين عاماً، إحدى المدن الأربع الكبرى في فلسطين. واكتسبت المدينة أيضاً ملامح مميزة نتيجة تغير التوازن بين الجماعات السكانية، كما مرّ بنا من قبل؛ فبالنسبة إلى الأرقام التقريبية من القرن التاسع عشر، نجد أن عدد السكان اليهود قد تنامى بصورة ثابتة حتى الحرب العالمية الأولى، بينما تجاوز عدد السكان المسلمين، السكان المسيحيين بالتدريج، نتيجة عاملي الولادة المتزايدة والهجرة من الريف. أمّا التغير الأضخم خلال فترة الانتداب، فكان في الجماعة السكانية اليهودية؛ إذ بينما شكل اليهود ثُمن مجموع السكان تقريباً سنة ١٩١٨، فإنّ عددهم ازداد إلى الربع سنة ١٩٢٢، ومن ثمّ إلى الثلث سنة ١٩٣١، وإلى أكثر من النصف بقليل من مجموع سكان حيفا سنة ١٩٣٩.[٢] ويمكن تفسير هذا التزايد الهائل، بالهجرة اليهودية فقط، التي غمرت فلسطين في موجات متتالية، وبالأعداد الكبيرة التي استقرت بالمراكز المدينية. فقد كانت الجماعة السكانية اليهودية في حيفا، في توسع مستمر من خلال إضافة قادمين جدد جاؤوا في موجتين رئيسيتين، واحدة هي الأصغر في الفترة بين سنة ١٩٢٠ وسنة ١٩٢٦، والأُخرى، وهي الأكبر، في بداية الثلاثينات من القرن العشرين.

ومع أن الإحصاءين اللذين أجرتهما الإدارة، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٢ وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣١، هما المصدران الرسميان الوحيدان للمعلومات الإحصائية بشأن نمو السكان في فترة الانتداب، فإن إحصاء سنة ١٩٣١ فقط هو الذي يوفر مسحاً دقيقاً للإحصاءات الاجتماعية ـ الاقتصادية، ويعطي معلومات غنية عن تركيبة السكان. إذ إنه بعد بدء الاحتلال، راح موظفو الحكومة يقدمون تقارير

تقديرية عن السكان في أقضيتهم، إلا إن ذلك لم يتم بأسلوب منتظم وعلمي؛ فعلى سبيل المثال، قُدّر سكان حيفا في كانون الثاني/يناير ١٩٢٢ بـ ٣٤,١٠٠ نسمة، وذلك قبل عشرة أشهر من إجراء الإحصاء الرسمي الذي حسب عدد السكان في حينه، بـ ٢٤,٦٣٤ نسمة.[٣]

في نهاية الأربعينات من القرن العشرين، أصدرت الإدارة إحصاءات أساسية بشأن الولادات والوفيات كما سُجِّلت في دائرة الصحة؛ ولقد شكلت هذه الإحصاءات الوسيلة لتقدير الزيادة الطبيعية بين السكان في السنوات التي لم يجر فيها تعداد لهم، من دون أخذ الزيادة عبر الهجرة في الاعتبار. وباستخدام هذه المصادر، يُظهر الجدول رقم ٤ ـ ١ النمو الافتراضي لسكان حيفا، آخذاً في الاعتبار الزيادة الطبيعية فقط، وذلك للفترة بين إحصاءي سنة ١٩٢٢ وسنة ١٩٣١، بينما يُظهر الجدول رقم ٤ ـ ٢، الذي يستخدم أرقام إحصاء سنة ١٩٣١، الزيادة المفترضة حتى سنة ١٩٣٩.[٤] وهذا الإجراء ذو أهمية لتقدير نمو السكان داخل كل جماعة سكانية عبر الهجرة، لأن هذه الأرقام تعداد عام لسكان فلسطين فقط.

إن الزيادة بين الإحصاءين، والبالغة ٢٥,٧٦٩ نسمة، تُظهر أنّ سكان حيفا قد تضاعفوا، وأنّ ٧٩٩٨ شخصاً فقط من هذه الزيادة كانوا نتيجة فائض الولادات على الوفيات، بينما جاء الباقون، والبالغ عددهم ١٧,٧٧١ نسمة، عبر الهجرة إلى كل الجماعات السكانية. فالأحوال الصحية المحسنة لدى جميع السكان، ومستوى المعيشة الأعلى لدى اليهود والمسيحيين، يفسران تنامي السكان الطبيعي المرتفع نسبياً. ويشير الفارق بين الأرقام التقديرية لزيادة السكان سنة ١٩٣١ في الجدول رقم ٤ ـ ١ وبين الأرقام الحقيقية لسنة ١٩٣١ في الجدول رقم ٤ ـ ٢ (كما ورد في إحصاء سنة ١٩٣١)، إلى أنّ كلاً من الجماعتين، اليهودية والمسلمة، قد تنامتا بصورة حادة في هذه الفترة من خلال الهجرة، حيث زاد المسلمون ٨٤٦٩ مهاجراً، واليهود ٦٢٣٢ مهاجراً، بينما زاد المسيحيون ٢٩٠٠ مهاجر فقط. ونسبة هذه الزيادة إلى مجموع السكان في كل جماعة دينية تعطي اليهود المعدل الأعلى من المهاجرين، مع أنه ليس أعلى بكثير منه لدى المسلمين. ولكن من الواضح أنه فيما ادّعى ٥٦٪ من سكان حيفا اليهود، سنة ١٩٣١، أن مكان ولادتهم هو أوروبا، فإن ٩٠٪ من المسلمين جاؤوا من داخل فلسطين.[٥] وبالمثل، كانت لدى السكان المسيحيين نسبة مئوية عالية من مواليد فلسطين، ونحو ١٠٪ ممن جاؤوا من المناطق العربية المجاورة مثل سورية ولبنان.

ثمّة ميزة مهمة أُخرى لسكان حيفا من المهاجرين هي تقسيمهم إلى فئات عمرية. ففي سنة ١٩١٣، كانت أعمار ٢٧,٦٪ من اليهود تراوح بين خمسة

وعشرين وخمسة وثلاثين عاماً، بينما كان ١٨,٥٪ فقط من العرب، مسلمين أو مسيحيين، في الفئة العمرية نفسها.[٦] وهذا يدل على أنه بينما جذبت حيفا، أسوة ببقية المدن الساحلية على شاطىء البحر الأبيض المتوسط الشرقي في هذه الفترة، مهاجرين محليين من مدن الداخل والريف الكاسد اقتصادياً، فإنها جذبت أيضاً مهاجرين يهوداً صهيونيين، معظمهم من أوروبا، وفي ذروة سنّ العمل والإنجاب من حياتهم.

لقد ازداد عدد سكان حيفا، سنة ١٩٣٩، أكثر من ضعفي ما كانوا عليه سنة ١٩٣١، عبر التزايد الطبيعي. غير أنّ التقديرات الرسمية، التي أخذت في الاعتبار الزيادة عبر الهجرة، رفعت عدد السكان ٤٠٪ أيضاً، ليصل إلى ١٠٥,٩٠٠ نسمة،[٧] ولينافس القدس وتل أبيب حجماً. ومن الواضح أن الانفجار السكاني في حيفا وقع بعد الإحصاء الرسمي الأخير سنة ١٩٣١، والذي نجم، إلى حدّ كبير، عن الهجرة المتزايدة.

بسبب نقص المعلومات الدقيقة بشأن الهجرة الشرعية وغير الشرعية، فإنّه لا يمكن إلا إعطاء تقديرات تقريبية لهذه الزيادة. والجدول رقم ٤ ـ ٢ يوضح أن معدل النمو لدى الجماعة السكانية اليهودية كان يتجاوز المعدل لدى كل من الجماعتين، المسلمة والمسيحية، فقد ضاعفت موجة الهجرة التي بدأت سنة ١٩٣٢، عدد السكان اليهود في فلسطين بحيث شكلوا في نهاية الثلاثينات نحو ٣٠,٥٪ من مجموع السكان.[٨] ويُظهر السجل الرسمي للمهاجرين إلى فلسطين، الزيادة الحادة في هذه الموجات التي شكل اليهود معظم أفرادها،[٩] مع الأخذ في الاعتبار أنه لا يمكن بدقة تقدير عدد الذين تسللوا إلى حيفا وزادوا حجم الجماعات اليهودية فيها. إلا إنه كان قد أصبح في المدينة تمركز يهودي كثيف، بالإضافة إلى أن مشاريع التطوير الاقتصادي البريطانية واليهودية قد أثبتت قدرتها الكبيرة على جذب المهاجرين، وخصوصاً اليهود الألمان. وحسبت المصادر الصهيونية الرسمية في المدينة زيادة السكان اليهود فيها، في الفترة بين سنة ١٩٣١ وسنة ١٩٣٨، بـ ٢٣٩٪، الأمر الذي ضخّم عدد سكان المدينة اليهود من ١٥,٩٢٣ شخصاً إلى ٥٤,١١٨ شخصاً،[١٠] وذلك من جراء الهجرة، الشرعية منها وغير الشرعية. وهناك معلومات مؤكدة عن هجرة يهودية غير شرعية عبر حيفا في العشرينات من القرن العشرين، وخصوصاً في الثلاثينات منه، الأمر الذي يوحي بأن نسبة مئوية معينة من هؤلاء المهاجرين قد تكون بقيت في المدينة.[١١]

لقد تمّ إحصاء زيادة تُقدّر بنحو ٤٠٪ بين عدد سكان حيفا الطبيعي وبين العدد الفعلي التقديري منذ منتصف الثلاثينات. وأخذاً في الاعتبار حقيقة أن أكثر

الجدول رقم ٤ ـ ١
النمو المفترض لسكان حيفا
١٩٢٢ ـ ١٩٣١

السنة	المجموع	مسلمون	٪ من المجموع	مسيحيون	٪ من المجموع	يهود	٪ من المجموع
١٩٢٢	٢٤,٦٣٤	٩,٣٧٧	٣٨,٣	٨,٨٦٣	٣٦,٢	٦,٢٣٠	٢٥,٤
١٩٢٣	٢٤,٩٥١	٩,٣٨٦	٣٧,٦	٩,٠١٦	٣٦,١	٦,٣٨٥	٢٥,٥
١٩٢٤	٢٥,٦٥٦	٩,٥٨٧	٣٧,٣	٩,٢٦٠	٣٦,٠	٦,٦٤٥	٢٥,٩
١٩٢٥	٢٦,٣٠٤	٩,٧٩٧	٣٧,٢	٩,٤٣٨	٣٥,٨	٦,٩٠٥	٢٦,٢
١٩٢٦	٢٧,٣٠٧	١٠,٠٦٥	٣٦,٨	٩,٦٥٩	٣٥,٣	٧,٤١٩	٢٧,١
١٩٢٧	٢٨,٢٦٩	١٠,٣٧٢	٣٦,٧	٩,٨٩٦	٣٥,٠	٧,٨٣٧	٢٧,٧
١٩٢٨	٢٩,١٥٩	١٠,٦١٢	٣٦,٤	١٠,١٠٤	٣٤,٦	٨,٢٧٩	٢٨,٤
١٩٢٩	٣٠,٠٨٦	١٠,٩١٩	٣٦,٣	١٠,٢٩٨	٣٤,٢	٨,٧٠٥	٢٨,٩
١٩٣٠	٣١,٣٤٩	١١,٣٧٤	٣٦,٣	١٠,٥٩٨	٣٣,٨	٩,٢١٣	٢٩,٣
١٩٣١	٣٢,٦٣٢	١١,٨٥٣	٣٦,٣	١٠,٩٢٤	٣٣,٥	٩,٦٩١	٢٩,٧

الجدول رقم ٤ ـ ٢
النمو المفترض لسكان حيفا
١٩٣١ ـ ١٩٣٩

السنة	المجموع	مسلمون	٪ من المجموع	مسيحيون	٪ من المجموع	يهود	٪ من المجموع
١٩٣١	٥٠,٤٠٣	٢٠,٣٢٤	٤٠,٦	١٣,٨٢٤	٢٧,٦	١٥,٩٢٣	٣١,٨
١٩٣٢	٥١,٦٠٧	٢٠,٧٩٢	٤٠,٣	١٤,١٤٦	٢٧,٤	١٦,٣٣٧	٣١,٦
١٩٣٣	٥٢,٩٣٩	٢١,٢٧٩	٤٠,٢	١٤,٥٠٦	٢٧,٤	١٦,٨٢٢	٣١,٨
١٩٣٤	٥٤,١٤٣	٢١,٥٤١	٣٩,٨	١٤,٧٩٧	٢٧,٣	١٧,٤٧٣	٣٢,٣
١٩٣٥	٥٦,٢٨٤	٢٢,١١٢	٣٩,٣	١٥,١٩٤	٢٧,٠	١٨,٦٤٦	٣٣,١
١٩٣٦	٥٨,٨٠٥	٢٢,٨٦٨	٣٨,٩	١٥,٦٨٧	٢٦,٧	١٩,٩١٨	٣٣,٩
١٩٣٧	٦٠,٩٣٥	٢٣,٣٢٧	٣٨,٢	١٦,٠٨٦	٢٦,٣	٢١,١٨٩	٣٤,٧
١٩٣٨	٦٣,٢٩٢	٢٤,٣٥٧	٣٨,٤	١٦,٦١٢	٢٦,٢	٢١,٩٩٠	٣٤,٧
١٩٣٩	٦٥,٣٥٠	٢٥,١٨٤	٣٨,٥	١٧,١٣١	٢٦,٢	٢٢,٧٠٧	٣٤,٧

المصادر: *Census of Palestine, 1922* (Jerusalem, 1923), p. 6; *Census of Palestine, 1931* (Alexandria, 1933), II, p. 16; *Vital Statistics, 1922 - 1945*, Dept. of Statistics (Jerusalem, 1947).

من ٩٠٪ من مجموع المهاجرين كانوا يهوداً،[١٢] فإن نسبة كبيرة من هذه الزيادة نجمت عن القادمين الجدد اليهود إلى المدينة، مما أحدث، في الضرورة، تحولاً في تركيبة السكان، هو عامل أساسي في تفسير جذور الانتفاضة الشعبية التي بدأت في حيفا سنة ١٩٣٦.

إلا إنه من الخطأ افتراض أن الانفجار السكاني الضخم الذي أدى إلى الثورة العربية، نجم في معظمه عن المهاجرين اليهود؛ فالسكان العرب تناموا أيضاً بصورة هائلة خلال الثلاثينات، من جراء الزيادة الطبيعية والهجرة، كما أن المشاريع التي أقامتها كل من الإدارة البريطانية والصهيونيين، جذبت عمالاً عرباً، من المهرة وغير المهرة. لقد أصبحت حيفا ملاذاً للفلسطينيين الباحثين عن عمل، وكذلك للساعين لاقتناص الفرصة من المناطق العربية المجاورة. وتشير دراسة لسجلات المحكمة الشرعية إلى أن ٧٥٪ من المهاجرين العرب إلى حيفا خلال فترة الانتداب، كانوا من أصل فلسطيني، وأن ٣٢٪ منهم فقط جاؤوا من البلدات والمدن.[١٣] وإذ يوجد تقدير تقريبي لتنامي السكان اليهود سنة ١٩٣٩، فإنه من الأصعب بكثير حساب نمو القطاع العربي. إلا إن أحداث الفترة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ في حيفا كانت تعني ضمناً تمركز أعداد كبيرة جداً من العرب في المدينة، من أصل فلسطيني، جاء الكثيرون منهم من خلفية فلاحية وعسر اقتصادي.

المصادر

(١) للإحصاءات الديموغرافية لسنة ١٩٢٢، أنظر:

Census of Palestine, 1922 (Jerusalem, 1923), Compiled by J.B. Barron.

ولتقديرات عدد السكان لسنة ١٩٣٩، أنظر:

Government of Palestine, *Statistical Abstract of Palestine* (Jerusalem, 1940), p. 10.

(٢) تناقص عدد الجماعة السكانية اليهودية، خلال الحرب، بسبب الإجلاء والصعوبات، ولكنه تضاعف بسرعة فائقة في الفترة بين سنة ١٩١٨ وسنة ١٩٢٢، ليتضاعف مرة أُخرى في إحصاء سنة ١٩٣١؛ أنظر:

E. Mills, *Census of Palestine, 1931* (Alexandria, 1933).

سنة ١٩٣٦، وبعد خمس سنوات على الإحصاء، قُدر عدد السكان اليهود في حيفا بنحو ٥٠,٠٠٠ نسمة، الأمر الذي يعني أنه تضاعف أكثر من ثلاث مرات. ومع أن هذا التقدير ارتكز على كتّاب يهود فقط (Y. Washitz, «Jewish-Arab Relations in Haifa during the Mandate,» chapter 11, p. 1) (مخطوطة غير منشورة)، وعلى أدبيات صهيونية (Report by Hadar HaCarmel and other Jewish Co-operatives, 6 October 1973, Central Zionist Archives J16/104)، فإنه في الأساس صحيح، حتى وإن كان مبالغاً فيه بعض الشيء، لأن المهاجرين اليهود إلى فلسطين جاؤوا بأعداد كبيرة في بداية الثلاثينات من القرن العشرين، الأمر الذي ضخّم عدد يهود المدن.

وفي نهاية سنة ١٩٣٨، قُدّر عدد السكان اليهود في حيفا رسمياً بـ ٥٢,٠٠٠ نسمة، أي ما يزيد على مجموع السكان المسلمين والمسيحيين معاً بـ ١٠٠٠ نسمة. أنظر:

Government of Palestine, *Palestine Blue Book, 1938,* p. 332

(٣) هناك أرقام تقريبية لعدد سكان فلسطين في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٢٢ في Government of Palestine, Department of Commerce and Industry, *Commercial Bulletin*, Vol I, 1922.

(٤) ارتكز الجدولان رقم ٤ ـ ١ ورقم ٤ ـ ٢، على إحصاءات سكان حيفا في إحصاءي سنة ١٩٢٢ وسنة ١٩٣١؛ كما استُخدمت أرقام الولادات والوفيات الواردة في:

Department of Statistics, *Vital Statistics,* 1922 - 1945 (Jerusalem, 1947)

لإظهار الزيادة الطبيعية السنوية. وبالإضافة إلى الجماعات السكانية للأديان الثلاثة الرئيسية، كانت في حيفا فئة رابعة (لُقب أفرادها بـ «آخرون») قُدرت بـ ٠,٦٪ من مجموع السكان للفترة المعنية. ولم تؤخذ هذه الفئة في الاعتبار، الأمر الذي يجعل النتائج أقل دقة كسرياً.

(٥) *Census of Palestine, 1931,* II, p. 184.

(٦) *Ibid.*, p. 106.

(٧) *Statistical Abstract of Palestine, 1939 - 1941* (Jerusalem, 1942), p. 10.

(٨) J.L. Abu-Lughod, «The Demographic Transformation of Palestine,» in I. Abu Lughod (ed.), *The Transformation of Palestine* (Evanston, IL, 1971), p. 151.

وأنظر أيضاً:

Statistical Abstract of Palestine, (Jerusalem, 1940), p.21.

(٩) أنظر:

Department of Statistics, Palestine Government, *Vital Statistics Tables 1922 - 1945*, p. 84.

(١٠) لقد أشير إلى هذا في كتاب م. يزبك، «الهجرة العربية إلى حيفا» (الناصرة، ١٩٨٨)، ص ٣٧، كما هو وارد في: Aba Khoshi, Histadrut archives.

(١١) أ. خليفة (مترجم)، «الثورة العربية الكبرى في فلسطين، ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩: الرواية الإسرائيلية الرسمية»، (عن العبرية): كتاب الهاغاناه، مجلد ٢، كتاب ٥، ٦ (بيروت، ١٩٨٩)، ص ٤٣٥، ٤٧٩ ـ ٥٠١؛

D. HaCohen, *Time to Tell* (New York, London, 1984), p. 85.

(١٢) أُخذ هذا من جداول تظهر المهاجرين المسجلين الداخلين إلى فلسطين وانتماءهم الديني منذ سنة ١٩٣٢.

Department of Statistics, Palestine Government, *Vital Statistics Tables 1922 - 1945*, p. 84, and *Statistical Abstract of Palestine*, p. 31.

(١٣) يزبك، مصدر سبق ذكره، ص ١٣، ٧٥، ١١٩.

الفصل الخامس

البُنية الإدارية: البلدية ومُهمّاتها

كان تطوير حيفا يقع رسمياً تحت سيطرة الإدارة البريطانية في القدس، مع بعض الصلاحيات الموكلة إلى هيئات محلية، بما فيها البلدية. والمتتبع لتطور الإدارة المالية لحيفا في إطار السياسة الإدارية البريطانية العامة تجاه المدن في فلسطين، يستطيع اقتفاء أثر الإمكانات والقيود التي فرضت على هذه المؤسسات المحلية. فمتطلبات تطوير بنى حيفا التحتية كانت المهمة الرئيسية التي واجهت الإدارة المدنية البريطانية الجديدة. ولقد قامت الإدارة بالمهمات الأساسية، إمّا مباشرة وإمّا من خلال الدوائر الحكومية المحلية، بينما أحيلت مسؤولية العمل الأكثر رتابة على المجلس البلدي الذي كان يعيّنه، وحتى سنة ١٩٢٧، المندوب السامي، بينما يتحكم ممثله، حاكم اللواء، الذي يتلقى تعليماته من القدس، في نشاطاته.

النظام الضريبي في ظل الاحتلال البريطاني

كان تاريخ مصادر الدخل لبلدية حيفا في ظل الانتداب، شبيهاً بقرينه الخاص بالإدارة المركزية السابقة. وعكست التغييرات المتقلبة في النظام نقص برنامج مالي شامل منذ البداية، كما أظهرت في الوقت نفسه، تقيد الإدارة بمبدأ الميزانيات المتوازنة، وهو سلوك ينسجم مع الهدف الرئيسي للحكومة البريطانية، لخلق بلد مكتف ذاتياً من الناحية المالية، بأدنى حدّ من الإحراج والتكلفة. فقد كانت مداخيل البلدية، خلال الاحتلال البريطاني، محكومة بقانون الضريبة البلدية العثماني لعام ١٩١٥، حيث كانت المصادر الرئيسية هي الرسوم الجمركية (القنطار والأوقتروي وضريبة البوابة)،[١] والضرائب على العقارات غير المنقولة (الويركو والمسقّفات)، وجبايات متنوعة على الأمكنة المبنية (المواقع التجارية والصناعية) وعلى العربات والسفن، وعدد كبير من الرسوم المحلية المتفرقة، بالإضافة إلى عنصر صغير من الدعم الحكومي. لقد فُرض بعض هذه الضرائب بصورة موحدة

في جميع أنحاء فلسطين، بينما اختلف البعض الآخر من مدينة إلى أُخرى، إذ بدأت ضريبة المسقّفات بصورة خاصة، وهي نوع جديد من ضريبة الأملاك (أو السقف) تم العمل بها سنة ١٩١٠، تحل بالتدريج محل الويركو القديم.

منذ بداية الاحتلال البريطاني، وجدت الإدارة العسكرية بلدية حيفا مفلسة تماماً. ولمواجهة الوضع، فرضت سنة ١٩١٩ ضرائب استثنائية على البترول والعربات والمسالخ والملاهي والمشروبات الروحية والمباني،[٢] كما تم، بالتدريج، إدخال نظام أكثر انتظاماً لجمع مداخيل الحكومة المحلية، فألغيت سنة ١٩٢٤، جباية الرسوم الجمركية على البضائع الواردة إلى المدينة، لتصبح حقاً شرعياً لمصلحة المدخول الحكومي المركزي.[٣] وهكذا أصبحت لضرائب الأملاك أهمية أكبر. وانطلاقاً من قانون المجالس البلدية لعام ١٩٣٤، تم أخيراً صوغ نظام الدخل الحكومي، وجرى تطبيقه وفق خطوط مشابهة لتلك المتبعة في النظام الاستعماري البريطاني. فبالإضافة إلى الرسم المفروض على العقارات غير المنقولة (وهو رسم يصل في حدّه الأعلى إلى ١٠٪)، والذي يدفعه الملاك على أساس تقدير قيمة البناء المخمنة، سُمح للبلدية بموجب تفويض رسمي، أن تجبي رسمين آخرين من الساكنين: الأول عام (يصل في حدّه الأعلى إلى ١٥٪ من قيمة العقار المخمنة)، والآخر تعليمي (يصل في حدّه الأقصى إلى ٧,٥٪ من قيمة العقار الخاضعة للرسم)،[٤] علاوة على رسوم شبكة المجارير والمياه حيث يقتضي الأمر ذلك. وبما أن الملاك كانوا يدفعون أيضاً، ومنذ سنة ١٩٣٤، ضريبة ملكية مدينية تبلغ ١٢,٥٪ من القيمة السنوية الصافية، فقد زادت الضريبة على أملاكهم نحو ٢٥٪. وبالطبع، عوّض أصحاب الأملاك من خسائرهم برفع الإيجارات، الأمر الذي يفسر ارتفاعها بصورة غير عادية، كما يفسر ارتفاع تكلفة المعيشة خلال هذه الفترة.

وقد أدخلت الضرائب، وخصوصاً تلك المفروضة على العقارات غير المنقولة، نحو ٤٥٪ من مدخول البلدية، بالإضافة إلى كمية مماثلة من الرسوم والخدمات. أمّا الباقي فكان معونات مالية من الحكومة، إذ كانت المدن الفلسطينية تتلقى دعماً جزئياً من الحكومة المركزية خلال العصر العثماني. ولهذا وعت الإدارة، في وقت مبكر من فترة الانتداب، الحاجة إلى دعم المصروفات البلدية من المداخيل المركزية. وكان التبرير الأولي لهذه «المنح»، أنها تعويض من خسارة المداخيل من الرسوم الجمركية التي جرى تغييرها، ولاحقاً إلغاؤها، فضلاً عن أنها كانت تخضع لشروط الإدارة، وتتعرض على الدوام إلى الاقتطاع على أمل جعل البلديات مكتفية ذاتياً.

أثارت هذه الإعانات، ومنذ العشرينات من القرن العشرين، قلق وزارة المستعمرات، فقد أصر وزير الخارجية، ونستون تشرشل، على أن تكون هذه المساعدة إغاثة موقتة بانتظار التغيير في نظام الدخل الحكومي؛ وقال في رسالة له موجهة إلى المندوب السامي بتاريخ ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٢٢:

> يجب اعتبار هذه «المنح» شيئاً استثنائياً تماماً، يُقصد به مواجهة أوضاع غير عادية؛ كما يجب إعادة النظر في مبالغها سنوياً، مع بحث إمكان تقليصها أو إلغائها.(٥)

وقد عارضت وزارة المستعمرات بشدة، فكرة ارتباط الدعم المالي بالخسارة المفترضة للدخل من الرسوم الجمركية. ولهذا لم تعطَ حيفا إلا ١٣,٥٣٪ سنة ١٩٢١، و٢٦,٩٠٪ سنة ١٩٢٢، اعتماداً على ضريبة الأوقتروي والقنطار لذينك العامين، حيث بلغ ريع الجمارك ٥٦٪ من مجموع دخل البلدية.(٦) وبذلك، تلقت المدن، وخصوصاً حيفا، ضربة قاسية من خلال هذه التغييرات المالية، لأنها اعتمدت كثيراً على الرسوم الجمركية.

إلا إن هذا النمط من التوزيع كان، في السنوات الأولى، هو الأسلوب الأكثر ملاءمة لإدارة الشؤون البلدية اليومية، ولم يُستبدل هذا النظام إلا سنة ١٩٢٥. وقد حدد وزير الدولة لشؤون المستعمرات في ذلك الوقت، و. أورمسبي ـ غور، السياسة المستقبلية لتقدير المنح الحكومية للبلديات، وذلك في رسالة له بتاريخ ٢٣ نيسان/أبريل:

> أرى أن الوقت قد حان الآن للتوقف عن دفع الهبات إلى البلديات بصورة إعانات من أموال الحكومة، فهذه لا يمكن الدفاع عنها على خلفية إثبات أن البلدية المعنية التي تتلقى الهبة، ومن خلال تقديرات مداخيلها ومصروفاتها، هي بالتأكيد في حاجة إلى الدعم من مصادر خارجية تمكّنها من تنفيذ مهماتها الأساسية.(٧)

كما أكد الفارق بين التزام الإدارة توفير الخدمات العامة، وبين واجبات البلدية: إذ على البلديات الاعتماد على مداخيلها الخاصة لسدِّ حاجاتها. ومن هذه السياسة ظهر قانون شرعنة المجالس البلدية لعام ١٩٢٥، الذي طالب كل مجلس بتقديم موازنة سنوية إلى حاكم اللواء للموافقة عليها. إذ إنه قبل ذلك، وفي سنة ١٩٢١، صيغ قانون قروض البلديات للمساعدة في تلبية الحاجات البلدية وفي دعم مشاريع التطوير المستقبلية؛ كما سمح بأن تُستخدم المداخيل المحلية المقدرة، باستثناء الهبات الحكومية، كضمانات للقروض.

إلا إنه حتى بالنسبة إلى هذه القروض، كانت الحكومة حساسة تجاه الأثر

الذي من شأنه أن يتركه موضوع القروض في سياستها، في المنظور البعيد. ففي سنة ١٩٢٥، توجهت إلى السير هربرت صامويل مجموعة من المحامين عن روتنبرغ (هربرت، أوبنهايمر، ناثان، وفانديك) اقترحت تجميع سلطات محلية معاً من أجل تسهيل الحصول على قروض وتنفيذ المشاريع لعدد من البلديات المشتركة، (ولمزيد من التفصيلات بشأن روتنبرغ، أنظر الفصلين الثامن والثالث عشر). ولقد قُدم الاقتراح إلى وزارة المستعمرات في ولاية اللورد بلومر الذي خلف صامويل. وفي سنة ١٩٢٦، أجاب وزير الدولة لشؤون المستعمرات حينئذ، ل .س. إيمري، بما يلي:

> إنني واثق بأنكم توافقونني في أنه من المهم الاحتراز من إمكان أن تُستخدم الإجراءات المعتمدة لتوفير المزيد من المرافق لأغراض الحكم المحلي الشرعية، ولكي تتعاون بلديتان أو أكثر في إنشاء مثل هذه الأعمال العامة المفيدة كشبكات الصرف والمياه، كغطاء لتنظيم الجماعة السكانية اليهودية في فلسطين لأغراض سياسية.[٨]

في هذا الوقت بالذات، كان البريطانيون يحرصون على ضمان شعور العرب الودي، ولم تكن لديهم الرغبة في استثارة عدائهم بإظهار المزيد من التعاطف مع تطوير «الوطن القومي اليهودي»؛ أمّا همّهم الآخر فكان استخدام هذه الفرصة للتعبير عن نيتهم في جعل النشاطات المالية مركزية. ففي العام الذي سبق، اقترح إ. ميلز، مساعد السكرتير العام، تقديم قرض مثيل إلى بلدية حيفا من أجل تهدئة مخاوف العرب، ولضمان دعم البلدية لسياسة الإدارة، فكتب في تقريره السياسي في أيلول/سبتمبر ١٩٢٤:

> هناك في حيفا شعور بالاختناق، فالمدينة مطوقة بمشاريع يهودية وبأراض يملكها اليهود. ولعله يكون مراعاة للمشاعر المحلية أن تشارك البلدية بمبلغ نقدي في مشروع كيشون للصرف، شرط منحها أراضي دولة في المنطقة. لكن الاقتراح الآن هو أن تبقى هذه الأراضي في أيدي شركة تطوير أراضي فلسطين، على أن تخصص الإيجارات لتأمين المبلغ المالي المطلوب لإنجاز العمل. وكما يبدو لي، فإن بلدية حيفا ملزمة بحكم الأوضاع في المنظور البعيد، أن تصبح الأداة الأكثر تقدمية للحكومة المحلية في البلد، وسيكون من المؤسف جداً إضاعة فرصة تعزيز تطورها عبر ربطها سياسياً بالإدارة المركزية.[٩]

وقد نُفذ مشروع كيشون أخيراً، على يد شركة تطوير أراضي فلسطين، من دون مشاركة بلدية حيفا. مثل هذه المشاريع كانت مرتبطة مباشرة بالتزام الإدارة مبدأ

الاستعمار الصهيوني للأرض من أجل الاستيطان؛ والمشروع الأسبق، المتعلق بكهربة يافا وحيفا، يؤكد بصورة أكثر حدة، موقف الإدارة من هذه السياسة. فعندما حاول المندوب السامي إقناع وزارة المستعمرات بتقديم قرض خاص إلى البلديتين لهذا الغرض، كان همه استغلال الأوضاع إلى أقصى حدّ، لحفز رغبة البلديات في الاشتراك في هذا المشروع، إذ ما قُدِّم القرض. وفي مذكرته إلى السير ماسترتون سميث وإلى السيد أورمسبي ـ غور، في نيسان/أبريل ١٩٢٣، كتب السير هربرت صامويل:

> يجب أن نأخذ في الاعتبار أيضاً، وانطلاقاً من خلفية سياسية، أن إثارة اهتمام البلديات العربية في مشروع روتنبرغ، هو أمر مرغوب فيه جداً. وهذا سيتحقق بالتأكيد إذا جرى تنفيذ المشروع الحالي، أمّا إذا انهار فمن الممكن ألاّ تتكرر الفرصة لإدخال البلديات في المشروع.

ومضى أبعد في تفصيل موقف الحكومة من المسألة السياسية الأشمل قائلاً:

> إن منح الامتياز لروتنبرغ كان جزءاً لا يتجزأ من سياستنا الصهيونية، وهو ينطلق من فرضية أن الحماسة اليهودية للصهيونية مستعدة لتخطي أية صعوبة في تمويل المشاريع الصهيونية، حتى وإن تعهّدها صاحب الامتياز بشروط غير مؤاتية (كما هو الأمر في حالة روتنبرغ).[١٠]

وبناء على طلب وزارة المستعمرات، مُنحت القروض أخيراً، عبر البنك البريطاني ـ المصري.

كان الفساد الإداري معلماً واضحاً في عهد الانتداب البريطاني، فالسيطرة على جميع مصادر الدخل الحكومي، المركزية منها والبلدية، بالإضافة إلى التلاعب بها، كانا في أساس سياسة الانتداب البريطاني، التي لم تنحرف، إلا لفترة قصيرة، عندما تعلق الأمر ببلدية تل أبيب؛ ففي الفترة بين سنة ١٩٢١، عندما أصبحت المدينة بلدية، وبين سنة ١٩٢٧، أصبحت تل أبيب مديونة للإدارة واللجنة التنفيذية الصهيونية، كما حصلت على قرض من منظمات يهودية أميركية.[١١] وكان لا بد للإدارة، سنة ١٩٢٨، من إخراجها من الأزمة بأموال عامة، لأن قانون الضبط المالي والتخلف عن دفع الديون، لتلك السنة، كان يرمي إلى إعطاء المندوب السامي صلاحية وضع سلسلة من القيود الصارمة على المعاملات المالية لجميع البلديات والمجالس المحلية. كما أعطيت له صلاحية تعيين هيئة خارجية لضبط شؤون البلديات المالية، وكان في قدرته إزاحة المجلس

من منصبه في حالة فشله في تنفيذ مهماته القانونية بشكل مرضٍ.[١٢]

كان فرض السيطرة المركزية الكاملة على النظام البلدي، سنة ١٩٣٤، خطوة محسوبة في وقت كانت الأحداث السياسية فيه تهدد بنية الإدارة. ومع وجود خلافات بين لندن والقدس بشأن السياسة المؤدية إلى هذه النتيجة، فقد اتفقت كلتاهما على فائدة وجود نظام فعّال بالنسبة إلى السياسة الاقتصادية البريطانية القصيرة المدى، والسياسية البعيدة المدى.

وكان موقف وزارة المستعمرات في لندن اعتباطياً وضيق الصدر، إذ لم يكن يهمها إلا أن يتحول الحكم في فلسطين إلى نظام «عقلاني» على غرار النمط البريطاني الاستعماري. ولهذا عوملت البلديات وكأنها قاصرة متمردة، يجب توبيخها على الدوام. في المقابل، كانت السلطات في فلسطين واعية تماماً للحقائق الاقتصادية المحلية، واتخذت موقفاً أكثر تفهماً. وكان المندوب السامي هو الموكل بقضية المنح ـ عاماً بعد عام ـ وحاول تخفيض مقدار الضريبة الذي اقترحته وزارة المستعمرات.[١٣] وفي الوقت نفسه، لاحظت الإدارة التنامي الضخم في مسؤوليات المجالس المحلية وبالتالي الحاجة المتزايدة إلى المداخيل. وعملياً، كانت إدارتها لنظام المداخيل خاضعة لظروف تطبيقها ولجهودها الخاصة التي افتقرت إلى الخبرة.

من ميزات حيفا اللافتة حقاً، أن البلدية لم تقع عملياً تحت الدين أبداً. إذ إنها انسجاماً مع سياسة الإدارة المالية المحافظة، لم تكن تسمح بتوسيع قدراتها قبل التأكد من توفر الغطاء المالي لها. وكان هناك فائض مالي في حساباتها كل عام، بلغ ١٨,٢٢٠ جنيهاً فلسطينياً سنة ١٩٣٥.[١٤] ولكن، بينما كان الدخل كافياً للحفاظ على الخدمات القائمة، فإنه لم يسمح بأي توسع أو بأي خدمات جديدة؛ كما تأجل باستمرار طلب قرض كبير لتطوير نظام صرف المياه المالحة بالترابط مع تطور الميناء. إذ إنه، وحتى سنة ١٩٣١، ظل وزير المستعمرات في حينه، كنليف ـ ليستر، يعارض هذه القروض على أساس غياب مردودات مأمونة، وينصح للبلدية انتظار أوقات أكثر ازدهاراً.[١٥] لكن بعد أن بدأ الميناء يعمل، سنة ١٩٣٣، صار على الإدارة أن تكون أكثر استعداداً للتجاوب.

حافظت المنح على معدل ١٥٪ ـ ١٨٪ من مجمل المداخيل، ولكنها بدأت في تناقص واضح منذ سنة ١٩٣٤. فقد حدث هبوط حاسم بعد الإعلان عن ضريبة الأملاك في المدن سنة ١٩٣٢، وبعد الزيادة الفجائية في دخل البلدية، والتي جاءت جزئياً من الضريبة على الأملاك غير المنقولة، وأيضاً من تراخيص البناء وتوفير الخدمات البلدية. وطبعاً، فإن السبب الرئيسي للزيادة في المداخيل من

ضريبة البناء، هو الهجرة المتصاعدة والنشاط العمراني في المدينة في الفترة بين سنة ١٩٣١ وسنة ١٩٣٥، ولكنه كان أيضاً نتيجة نظام جديد وفعال من فرض الضرائب تحت رقابة أفضل إداريي الضرائب في حكومة الانتداب، إ. كيث ـ روش، من موقعه كحاكم اللواء.[١٦] إذ ما إن تولى مهمات منصبه في أيلول/ سبتمبر ١٩٣١، حتى عمل على تحصيل كل المتأخرات على المسقفات.[١٧] وكان الملاكون الأغنياء، على الأغلب، هم المدينون للبلدية، فتابعهم من دون رحمة. وقد تعززت صلاحياته عبر قانون المجالس البلدية لعام ١٩٣٤، الأمر الذي سمح له باستبدال أو بإعفاء المجالس البلدية، أو بعض أعضائها، من مناصبهم، كما منحه السيطرة على النشاطات المالية للبلدية. وقد استاء المجلس والسكان المحليون من هذه الإجراءات.[١٨]

زادت مصروفات البلدية بمواكبة الزيادة في المداخيل التي كان مصدرها برامج المشاريع المحلية الجديدة، والتي بدأت في عهد الانتداب.[١٩] وكان يباشَر في إقامة المشاريع وتوفير الخدمات من رسوم لم تكن تغطي التكلفة بالضرورة. فبرنامج الصرف الصحي استلزم قروضاً غير عادية، كان على الإدارة أن تؤمنها، لأنها اعتبرت هذه التحسينات أساسية بالترابط مع مشروع الميناء، الذي شكلت فوائده الاقتصادية المستقبلية إغراءً كافياً. كما كان لا بد من تأمين قروض مثيلة لتغطية تكلفة بناء الطرق الجديدة. ومع أن الملاكين كثيراً ما تحملوا نسبة عالية من هذه النفقات عبر دفع ضريبة تحسين، فقد كان على البلدية ـ وخصوصاً بعد سنة ١٩٣٠ ـ أن تنفذ الخطط وتدعم ميزان المدفوعات. وعاد الجزء الأكبر من هذه التحسينات بالفائدة على الأحياء الجديدة والقطاعات الحديثة من المدينة، حيث احتشد المزيد من اليهود للاستفادة من هذه الإصلاحات. وانتقد العرب هذه الإجراءات بمرارة، لأنهم شعروا بأن التحسينات الضرورية في أحيائهم كانت تهمل عمداً، وبأن القروض كانت متوافرة لمشاريع البناء في الأحياء اليهودية فقط.[٢٠] وكان لا بد من وصل الأحياء المتنامية بسرعة في الكرمل، بالمدينة عبر الطرق،[٢١] ولكن، ولأسباب أمنية، وبعد أحداث سنوات ١٩٢١ و١٩٢٩ و١٩٣١، أصرَّ سكان هذه الأحياء اليهودية على بناء طرق تصلهم بالمناطق اليهودية المختلفة ـ أحوزا وهيرتسليا والكرمل والمركز التجاري الجديد ـ وتلتف حول الأحياء العربية. وعلى سبيل المثال، كان جسر رُشميا مشروعاً مكلفاً خُطط لتأمين اتصال مباشر بين هدار هكرمل ونفي شأنان، بطريقة تربط بين الأجزاء اليهودية، الشرقية والغربية، من حيفا.

من النفقات الأُخرى التي كان على البلدية أن تساهم فيها، إن لم تتحملها

بالكامل، تكاليف نظام التعليم في المدينة والمرافق الصحية وقوات الشرطة. كانت نفقات إدارة نظام تعليم عام، بما في ذلك صيانة المواقع ورواتب المعلمين، تُغطى من اعتمادات مالية مركزية. إذ إن قانون التعليم لعام ١٩٢٧ ـ ١٩٢٨، «يعترف بأن التعليم يقع جزئياً ضمن مهمات البلديات أو غيرها من السلطات المحلية من الأنماط القائمة، كما يشرّع فرض ضريبة تعليم. والمبدأ العام للقانون ينص أن على السلطات المحلية تأمين هيئة تعليمية»،[٢٢] إلا إنه وحتى سنة ١٩٣٩، لم يساهم مجلس بلدية حيفا إلا في تعيين لجان المراقبة والاستشارة لكل من نظامي التعليم، الوطني (العربي) واليهودي. ولم تُفرض قط ضريبة لأغراض التعليم المحلي تحديداً، على الرغم من أن قانون المجالس البلدية لعام ١٩٣٤، يمكّن من ذلك.

أمّا الجزء الأكبر من تكاليف دائرة الصحة فكان يُغطى من الاعتمادات المالية العامة، وتشرف عليها الدائرة بالتواصل مع البلدية، كما كان على المجلس أن يغطي جميع النفقات التي توصي بها الدائرة، مثل توفير مبنى المستشفى، والخدمات غير الفنية، والصيانة الصحية.[٢٣] ومنذ سنة ١٩٢٤ وما بعد، كانت الدائرة الطبية تعيّن موظف الصحية البريطاني، بينما تدفع البلدية راتبه. والخلاف الذي برز لاحقاً، عندما أنهى المجلس عقده، يدل على الغموض الذي ميز العلاقات المالية بين السلطتين، المركزية والمحلية:

> فقد كتب مأمور الصحة الأعلى في حيفا، في ١٣ شباط/فبراير ١٩٢٩، إلى مدير الصحة، موضحاً قضية السيد أوكاي: إن موقف البلدية إزاء الوضع عامة، يتميز بعدم تفهم أهمية المنصب، وبعدم الاهتمام بضرورة وجود مأمور كفء، وبالادعاء بعدم القدرة على، أو الرغبة في، دفع الراتب اللازم.[٢٤]

بالإضافة إلى ذلك، وجّه اتحاد مفتشي الصحة كتاباً إلى وزير الخارجية في ١٨ آذار/مارس ١٩٢٩، عبّر فيه عن الغضب الشديد من أن توظف إدارة بريطانية مهنيّاً بريطانياً، «وتضعه في مجلس محلي»، ثم تسمح لذلك المجلس بصرفه من الخدمة![٢٥] وعلى الرغم من مداخيل البلدية المحدودة، فقد مورس ضغط خفي، وأعيد تعيين الموظف أخيراً.

أمّا بالنسبة إلى قوات الشرطة، فقد كانت المدن، في البداية، هي التي تغطي تكاليفها. ولكن عقب إعادة تنظيم عامة سنة ١٩٣٢، تم دمج القوات البلدية بشرطة الدولة التي تحملت نفقاتها بالكامل. وفي موازاة ذلك، جرى تقليص في المنح المقدمة للبلديات.[٢٦]

وفيما زادت متطلبات حيفا المتنامية، في الضغط على البلدية لتلبية حاجاتها، فإن الإدارة المركزية استمرت في كبح جماح استقلاليتها في العمل، وفي التشدد في تقديم الدعم المالي لها. ومع أن الإدارة اتبعت في سياستها تجاه شؤون بلدية حيفا المالية خط الاستعمار المحافظ تجاه الحكومة المحلية، إلا إن هذه السياسة كانت تغيّر مسارها عندما تتعلق القضايا بهموم اليهود في المدينة. فمن أجل تلبية مطلب الانتداب بالنسبة إلى «الوطن القومي اليهودي»، كان في الإمكان التغاضي عن هذه السياسة المحافظة، أو تحريفها، كما يظهر في أداء بلدية حيفا لوظيفتها.

المصادر

(١) الأوقتروي وضريبة البوابة: ضريبتان محليتان بنسبة ١٪ من قيمة الأغراض المستوردة، الأجنبية أو الفلسطينية، كما هو وارد في فاتورة الشحن. والقنطار: ضريبة تفرض على السلع التي تُحسب بالوزن أو بالكيل، وهي تطبق عادة على المنتوجات المحلية فقط.

(Sir Herbert Samuel to Earl Curzon, 1 January 1921, Public Records Office, Colonial Office, 733/9).

وقد استُبدلت هاتان الضريبتان، سنة ١٩٢٠، برسم إضافي بنسبة ١٪ من قيمة البضاعة بحسب الفاتورة، وذلك على جميع الأغراض المستوردة والخاضعة للرسوم، ثم جرى أخيراً التخلي عنها عندما ألغت الإدارة الرسوم الجمركية المحلية سنة ١٩٢٤.

(٢) *Palestine News,* 30 January 1919, Vol. I, No. 43.

(٣) Sir Herbert Samuel to Earl Curzon, 1 January 1921 (Public Records Office (PRO), Colonial Office (CO) 733/9); A. Granovsky, *The Fiscal System of Palestine* (Jerusalem, 1935), p. 255.

(٤) High Commissioner to Secretary of State, 27 June 1931 (PRO CO 733/207).

(٥) Secretary of State to High Commissioner, 16 January 1922 (PRO CO 733/8).

(٦) Colonial Office (CO) to High Commissioner (HC) 2 January 1925 (PRO CO 733/87); Sir H. Samuel to Earl Curzon, 1 January 1921 (PRO CO 733/9).

(٧) CO to HC, 23 April 1925, (PRO CO 733/90).

(٨) CO to HC, 12 March 1926 (PRO CO 733/112).

(٩) E. Mills, Assistant to Chief Secretary, Political Report, September 1924 (PRO CO 733/74).

سُجلت شركة تطوير أراضي فلسطين في لندن سنة ١٩٠٩ برأسمال وقدره ٥٠,٠٠٠ جنيه استرليني، وهي أول شركة سجلت محلياً في فلسطين سنة ١٩٢٠ باسم شركة الخدمات العامة.

Department of Commerce and Industry, *Commercial Bulletin,* Vol. II, December 1922, and ESCO Foundation for Palestine, *Palestine: A Study of Jewish, Arab and British*

Policies, Vol. I (New York, 1970), p. 342.

وكانت تلك الشركة ذراع المنظمة الصهيونية الرئيسية لشراء الأراضي، بهدف جعل استملاك الأراضي حكراً بالصندوق القومي اليهودي، وبالأفراد، وبشركات الاستيطان الخاصة.

(١٠) HC to CO, April 1923 (PRO CO 733/44).

(١١) B. J. Smith, *The Roots of Separatism in Palestine* (Syracuse, N. Y., 1993), pp. 154-5.

(١٢) Lloyd's minute, 22 December 1928 (PRO CO 733/162).

(١٣) HC to Secretary of State, 13 May 1933 (PRO CO 733/244), and HC to Secretary of State, 27 June 1931, (PRO CO 733/207).

(١٤) Government of Palestine, *Palestine Blue Book,* 1936, p. 117.

(١٥) CO to HC, 24 November 1931 (PRO CO 733/196).

(١٦) HC to Secretary of State, 14 June 1934 (PRO CO 733/263).

(١٧) E. Keith-Roach, *Pasha of Jerusalem*, Vol. 2, chapter IX (Private Papers Collection, St. Antony's College, Oxford).

وفي رسالة إلى السكرتير العام، بتاريخ ٨ آب/أغسطس ١٩٣٢، ذهب إلى حد اقتراح أساليب قانونية لمعاقبة أعضاء البلدية ممن تخلفوا عن دفع ضريبة المسقفات.

(Keith-Roach to Chief Secretary, Israeli State Archives 2G/99/33).

(١٨) «الكرمل»، ٢٢ حزيران/يونيو و ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٢.

(١٩) لمزيد من التفصيلات، أنظر:

M. Seikaly, «The Arab Community of Haifa 1918-1936,» D. Phil. thesis, Oxford University, 1983, Table IV.

(٢٠) «الكرمل»، ٢٢ حزيران/يونيو ١٩٣٢؛ وأنظر أيضاً الفصل الرابع عشر.

(٢١) Treasurer to Chief Secretary, 14 May 1934, (Israeli State Archives 2G/159/34); Treasurer to Chief Secretary, 14 May 1935 (Israeli State Archives 2G/112/32); HC to CO, 20 February 1936 (PRO CO 733/286).

(٢٢) Education Department, *Annual Report,* 1927-8.

(٢٣) Department of Health, *Annual Report,* 1928, p. 7.

(٢٤) HC to Secretary of State and enclosures, 8 August 1929 (PRO CO 733/168).

(٢٥) *Ibid.*

(٢٦) Co memo on Municipal Police, 16 October 1932 (PRO CO 733/227); HC to Secretary of State, 30 June 1934 (PRO CO 733/268).

الفصل السادس

التخطيط الحضري لمدينة حيفا: السياسات والأحياء الجديدة

إن السياسات التي حكمت تطور المدينة المادي، بأحيائها السكنية وبنيتها التحتية، كانت خاضعة لسيطرة القدس، كما هي الحال مع البلدية. فحتى سنة ١٩٣٠، كان الكثير من الأمور يعتمد على المبادرة المحلية، الأمر الذي كان يعني أن قطاعات السكان الأكثر تنظيماً ـ وخصوصاً اليهود الذين شجعتهم المنظمة الصهيونية ـ تمتعت بقدر كبير من الاستقلالية في تطوير أحياء سكنية، وخدمات لم تكن في الضرورة، مندمجة في البنية التحتية العامة للمدينة. وهكذا، كان الكثير من جغرافية المدينة قد تحدد قبل أن يتم، سنة ١٩٣٠، وضع خطة أكثر تماسكاً للمدينة.

منذ بداية الاحتلال، كان البريطانيون يعون جيداً قيمة حيفا، كميناء عميق وكقوة استراتيجية. ففي أثناء فترة الإدارة العسكرية، تركز الاهتمام، في معظم الأحيان، على تأمين الحاجات الأساسية للسكان الذين عانوا التمزق الاقتصادي والاجتماعي خلال الحرب العالمية الأولى. أمّا بعد سنة ١٩٢٢، ومع تأسيس الإدارة المدنية، فقد نقل إلى حيفا عدد من دوائر الحكومة، بما فيها الجمارك والمواصلات، الأمر الذي وفر، ولأول مرة، فرصاً للعمل، وخصوصاً بالنسبة إلى القلة من السكان المحليين الذين كانوا يتكلمون الإنكليزية. علاوة على ذلك، اتخذت هيئة سكة الحديد الموحدة مقرها بحيفا، ولكنها أحضرت موظفيها من مصر ولبنان.

تمَّ تثبيت وتعديل مكانة المجلس البلدي، الذي كان ناشطاً خلال الفترة الأخيرة من العصر العثماني (منذ سنة ١٨٨٢)، من خلال قانون شرعنة المجالس البلدية لسنة ١٩٢٥.[١] فقد كان عليه، في الأساس، القيام بمهمات تنظيمية وخدماتية صغيرة: كمراقبة البناء وترخيصه، والإشراف على تنظيف الشوارع، وإصلاح الإضاءة، ومراقبة الأسواق والأمكنة العامة، وتسجيل الولادات والوفيات، وصيانة الأخلاق العامة، والرقابة على الصحة العامة، وضبط الموازين والمكاييل.

إلا إنه مع تنامي المدينة السريع، اتسعت هذه المهمات باطراد، فأنشأت الإدارة دوائر محلية للصحة والأشغال العامة والتعليم، للمساعدة في تنفيذ هذه الواجبات، ولتجسيد سياسة الحكومة المركزية في المدينة. وبذلك، كانت دوائر الحكومة المركزية تتخطى صلاحيات البلدية بالتدريج (أنظر الفصل الخامس).

ومن الهيئات الأُخرى التي أُنشئت لتنظيم تطوير حيفا وضبطه، أسوة بغيرها من المدن الفلسطينية، اللجنة المركزية لتخطيط المدن، التي شكلها في البداية، المندوب السامي، السير هربرت صامويل، في شباط/فبراير ١٩٢١، ومنحها سلطة عليا على مشاريع تخطيط المدن وضبط أعمال البناء داخل مناطق تخطيط المدن الموافق عليها. كما شُكلت لجان تخطيط محلية بموافقة اللجنة المركزية والمندوب السامي، ومُنحت صلاحيات البلدية كلها، كما هو مفصل في القانون العثماني في ٢٧ رمضان ١٢٩٤ هـ (١٨٧٥م).[٢] وبعبارة أُخرى، كانت تلك اللجان مسؤولة عن تنفيذ مشاريع البناء في المدينة، ولها صلاحية مصادرة الأملاك وفرض الرسوم والضرائب، كما هو مبين في أنظمة البلديات. وبما أنها كانت، في النهاية، مسؤولة أمام اللجنة المركزية وليس أمام البلديات، فقد كان ذلك وسيلة لضمان تعاون البلديات فيما يجري تطبيقه من سياسات لا سيطرة للبلدية عليها.

ولكن في حالة حيفا على الأقل، انتقلت المبادىء المتنورة والمحددة في قانون سنة ١٩٢١، ببطء من النظرية إلى التطبيق، إذ لم تظهر الإشارة الرسمية الأولى إلى لجنة محلية في حيفا، إلا سنة ١٩٢٩؛ ومنها يمكن الاستنتاج أنه حتى وقت متأخر من العشرينات، كان الإشراف على تطور المدينة يتم من قبل اللجنة المركزية في القدس وليس محلياً.[٣] وكانت اللجنة المركزية ذاتها تعمل في ظل عوائق متنوعة ليس أقلها نقص الأموال والمساعدة الخبيرة. ولقد دام هذا الوضع حتى سنة ١٩٣٦ عندما تمّ، وبصورة دائمة، تعيين شخص متخصص في تخطيط المدن، لتقديم المشورة والنصح.

ويمكن لهذا الوضع أن يفسر سبب عدم تطبيق أنظمة تخطيط المدينة بجدية في حيفا خلال العقد الأول من الإدارة البريطانية. فالموقف تجاه المناطق السكنية بصورة خاصة، كان يسمح للأحياء بتعهد حاجاتها الخاصة ضمن الخطوط العريضة لأنظمة التخطيط، ومن دون تدخل رسمي، ممّا عاد طبعاً بالفائدة على قطاعات الجماعة السكانية الأكثر دينامية والأفضل تنظيماً. وإحدى الحالات الأفضل توثيقاً لدى الجماعة اليهودية، حالة الجمعية التعاونية للحي السكني في هدار هكرمل، التي قبلت البلدية ولجنة تخطيط المدينة، وطوال عدة أعوام، أنظمة البناء التي وضعتها.[٤]

أمّا المرحلة الثانية في حالة حيفا فكانت نتيجة الخطة العامة للمدينة سنة ١٩٣٠، والتي وُضعت خطوطها العريضة بتوجيه المخطِّط الأعلى في اللجنة المركزية، السيد سي. هوليداي، عضو معهد تخطيط المدن في بريطانيا العظمى. ومنذ ذلك الوقت، جرى اتباع وسائل أكثر تماسكاً، بالإضافة إلى تشجيع المزيد من استقلالية السلطات المحلية عبر تأسيس لجان تخطيط محلية. ولقد ضمت الخطة، سنة ١٩٣٠، المنطقة كلها، من نتوء الرأس المرتفع في الغرب إلى ما وراء نهر المقطع في الشرق (حيث يصعب رسم الحدود بسبب طبيعة ضفاف النهر السبخة)، ومن الواجهة المائية في الشمال إلى قمة الجبل في الجنوب، بما فيها البلدة القديمة والأحياء السكنية الجديدة والواجهة المائية وسكة الحديد والمراكز التجارية. وكان من المفروض إجراء تعديل خارجي رئيسي للمناطق المبنية، مع تصنيف المناطق غير المبنية في الشرق والجنوب كمناطق «غير محددة»، وهو تعريف يعني إبقاء مناطق معينة غير متطورة، بالقرب من المناطق المبنية للاستخدام المستقبلي، إلا إن هذا القرار كان له، في الحقيقة، أثر عكسي. فنتيجة الضغوط الديموغرافية والاقتصادية، وتدفق العمال المهاجرين إلى المدينة منذ نهاية العشرينات وما بعد، أصبحت تلك المناطق تجمعات سكنية محتلة، وانتشرت فيها الأبنية كالفطر من دون أية سيطرة للبلدية عليها.

كان حافز الضغط الرسمي للتقيد بالخطة وبأنظمة لجنة التخطيط المحلية، هو الاهتمام أساساً، بضمان نجاح مشروعين رئيسيين تبنتهما الحكومة للتطور الاقتصادي، من أجل إحداث تأثير في الاقتصاد الفلسطيني الأوسع وفي المصالح البريطانية الاستراتيجية، هما: الميناء الجديد، الذي بدأ العمل على إنشائه سنة ١٩٢٩ وانتهى سنة ١٩٣٣، وخط أنابيب شركة نفط العراق ومصفاة البترول اللذان استُكمل إنشاؤهما سنة ١٩٣٩ (بينما انتهى إنشاء خط الأنابيب الذي ينقل النفط الخام من العراق سنة ١٩٣٤)،[٥] مع أنهما كانا في مرحلة التخطيط منذ منتصف العشرينات من القرن العشرين.

ويبين أسلوب وضع الخطة، المواقف الرسمية المتباينة إلى حد كبير تجاه الجماعة السكانية اليهودية المتنامية بسرعة والسكان الفلسطينيين من أهل البلد الأصليين. إذ لم يكن القطاع العربي على العموم، مطلعاً على مفاهيم التطوير الجديدة التي تجسدت في الخطة العامة، مما ساهم في تهميش دور الجماعة العربية في عملية صنع القرار على مستوى التخطيط المحلي والإداري. ولهذا، لم يكن هذا القطاع في موقع جيد لممارسة الضغط من أجل صيانة مصالحه الخاصة. علاوة على ذلك، كانت الإدارة، في معالجتها قضايا القطاع العربي، تجنح إلى

اعتبار أية منافع لهذه الجماعة السكانية، ومهما كانت صغيرة، بمثابة امتيازات يجب تقديرها. في المقابل، كانت تجري استشارة القطاع اليهودي بشأن قرارات تطوير المناطق اليهودية، وإن تمَّ ذلك أحياناً على مضض أو استجابة للضغط فقط.

كل ذلك تجسد على أرض الواقع، وخصوصاً فيما يتعلق بوضع الخطة العامة وتنفيذها: فما أدخلته المنظمة الصهيونية كان ذا أثر حاسم على الصورة النهائية للخطة بشأن منطقة الخليج والحي اليهودي ومعامل شركة نفط العراق. كما جرى تعديل مجال حدود المدينة لاحقاً، استجابة لضغوط المصالح اليهودية المحلية، وهذا واضح بصورة خاصة في حالة طرف المدينة الشرقي، حيث كان من المقرر إنشاء المحطة النهائية لأنابيب شركة نفط العراق. وقد أدت خطط الحكومة لإقامة مشاريع رئيسية كهذه، إلى موجة من المضاربة بالعقارات، التجارية والصناعية، وكان ملاك الأراضي المحاذية مباشرة لمنطقة المشروع في وادي المقطع السبخ، أكثر الأفراد تأثراً بهذا.

وكانت ملكية هذه المنطقة الواسعة تعود في الأساس، إلى منظمات يهودية هي: الصندوق القومي اليهودي (هكيرن هكييمت ليسرائيل)، وشركة أراضي الخليج، وشركة تطوير خليج حيفا.[٦] وبناء على إصرار تلك الشركات رتبت الحكومة لقاءات بين لجنة التخطيط المحلية وبين ممثلين عنها في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣١ وفي كانون الثاني/يناير ١٩٣٢، دعي لحضورها خبير تخطيط المدن، البروفسور ب. أبركرومبي.[٧]

وقد وسعت حدود المدينة التي تمت الموافقة عليها سنة ١٩٣٠، لتضم، ومنذ ذلك الوقت، منطقة الخليج، وهو الموقع المخطط لأن يكون مناطق صناعية وتجمعات سكنية للعمال. وفي الواقع، كان مهندسون ومستثمرون من هذه المنظمات اليهودية يفاوضون منذ سنة ١٩٢٦ على ضمّ ممتلكاتهم إلى الخطة العامة، وكان همّهم الأخطر يتعلق بموقع الميناء. فقد ظل ر. كاوفمان، مخطط المدن لشركة تطوير خليج حيفا، وطوال سنتي ١٩٢٧ و ١٩٢٨، يحاول إقناع الإدارة ببناء الميناء في منطقة الخليج المنفتحة مباشرة على الأراضي التي تملكها المنظمات الصهيونية، لا في الزاوية الجنوبية ـ الغربية من المدينة؛[٨] كما حاول أن يحظى بدعم الشركات الأخرى، كاللجنة التنفيذية الصهيونية ونقابة العمال اليهود (الهستدروت).[٩] لكن تعليلاته أثبتت أنها غير مقنعة، وخصوصاً أنّ خطته المقترحة ستكون أكثر تكلفة.

على الرغم من كل ذلك، اتضح لجميع المؤسسات الصهيونية المعنية أن حيفا تمتلك إمكانات هائلة لتطوير الاقتصاد اليهودي في فلسطين، بالإضافة إلى

الفوائد من عائدات النفط ومن التجارة مع التخوم الشرقية.[١٠] ومع أن مكان الميناء لم يكن، في الأخير، قريباً من الأراضي التي يمتلكها اليهود في الخليج، إلا إن معامل شركة نفط العراق كانت كذلك، مما جعل الشركات اليهودية تشارك مباشرة في المفاوضات بشأن نقل ملكية الأراضي وفرزها وتطويرها. ولقد أخذت اللجنة المركزية للتخطيط الكثير من اقتراحاتها في الاعتبار، وأدمجتها في الخطة العامة الأخيرة. بالإضافة إلى ذلك، خاضت تلك الشركات صراعاً للحصول على امتيازات متعددة من أجل ضمان مستقبل ملكيتها؛ فعلى سبيل المثال، تمّ الاتفاق على بناء طريق داخل المنطقة المخصصة لمعامل شركة نفط العرق، يصل بين الأحياء اليهودية في الخليج وفي نفي شأنان، وعلى نفقة الشركة.[١١]

كان الحفاظ على موضع المدينة الجمالي، وخصوصاً المنظر البانورامي لجبل الكرمل، من اهتمامات الإدارة الرئيسية في تطبيقها للخطة العامة.[١٢] فقد جرى توسيع الطرق في قلب المدينة، وفي موازاة الشاطىء، كما بنيت شوارع عريضة (كشارع الملوك)، وتمَّ وصلها بواسطة الساحات (كساحة بلومر) خلال ١٩٣٤ ـ ١٩٣٥. فضلاً عن ذلك، أُدخلت المناطق المبنية، مثل بعض أجزاء البلدة القديمة، في خطط التطوير المفصلة، وفُرضت قيود على ارتفاع المباني والبيوت في مناطق معينة من هدار هكرمل، فاقتصرت مباني الجهة الجنوبية من شارع الملوك في المنطقة التجارية على طبقتين. ووفر تخطيط حدود المدينة أيضاً، المجال لغرس الأشجار، وللمحافظة على الأودية والغابات الطبيعية، كما أُفردت منطقة على الكرمل لتكون متنزهاً في المستقبل.

وكان من المفترض أن تخضع أحياء حيفا السكنية التقليدية، لأنظمة التخطيط الجديدة عندما توضع موضع التنفيذ، لكن هذه الأنظمة لم تطبق عملياً، وبصورة كاملة وشاملة، إلا في الأحياء الجديدة التي تنامت بعد سنة ١٩٣٠، والتي كان يسكنها أساساً المهاجرون اليهود الجدد. أمّا امتدادات الأحياء القديمة والمناطق السكنية الجديدة على سفوح جبل الكرمل إلى الغرب والجنوب، فكانت وقبل ذلك التاريخ، نتيجة جهود وأذواق فردية، وأحياناً جماعية.

امتدت أغلبية الأحياء السكنية الجديدة على شكل مروحة حول نواة البلدة القديمة وانتشرت الضواحي السكنية الأكثر ثراء وجمالاً، إلى الغرب على أساس الانتماء الديني أو بحسب الأصول الاجتماعية ومستوى الحضرية، حيث هاجر الناس من مدن الداخل والريف. وفي مثل هذه المناطق احتشد القرويون من عرابة (قرب جنين)، وبورين (بالقرب من نابلس)، وشفاعمرو وكفرياسيف وترشيحا (في الجليل الأعلى)، كما أقام أناس من الطيرة في حي الطيارنة. ولقد نشأت في

القطاع الشرقي، التجاري والصناعي، جيوب سكنية مماثلة، كالمنطقة التي أقام بها أناس من نابلس وغزة وكذلك القطاع السوري من السوق (سوق الشوام).[١٣]

وكانت بعض الأحياء السكنية الجديدة في الغرب والجنوب، مثل هدار هكرمل (أُنشىء سنة ١٩٢٠) وأحوزا على جبل الكرمل (سنة ١٩٢٣) وبات غليم على شاطىء البحر (سنة ١٩٢٣)، كلها أحياء يهودية على وجه الحصر تقريباً.[١٤] وقد انتشرت في الاتجاه نفسه أيضاً، أحياء عربية كانت في أغلبيتها مسيحية، فمنطقة الزوارة، المعروفة أيضاً باسم تل السمك أو حيفا العتيقة، والتي كان يملكها دير اللاتين، وهي تمتد غرباً إلى المنطقة المعرفة باسم الموارس (سُميت لاحقاً وادي الجمال)، بيعت بسعر زهيد إلى الطائفة الكاثوليكية في بداية العشرينات من القرن العشرين.[١٥] وتنامى فيها حيَّان ظلاّ عربيين تقريباً، وإن لم يبقيا مسيحيين بالكامل. كذلك وُجدت بعض الجيوب السكنية المسيحية في وسط الأحياء اليهودية مثل منطقة المفخرة في قلب هيرتسليا وحي الشوافنة (وهم أناس من الشويفات في لبنان) في قلب هدار هكرمل.

أمّا الأحياء السكنية اليهودية الجديدة في الشرق فكانت إمّا امتداداً لنفي شأنان، الذي أنشىء سنة ١٩٢٢، أو لمستعمرات عمالية (كريوت) تأسست في منطقة الخليج الصناعية بدءاً من سنة ١٩٣٤. وفي منتصف الثلاثينات، أحاطت أحياء يهودية جديدة بالمدينة من أقصى الشرق، حيث أحياء الخليج السكنية، إلى قمة جبل الكرمل، حيث أسست مستعمرات المهاجرين الأوروبيين الأكثر ثراء، وصولاً إلى بات غليم في الغرب. وكان الحي الوحيد الذي سكنه العرب المسلمون هو حي الحلِّيصة إلى الشرق من الحي المسلم التقليدي.

ولم يشهد الحي القديم بذاته أيَّ توسع مادي: فالأبنية القديمة إمّا وسعت أو استبدلت بأُخرى مرتفعة ومكونة من شقق. وكانت المشكلة الكبرى في هذه المنطقة، تتمثل بتدفق العمال والمهاجرين الذين أقاموا أكواخاً في المساحات الخالية المتوفرة، عندما ضاقت بهم بيوت أقربائهم. فقد شكل قرب هذا الحي من مواقع العمل ـ في سكة الحديد والطرق والميناء ـ عامل جذب إضافي له؛ فاتساع فرص العمل في حيفا المتنامية، بالتضافر مع الصعوبات التي خبرتها الزراعة الفلسطينية منذ نهاية العشرينات وما بعد، جلبا أعداداً متزايدة باطراد من سكان الريف إلى المدينة، مما أوجد مشكلة خطيرة تسبب بها الاكتظاظ والسكن الرديء (أنظر أيضاً الفصل الرابع عشر).[١٦] نتيجة كل ذلك، انبثقت مدينة الأكواخ المعروفة باسم أرض الرمل ـ أو باسم المَنتنة، وهو اسم أكثر دلالة ـ إلى الشرق من المدينة، وسكن فيها سنة ١٩٣٢، آلاف من العرب الفقراء.

على العموم، شكلت أغلبية الأحياء السكنية الجديدة نوىً منفصلة، استفادت في البداية من مركز المدينة التجاري وخدماتها، ثم تحولت بالتدريج نحو المزيد من الاكتفاء الذاتي، فكانت كثيراً ما تتعهد حاجاتها التجارية والمالية الخاصة. وقد عززت الأجواء السياسية التي ازدادت عدوانية في البلد كله خلال الثلاثينات، والتي ترافقت بتوتر متنام بين اليهود العرب، هذا الاتجاه (أنظر الخريطتين رقم ٣ ورقم ٤).

شملت المناطق شبه السكنية، كما ورد تعريفها في الخطة العامة، أجزاء من المدينة القديمة التي هي قلب النشاطات الاجتماعية ـ التجارية، وكذلك الأحياء السكنية المحاذية لها. وقد استمرت السوق في نشاطاتها كما كانت في فترة ما قبل الحرب، بالإضافة إلى إنشاء مراكز تجارية جديدة إلى الشرق والغرب على حد سواء. فقد أُنشىء في الغرب مركز أعمال حديث سنة ١٩٢٦ برأسمال يهودي، بينما تأسست في الشرق أسواق على النمط التقليدي، على أيدي فلسطينيين ومهاجرين عرب، مثل السوق السورية التي مرّ ذكرها سابقاً. وجميع هذه المراكز أنشئت بمبادرة خاصة، ولكنها خضعت لسلطة لجنة التخطيط المحلية. ومع أن هذه المنطقة تنامت في منتصف الثلاثينات، لتشمل مراكز تجارية كوسموبوليتية ناشطة جداً، إلا إنها ظلت قلب المدينة العربية التقليدية، وفيها أنشىء المشروعان الحكوميان الرئيسيان ـ محطة سكة الحديد المركزية والميناء ـ الأمر الذي ساهم بالتأكيد في تسريع وتيرة النشاط الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، ضمّت المنطقة التجارية الكثافة الكبرى من المرافق العامة، مثل مباني الحكومة ومواقف السيارات والمستشفيات وما شابه، مع أنها كانت موزعة أيضاً في جميع أنحاء المدينة.

قياساً بفورة النشاط العمراني الخاص، يتبين أن مساهمة الإدارة في المباني العامة لم تصل في الحقيقة، إلا إلى حدّها الأدنى، في العشرينات من القرن العشرين. فقد ركّزت دائرة الأشغال العامة اهتمامها على بناء الطرق وتحسينها، وعلى تجديد الأبنية القائمة التي كانت على الأغلب مستأجرة، وعلى إقامة عدد قليل من الأبنية الصغيرة كمراكز للدوائر الحكومية التي تأسست في البداية، ومنها المستشفى الحكومي، في مواقع مستأجرة. ولم تبدأ الإدارة بناء مرافق لخدمات معينة، إلا في بداية الثلاثينات، وكانت محكمة قاضي اللواء، التي أقيمت في منطقة البرج سنة ١٩٢٩، من أوائل المباني التي شيدت. وسرعان ما تحولت هذه المنطقة كلها إلى منطقة مبان رسمية، ولم يُستكمل بناء المسلخ والمستشفى الحكومي إلا خلال ١٩٣٧ ـ ١٩٣٨، على الرغم من الحاجة الواضحة إلى كليهما منذ بداية الثلاثينات (أنظر الخريطتين رقم ٣ ورقم ٤).[١٧]

وأصبح تزويد الماء والشؤون الصحية وصرف المياه المالحة، مسؤولية دائرتي

الصحة والأشغال العامة بالتعاون مع البلدية. ونفذت دائرة الصحة في البداية، معظم نشاطات هذه الخدمات العامة، مع احتفاظها بمنصب المستشار بالنسبة إلى المجلس البلدي في جميع الأمور المتعلقة بتزويد المياه والصحة العامة والصرف المائي.[١٨] وقد حصلت تطورات بالتدريج ثبت أنها غير كافية لتلبية متطلبات السكان الذين تزايدوا بسرعة.

خلال الاحتلال البريطاني، تزودت حيفا بالماء أساساً من آبار خاصة، كثيراً ما كانت ملوثة ومالحة وغير كافية. فشرعت دائرة الصحة، ومنذ سنة ١٩٢٨ وما بعد، تؤكد بإلحاح على الحاجة إلى تزويد أفضل، وبدأ البحث عن مصادر جديدة إلى أن وجد الماء في عين سعادة سنة ١٩٣٠، ومن ثمّ سنة ١٩٣٤ إلى الجنوب من المدينة. أمّا الأحياء الجديدة، وخصوصاً في هدار هكرمل، فكان الماء يجري في شبكة أنابيب منذ سنة ١٩٢٢؛ وفي سنة ١٩٣٠، أضيفت آبار جديدة إلى بئر معهد التكنولوجيا (التخنيون)، كما أن لجنة هدار هكرمل زودت الكثير من الأحياء التي تطورت على سفح الجبل حديثاً، بالماء على قاعدة تجارية. ولم تحاول البلدية دمج جميع مصادر الماء الخاصة في النظام العام، إلا في منتصف الثلاثينات.[١٩]

بالإضافة إلى ذلك، اعتمد نظام صرف الماء المالح أيضاً، على حفر المجارير الخاصة، التي تسببت على الدوام بأوضاع غير صحية، ولم تكن المعالجات الموقتة والجزئية كافية بالمرة؛ ومع بناء الميناء، منذ سنة ١٩٢٩ وما بعد، أصبح من الضروري تحويل قنوات الصرف القائمة عن منطقة الميناء. لكن حيفا، وحتى منتصف الثلاثينات، كانت لا تزال تفتقر إلى نظام صرف رئيسي، مع أن خطوط صرف فرعية كانت قد مُدّت وربطت بالمجارير الرئيسية في بعض المناطق.

أمّا الإنجاز الأكثر أهمية لدائرة الأشغال العامة في حيفا، وفي البلد عامة، فكان شبكة الطرق التي بنتها. إذ إنه كان يمكن، وفقاً لقانون تنظيم المدن، بناء الطرق وتحويلها وتوسيعها، كما كان في الإمكان عند الضرورة، مصادرة الأرض من دون تعويض، طالما أنها لا تشكل أكثر من ربع القطعة بكاملها. وقد ركزت دائرة الأشغال العامة على بناء شبكة طرق مثيرة للإعجاب، داخل المراكز التجارية في قلب المدينة وحولها، وخصوصاً بعد بناء الميناء، الأمر الذي سهل حركة المرور في محيطه وحول محطة سكة الحديد المركزية. بالإضافة إلى ذلك، رُبطت هذه الشبكة أيضاً بالأحياء السكنية وبالكرمل وبالمنطقة الصناعية وبمداخل المدينة، عبر طرق من الدرجة الأولى تصلح لجميع الأحوال الجوية، وعبر جسور

عندما يقتضي الأمر ذلك.

أمّا في المناطق السكنية، فقد اعتمد بناء الطرق مرة أُخرى على مبادرة الجماعة السكانية المحلية وثرائها، ففي أحياء مثل هدار هكرمل، جمعت اللجنة المحلية الأموال لتغطية تكلفة البناء، وتعهدت العمل بنفسها.[٢٠] ولكن، مند منتصف الثلاثينات، وبعد تنفيذ مخطط حدود المدينة، كان على البلدية أن تساهم في التكلفة والتخطيط، بينما تعهدت دائرة الأشغال العامة، عندما كانت ترى الأمر ضرورياً، عملية البناء في القطاعات الأقل تنظيماً والأكثر فقراً، وفرضت رسوماً على ملاك الأراضي التي مرت الطريق فيها.

اشترط قانون تنظيم المدن أيضاً، برامج لبناء الطرق إلى المدينة ومنها. فقد حافظت الإدارة خلال العشرينات، على سياسة طرق نشطة، كما أقيم سنة ١٩٢٦، مجلس الطرق الاستشاري لوضع برنامج شامل لبناء الطرق (وخصوصاً العابرة إلى البلد). وعلى الرغم من هذا البرنامج، عانت حيفا كثيراً نقصاً في طرق المواصلات الجيدة إلى بقية أجزاء فلسطين، إذ حتى سنة ١٩٢٠، لم تكن هناك إلاّ طريق خارجية رئيسية واحدة فقط في حالة جيدة، تؤدي إلى القدس عبر نابلس. أمّا الطرق الرئيسية الأُخرى، والتي تؤدي إلى الناصرة وبيروت ودمشق، فكانت بحاجة ملحة إلى الإصلاح، كما أن الطريق إلى دمشق كانت غير مرصوفة وخطرة أيضاً. ولم تُبن طرق جديدة حتى سنة ١٩٣٦، وإنما كان يعاد، وببطء، إصلاح الطرق القديمة لتصبح قابلة للاستخدام، مثل الطريق الساحلي حيفا ـ عكا، الذي لم يتم إصلاحه إلا سنة ١٩٣٣.

أخذاً في الاعتبار الوضع الجيوسياسي تحت حكم بريطانيا، والأهمية الزراعية والصناعية المتنامية للسهل الساحلي، فإن النقص الأكثر أهمية، هو عدم إنشاء طريق ساحلي يصل بين حيفا ويافا. ومفتاح هذا الإهمال يكمن في موقف الإدارة المنحاز إلى السكك الحديدية التي كانت تمتلكها الدولة، إزاء المنافسة المتنامية باطراد لحركة المرور الآلية، إذ أفرطت إدارة فلسطين في إعاقة بناء الطرق وصيانتها.[٢١] ولم تُبن طريق حيفا ـ يافا أخيراً، إلا سنة ١٩٣٧.

كان هذا مثالاً لسياسة الإدارة البريطانية التي أملتها عليها مصالح متعارضة مع المصالح المحلية؛ ففي تلك الحالة، عرقلت السياسة التي حبذت تطوير سكك الحديد، نمو أنماط أُخرى من النقل، في الوقت الذي لم تكن فيه خدمات السكة الحديد كفؤة ولا كافية على حد سواء. ويمكن إيجاد أمثلة أُخرى من هذا التعارض في حالتي كل من الميناء والمحطة النهائية لأنابيب شركة نفط العراق (أنظر الفصل السابع).

إن الأسلوب الذي اتبعته سلطات التخطيط في المدينة لتنفيذ مهماتها، سواء عن وعي أو من دونه، مهّد الطريق أمام الهيمنة اليهودية على حياتها الاقتصادية. فقد وُضعت الصيغ، في وقت مبكر من الحكم البريطاني، لتطويرها وفق خطوط أوروبية، وشُكلت هيئات لتنفيذها، لكن تطبيق هذه المبادىء كان أمراً آخر. وظهرت بالتدريج استراتيجية لإدارة مدن فلسطين الرئيسية، لكن التباطؤ في هذا المسار كان يعني أن الكثير من «الحقائق» الجديدة صنعته المصالح المحلية، وأنه كثيراً ما كان من المتأخر جداً فعل أي شيء سوى أخذه في الاعتبار. ومع أن الإدارة شجعت على انتهاج مبادىء تطوير مستمدة من التجربة البريطانية، سواء في الوطن أو في المستعمرات، فإنها تبرعت بالحد الأدنى من المساعدة في تنفيذها، إلا إذا كان لهذه الإجراءات مردود فوري على سياستها الخاصة.

بصورة رئيسية، شكل القادمون الجدد، مع شرائح النخبة الصاعدة من رجال الأعمال، أعلى نسبة من المستفيدين من برامج الإعمار الجديدة، ومن أعمال التطوير والمخططات الحضرية، عندما تم تنفيذها أخيراً. ولكن حتى هؤلاء، كان عليهم أن يعتمدوا لفترة طويلة على مبادرات تنظيمية جماعية للمحافظة على شروط الحكومة وتطبيقها، ولهذا، غالباً ما أطلقت يد الهيئات المستقلة، مثل المنظمة الصهيونية وتوابعها، في تنفيذ هذه المبادىء. وقد شكل جذب المهاجرين الجدد برأس مالهم، عاملاً مهماً لتطوير المشاريع بسرعة ـ مثل المركز التجاري الجديد المحاذي للميناء، ومثل الأحياء السكنية والصناعية اليهودية. إلا إن هذه الفترة من سياسة عدم التدخل في العشرينات، وحتى في بداية الثلاثينات، لم تعكس الآثار المفيدة نفسها على معظم السكان العرب المحليين، الذين افتقدوا وجود منظمات مستقلة موازية لما امتلكه الصهيونيون، فاعتمدوا على البلدية في تحسين المدينة، ومن خلالها، على الإدارة. وبذلك لم يستطيعوا كمجموعة، استغلال الأوضاع المتغيرة بصورة كاملة، الأمر الذي تسبب على العموم، بتجاهل تطورها العام، وخصوصاً عندما كان الأمر يتعلق بطبقات السكان الأكثر فقراً.

وفشل الإدارة في تحسين أوضاع هذه الطبقة، جعلها تلقي اللوم عادة، على النقص في الأموال:

> إن نقص الاعتماد المالي لدى السلطات المحلية، من أجل مصادرة الأراضي للحصول على مناطق مفتوحة للمرافق العامة، تسبب في جعل المدن مكتظة بالأبنية، خصوصاً وأنه ليس هناك اعتمادات مالية لبناء مساكن للعمال.(٢٢)

ولكن، لدى المزيد من التفحص الدقيق لهذا النقص في الأموال، يتبين عادة

أنه نتج إمّا عن سياسات الإنفاق المضغوط التي حبذتها الإدارة، أو عن تفضيلها لأولوياتها، حيث كان للدفاع، وللأمن الداخلي، ولمشاريع البنية التحتية الاستراتيجية مثل الميناء والمحطة النهائية لأنابيب شركة نفط العراق، نصيب الأسد من المبالغ، في الوقت الذي كانت لا تزال فيه أسباب الراحة مثل المجارير والمياه، غير كافية حتى الثلاثينات. بالإضافة إلى ذلك، كانت مساهمة الهيئات الإدارية المحلية في نمو المدينة المخطَّط، ضئيلة. لقد تقررت السياسة بعيداً عن حيفا، إمّا في القدس أو في لندن، وكانت أولويات التخطيط والتطوير التي وضعت في مراكز القوى تلك، هي الحاسمة في تقرير سبيل حيفا إلى التطور المادي والاقتصادي.

المصادر

(١) Government of Palestine, *Palestine Blue Book, 1927* (Revenues, Expenses, Municipalities), p. 63.

وبالنسبة إلى التثبيت القانوني الأول للمجالس المحلية بعد الاحتلال البريطاني، أنظر:

HC to CO and Foreign Office (FO), February 1921 (FO 371 E 2345/2345/88) and HC to FO, 14 February 1921 and July 1921 (FO 371 E2345/2345/88);

وأنظر أيضاً الفصل الثالث عشر.

(٢) نشر منذ البداية، قانون تنظيم المدن لعام ١٩٢١، في:

Official Gazette, No. 36 of 1 February 1921, pp. 1-9 (Government of Palestine, *The Town Planning Handbook of Palestine,* Jerusalem, 1930), p. 6.

(٣) Membership of Town Planning Commission, 1929. Shabatai Levy Files (Central Zionist Archives (CZA) J15/3683).

(٤) Hadar HaCarmel Co-operative Committee, *History of Hadar HaCarmel,* 1931 (CZA J16/95).

(٥) S. H. Longrigg, *Oil in the Middle East* (London, 1954), pp. 77, 89.

(٦) أسس المؤتمر الصهيوني سنة ١٩٠١، الصندوق القومي اليهودي (هكيرن هكييمت ليسرائيل)، وتم تسجيله كشركة إنكليزية سنة ١٩٠٧. وكانت خطته الأصلية أن يُستخدم ثلثا رأسماله في امتلاك الأراضي، بينما يُستخدم الثلث المتبقي في حماية البيئة والزراعة.

(ESCO Foundation for Palestine, *Palestine: A Study of Jewish, Arab and British Policies,* Vol. I (New York, 1970), pp. 338-41).

وكان استملاك الأراضي مبدأ أساسياً للمنظمة الصهيونية في فلسطين، لأنه عبر هذه الوسيلة تصبح الأرض ملكاً للشعب اليهودي، غير قابل للتصرف فيه.

لقد تشكلت شركة أراضي الخليج (The Bayside Land Corporation Ltd.) سنة ١٩٢٨، بالترابط مع الصندوق القومي اليهودي، وامتلكت مساحة كبيرة من الأرض المقفرة والسبخة في منطقة خليج حيفا. وكان هدفها تقليص المضاربة في العقارات في منطقة كانت مخططة كضاحية صناعية لحيفا بالذات (*Ibid.*, p. 346).

أمّا شركة تطوير خليج حيفا (The Haifa Bay Development Company) فقد كانت شركة عقارية خاصة عملت كسمسار لمشتريات اليهود الخاصة للأرض في منطقة الخليج.

(٧) Minutes of meetings at District Commissioner's office, Haifa, on 29 December 1931 and 8 December 1932 (CZA J15/4205).

(٨) من مقابلة بين كاوفمان وهنريكيز من شركة تطوير خليج حيفا وبين أبرامسون وكيث ـ روش من الإدارة في ٢٧ أيار/مايو ١٩٢٦ (CZA A175/149).

وأنظر أيضاً رسائل كاوفمان إلى هـ. ساخر، في ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٢٩؛ وإلى اللجنة التنفيذية الصهيونية في كانون الثاني/يناير ١٩٢٩؛ وإلى اللورد ملشت، في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٨ (CZA A175/136). وبالنسبة إلى الموضوع نفسه، أنظر أيضاً:

R. Kaufmann, «Fundamental Problems of Haifa's Future Development,» *Palestine and the Near East Economic Magazine*, Vol. 3, No. 19, October 1928, pp. 433-6.

(٩) نقابة العمال اليهود، المشار إليها عادة باسم «الهستدروت» وهو لقبها العبري، هي الناطق الرسمي المنظم لحركة العمل العبرية. وقد تأسست سنة ١٩٢٠ بعد دمج المنظمات العمالية التي تطورت في فلسطين قبل الحرب العالمية الأولى (Esco, *op.cit.*, Vol. I, pp. 359-66).

(١٠) أعرب مكتب العمل الصهيوني في حيفا، في رسالته إلى د. فانشتاين من دائرة السياحة الصهيونية، عن تفاؤله بالنسبة إلى تطوير الأراضي اليهودية في خليج حيفا. أنظر رسالة سكرتير مكتب العمل الصهيوني إلى د. فانشتاين، ١ آب/أغسطس ١٩٢٦ (CZA A58/1216).

(١١) محضر جلسة لجنة تخطيط المدينة المحلي، في ٢١ حزيران/يونيو ١٩٢٩ (CZA J15/3683).

(١٢) بالنسبة إلى قرارات لجنة تخطيط المدينة المحلية بشأن هذه المسألة، أنظر اجتماعات آذار/مارس ١٩٢٩ (CZA A175/136)، وتموز/يوليو ١٩٣٣، وكانون الثاني/يناير ١٩٣٤، وشباط/فبراير ١٩٣٤ (CZA J15/2577).

(١٣) م. يزبك، «الهجرة العربية إلى حيفا» (الناصرة، ١٩٨٨)، ص ٧٥، ٩٥ ـ ٩٨؛ ومعلومات شفوية، طنوس سلامة، حيفا، أيار/مايو ١٩٧٥، والياس مزاوي، حيفا، أيار/مايو ١٩٧٥.

(١٤) Chamber of Commerce and Industry (Jewish), *Haifa-City of the Future* (Haifa, 1932) and Hadar HaCarmel Co-operative Committee, *op.cit.*

(١٥) معلومات شفوية من الأب سيرل بورغ، مدير كنيسة اللاتين في حيفا، أيار/مايو ١٩٧٥.

(١٦) Government of Palestine, Health Department, *Annual Report*, 1932 (Jerusalem), p. 10.

(١٧) Government of Palestine, Health Department, *Annual Report*, 1937 (Jerusalem), p. 46.

(١٨) Government of Palestine, Health Department, *Annual Report*, 1935 (Jerusalem), p. 91.

(١٩) Government of Palestine, Health Department, *Annual Report*, 1934 (Jerusalem), p. 74;

Government of Palestine, Department of public works, *Annual Report,* 1935-6 (Jerusalem), p. 21.

(٢٠) Hadar HaCarmal Co-operative Committee, *op.cit.*, p. 14.

(٢١) H. Sawwaf, «Transportation and Communication,» in S. B. Himadeh (ed.), *Economic Organization of Palestine* (Beirut, 1938), p. 307.

(٢٢) Government of Palestine, Health Department, *Annual Report,* 1933 (Jerusalem), p. 9.

أنظر أيضاً: يزبك، مصدر سبق ذكره، ص ٣١، ١٣٢ ـ ١٤٣.

الفصل الرابع

خطط الإدارة البريطانية ومشاريعها

كانت أهمية حيفا الاستراتيجية، وعلى الدوام، عاملاً مهماً في الخطط البريطانية للمنطقة. فقد أُدخلت حيفا، ومنذ سنة ١٩٠٦، في خطط وزارة الحرب، على أنها «أكثر المواقع ملاءمة للإنزال في سورية» إذا احتاجت مصر إلى حماية عسكرية من التهديد التركي،[١] لأنها، بالإضافة إلى كونها على الجانب الشرقي من قناة السويس، فإنها توفر ممرّاً سهلاً إلى الداخل السوري وإلى شبكة سكك الحديد فيه.

وعندما أُنشئت الإدارة المدنية سنة ١٩٢٢، أصبح دور حيفا المستقبلي كمركز للمواصلات، هدفاً جدياً للحكومة البريطانية. وقد اتُخذت خطوة إيجابية في هذا الاتجاه في المؤتمر الذي عقد في ١١ أيار/مايو ١٩٢٢، وشاركت فيه دوائر متعددة، لبحث مسألة تطوير الميناء. بالإضافة إلى ذلك، أدى اقتراح مدِّ أنبوب النفط من العراق إلى البحر الأبيض المتوسط سنة ١٩٢٧، إلى تضافر جهود وزارة الجو، ووزارة المستعمرات، ومجلس التجارة، لضمان مروره عبر شرق الأردن وفلسطين بدلاً من سورية. كما جرى التفكير، سنة ١٩٢٩، في مشروع جديد للاحتفاظ بموقع احتياطي لبناء مطار وقاعدة للطائرات المائية. ومع أن مجلس الجو لم يعتبر حيفا ذات أهمية قط، بالنسبة إلى الطريق الجوي الاستراتيجي إلى الشرق، فقد نصح بإقامة قاعدة مدنية من شأنها أن تزيد حرية حركة سلاح الجو في فلسطين، بالإضافة إلى المواصلات الجوية المدنية.[٢] وبذلك أملت الإدارة بتحويل حيفا إلى مركز للنقل والمواصلات براً وبحراً وجواً.[٣]

وكان لقرار الحكومة في جعل حيفا مركزاً استراتيجياً في فلسطين، آثار اقتصادية أُخرى. فقد عزز تدفق العمال وتزايد رأس المال الناجمان عن ذلك القرار، مستوى النشاط الاقتصادي، ولكنهما وضعا ضغوطاً على بنية المدينة التحتية أيضاً، الأمر الذي اضطر الإدارة إلى تنفيذ أعمال إضافية، على الرغم من سياستها العامة والقائمة على الحد الأدنى من التدخل والإنفاق.

كانت سياسة الانتداب الاقتصادية في فلسطين محكومة من قبل ثلاث وكالات رئيسية في لندن: الخزانة، ووزارة المستعمرات، ووكلاء التاج، وكانت تقديرات الإدارة للموازنة تدرس بعناية في لندن قبل إقرار المشاريع. ونظراً إلى نقص الموارد الطبيعية في فلسطين، فإن المداخيل كانت تخصص على الدوام تقريباً، لصيانة البنية التحتية، مع إفساح مجال ضيق لمشاريع التطوير على نطاق واسع، والتي كان من المتوقع أن يُستخدم التمويل اليهودي فيها. ولكن هذا التوقع لم يتحقق، واضطرت القوة المنتدبة إلى تأمين الدعم المادي، مع ما ترتب على ذلك من انعكاسات سياسية لا مناص منها:

> لقد تفهم جميع الإداريين في فلسطين، وبصورة جيدة، الحاجة إلى قرض عام؛ فقدرة الإدارة على تنفيذ برنامج تطوير خاص بها، عنصر مهم في تعزيز ثقة السكان العرب بالحكم البريطاني، كما أنها وسيلة للحد من محاولات الصهيونيين للتلاعب بأنماط التطوير عبر استخدام الموارد المالية المفترضة للمنظمة الصهيونية.[٤]

وكان الخلاف بين الخزانة ووزارة المستعمرات بشأن جمع هذا القرض، مؤشراً إلى الطبيعة المترددة لنظام الانتداب بمجمله، وإلى غموض مكانة فلسطين. ولم يوافق على قانون قرض فلسطين وشرق إفريقيا إلا سنة ١٩٢٦، حيث مُنحت إدارة فلسطين مبلغ ٤,٥٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني بضمانة إمبراطورية عبر وكلاء التاج.

إن مشاريع الحكومة الكبيرة الثلاثة في حيفا ـ سكك الحديد والميناء ومحطة النفط ـ هي الإنجازات العملية الرئيسية للسياسة البريطانية بجميع جوانبها، في فلسطين، لأنه من خلالها سيتم تأمين إمكانات الازدهار الاقتصادي المستمدة من النفط العراقي، عبر ضخّه إلى مواقع التخزين المجاورة لميناء حيفا، بعد تمهيد السبيل أمامه بمدِّ سكة الحديد وببناء شبكة طرق محسنة، ومن ثمَّ تصديره عبر الميناء. في موازاة هذه المنفعة، هناك الأهمية التقليدية للمنطقة كحاجز وكحلقة وصل لشبكة الطرق الإمبريالية، التجارية والعسكرية. إن تطوير حيفا بحد ذاتها نتيجة عرضية لهذه السياسة، حيث أصبح ازدهار المدينة الاقتصادي معتمداً على الدعم المالي الذي تتكفل به وتضمنه الحكومة البريطانية.

عندما احتلت بريطانيا فلسطين، كانت نقطة الاتصال الرئيسية لشبكة سكة الحديد في البلد، تقع في حيفا. وقد أمّنت سكة حديد فلسطين اتصالاً مباشراً مع مصر، فيما أمنت سكة حديد الحجاز،[٥] الاتصال مع سورية. وكانت سكك الحديد، وهي مشروع حكومي محض، تُعتبر رسمياً العمود الفقري لنظام المواصلات الفلسطيني، بينما اعتُبرت الطرق رافداً خاضعاً لتمديدات السكة، الأمر

الذي ألغى التنافس بينهما.[٦] لقد اقترحت الحكومة، منذ البداية، مشاريع إمبريالية فخمة لربط مصر بالعراق وأوروبا عبر شبكة سكة الحديد الفلسطينية، ولكن في سنة ١٩٢٥، تعرض السير هربرت صامويل لهجوم من قبل وزارة المستعمرات بسبب النفقات المسرفة جداً، وخصوصاً نفقات سكك الحديد، فلم يُسمح بعد ذلك التاريخ، إلا بتطوير متواضع للسكك داخل حدود فلسطين فقط، كان أهمها التمديدات إلى ميناء حيفا وإلى بعض المستعمرات اليهودية النائية. وفيما عدا هذه الإجراءات، توقفت جهود الإدارة في مواجهة الخطوات الواسعة التي قام بها القطاع الخاص في ترويج السيارات.

وقد برزت الأهمية الاستراتيجية لموقع حيفا جغرافياً وتاريخياً، مع بناء الميناء الجديد في المدينة، والذي اعتبر من أكثر الإنجازات الحكومية أهمية خلال فترة الانتداب. إذ بعد ستة أشهر على استكماله سنة ١٩٣٤، شُكلت لجنة لتطوير المنطقة المستصلحة،[٧] ولإدارة عطاءات الأعمال والتخزين في المزاد، بالإضافة إلى ضمان أن يكون التطوير وفق برنامج تخطيط المدينة الموافق عليه بالنسبة إلى المنطقة. وقد أدت هذه المرافق الحديثة إلى زيادة ضخمة في حركة الشحن والمسافرين، فدخل سنة ١٩٣٣، ٦٨٪ تقريباً من مجمل عدد المهاجرين القادمين إلى فلسطين عبر حيفا،[٨] كما انتقل الاستيراد والتصدير من عكا ويافا إلى حيفا، الأمر الذي حوّل المدينة إلى منطقة الشمال المركزية. ولم ينحصر أثر هذه التطورات بمدينة حيفا فحسب، بل طال أيضاً منطقة الخليج الأوسع إلى الشرق، حيث شكل النفط والمشاريع الصناعية وبناء المستعمرات اليهودية الجديدة في الثلاثينات، عنصراً جديداً في رسم التصورات المستقبلية لمخططات بناء المدينة.

تم دمج هذا المجمع بكامله في برنامج لجنة تخطيط المدينة الشامل لسنة ١٩٣٢، كمنطقة مشاريع صناعية، خفيفة وثقيلة، بالإضافة إلى المساكن التابعة لها. وكانت قد استكملت، سنة ١٩٣١، خطة صرف المياه على نهر المقطع لتنظيف الأراضي الحكومية الأقرب إلى المدينة، كما قام الصندوق القومي اليهودي أيضاً بتحويل مجرى النهر في الجزء الأعلى، وذلك بهدف الاستيطان. ولقد بدأت سنة ١٩٣٦، عمليات نشطة لبناء مستعمرات عمالية ومشاريع صناعية في منطقة الخليج، كانت تخص المنظمات اليهودية بصورة رئيسية.

أضفت محطة شركة نفط العراق طابعاً صناعياً على منطقة الخليج بأسرها. وكان مدُّ خط أنابيب للنفط من العراق إلى البحر الأبيض المتوسط قد جرى اقتراحه سنة ١٩٢٧، وكما مر بنا سابقاً، أراد البريطانيون ضمان مرور خط الأنابيب في ميناء فلسطيني لا سوري. ولهذا، كان لا بد من طرح قضية حيفا على شركة

نفط العراق، انطلاقاً من أُسس اقتصادية تماماً، مع أنه تمت الاستعانة بحجج إضافية تتعلق باعتبارات أمن المنطقة التي ستمر بها الأنابيب.[٩] أمّا بالنسبة إلى المسافة، وطبيعة الأرض التي سيتم اجتيازها، والتزويد بالماء، فلم يكن هناك الكثير لكي يقال، قياساً بالمسلكين الآخرين المقترحين ـ طرابلس أو الإسكندرون. أُخذ القرار النهائي في حزيران/يونيو ١٩٣٠، عندما أصرَّت حكومة العراق على أن مصالحها تتطلب مدَّ خط الأنابيب في المسلك الجنوبي عبر فلسطين. ولقد وُعدت حكومة العراق، إلى جانب المسلك الآمن، بسكة حديد تصل بغداد بحيفا في المستقبل القريب.

بدأ العمل بمدِّ خط الأنابيب سنة ١٩٣٢، وابتدأ ضخُّ النفط عبره سنة ١٩٣٤.[١٠] وكانت اللجنة المركزية لتخطيط المدن قد وافقت سنة ١٩٣٠، على الخطة التي تم وضعها بالنسبة إلى منطقة تخزين الزيت، فأقيمت الصهاريج على أراضٍ حكومية في الجزء الشرقي من المنطقة المستصلحة، كما أضيف رصيف خاص في مكان محمي من الأمواج لتسهيل الشحن. بالإضافة إلى ذلك، أقامت الشركة ورشة حديثة لإصلاح السيارات، كما أنشئت، في نهاية الثلاثينات، مصفاة البترول في المجمع نفسه.

أثار موقع المشروع مخاوف وآمال ملاك قطع الأرض المجاورة، أي الصندوق القومي اليهودي وشركة فلسطين الاقتصادية، فأوصت لجنتا التخطيط، المركزية والمحلية، وكامتياز لهما، بأن تبني الشركة طريقاً يمر من الغرب إلى الشرق عبر منطقة النفط، مما يسهل الوصول من الخليج إلى المدينة.

وتضمن اتفاق الامتياز لسنة ١٩٣١ مع شركة نفط العراق، شرطاً يقضي بأن يمرَّ ٥٠٪ على الأقل من مجمل إنتاج الشركة عبر ميناء حيفا. كما فُرض رسم طنّي محدد على حمولة النفط كله، على أن يكون خاضعاً لضمانٍ يبلغ حدّه الأدنى ٢٥,٠٠٠ جنيه فلسطيني سنوياً، يدفع لحكومة فلسطين. في المقابل، مُنحت الشركة امتيازات لم يسبق لها مثيل باستثناء تلك التي حصلت عليها المنظمة الصهيونية. وكان الامتياز الأكثر إثارة للاهتمام متعلقاً بالعمل والعمال: فقد أعفيت أعمال شركة نفط العراق من بند الأجور المنصفة الذي جرى الالتزام به في بناء ميناء حيفا، كما سُمح للشركة باستيراد العمال إذا لم تجد المهارات اللازمة محلياً. أمّا الامتياز المهم الآخر، فكان حق الشركة في نقل بضائعها، أي النفط، عبر فلسطين من دون رسوم.[١١] وهذه الإجراءات المتساهلة بصورة استثنائية، تظهر كيف كان في إمكان السياسة البريطانية المحلية، التلاعب لخدمة مصالحها الإقليمية عامة.

عكست هذه المشاريع فلسفة الانتداب الاستعمارية بوضوح، وخصوصاً أن مصالح بريطانيا الإمبريالية هي العامل الملزم وراء هذه العمليات، كما كان من قبيل المصادفة بسبب الزمن والأوضاع، أن يجري اختيار حيفا موقعاً لها. وللأسباب ذاتها، عكست التطورات الأُخرى كلها في المدينة، والتي ارتبطت بالسياسة الإدارية المباشرة، ازدواجية التزامات بريطانيا: مصالحها الذاتية الاستعمارية من جهة، والتزامها إقامة «الوطن القومي اليهودي» من جهة أُخرى. خلال هذه الفترة، وضع التمويل المركزي والمحلي في حيفا، هذه الالتزامات في أولوية الاعتبارات، بينما هو يوازن سياسته، ويؤثر في التغيرات الديموغرافية في المدينة كحصيلة جانبية لفرص العمالة فيها، وهو ما أدى بالتالي إلى نتائج عميقة جداً وبعيدة الأثر على عرب حيفا ـ تلك الجماعة السكانية التي لم تستدرّ إلاّ الحد الأدنى من الاهتمام البريطاني في تلك المرحلة.

المصادر

(١) R. Khalidi, *British Policy Towards Syria and Palestine 1906-1914*, St. Antony's Middle East Monograph, No. 11 (London, 1980), pp. 62-6.

(٢) Air Ministry to Secretary of State, 30 October 1929 (PRO CO 733 168/67146).

(٣) كان الميناء العميق بديلاً ملائماً للشحن إلى بور سعيد، وخصوصاً في ظل وجود رابط من سكة الحديد إلى قناة السويس. فمنذ المراحل الأولى من الاستعدادات العسكرية خلال ١٩٣٦ ـ ١٩٣٧، حظيت قاعدة قناة السويس والموانىء الصغيرة إلى الشرق والغرب منها، باهتمام خاص، كما أن موانىء البحر الأبيض المتوسط الشرقية أصبحت أكثر أهمية حتى ما بعد سنة ١٩٣٨، عندما تسبب خطر دخول إيطاليا الحرب بعدم اعتماد بريطانيا على موانئها. وكانت حيفا موصولة بصورة جيدة بالقنطرة على قناة السويس عبر سكة الحديد، بالإضافة إلى امتلاكها مستودعات كافية لتخزين الوقود، تابعة لشركة نفط العراق، وإن لم يكن لديها مصفاة للبترول بعد. ولقد خدمت حيفا المجهود الحربي البريطاني خلال الحرب العالمية الثانية عبر دورها كمحطة لتخزين النفط ولإعادة تحميل الناقلات لمصلحة البحرية؛ كما أن مرافق الإصلاح فيها خففت من الاكتظاظ في الإسكندرية.

I. S. O. PlayFair, G. M. S. Stitt, C. J. C. Molony and S. E. Toomer, *The Mediterranean and Middle East* (London, 1954), Vol. II, pp. 27, 74, 79, 164 and 214.

(٤) B. J. Smith, *The Roots of Separatism in Palestine* (Syracuse, N. Y., 1993), p. 32; وأنظر أيضاً الفصل السادس المتعلق بمناقشة موضوع القرض.

(٥) شغلت مكانة سكة حديد الحجاز اهتمام وزارة الخارجية في وقت مبكر من سنة ١٩٢١، وقبل

معاهدة لوزان. وقد جرت تحقيقاتها في وضع السكة القانوني بسرية بين الضباط الإنكليز المرابطين في الأردن وفلسطين، خشية إثارة الطموحات الفرنسية في التحكم بحركة الحج على سكة الحديد.

Foreign Office to Under Secretary of State, 19 October 1923 (PRO CO 733/56).

وكان كل من الكولونيل لورنس والميجر يونغ، مقتنعين بأن سكة الحديد هي وَقْف شرعي، وأن وثائقها موجودة في دمشق.

«Memo on the History and Ownership of the Hijaz Railway with Recommendations for its Disposal,» by A. F. Kirby (General Manager, Palestine Railways), 28 October 1947, (Private Papers, A. F. Kirby, St. Antony's College, Oxford); Also HC to Secretary of State, 10 December 1921 (Israeli State Archives (ISA) 2/181 2057 POL).

وأعلم الشريف حسين وزارة الخارجية، بواسطة الجنرال حداد، أن سكة الحديد هي في الحقيقة وقف موثق عبر فرمان سلطاني يمكن العودة إليه في وزارة الأوقاف في القسطنطينية.

FO to Major Marshall, 19 July 1921, and FO to Under Secretary of State, 15 August 1921, (ISA 2/181 2057 POL).

وقد صدّقت حكومة شرق الأردن على هذا الفرمان، بالإضافة إلى أن سكة الحديد أُلحقت بوزارة الأوقاف في ١٩ تموز/يوليو ١٩١٤، ولكنها لم تعلن وقفاً. ومع أنه لا يمكن إيجاد دلالة قاطعة على إثبات وضعها القانوني، فإنه ليس في الإمكان إيجاد ما يثبت العكس. وبناء على ذلك، جاء إعلان بومبارد عقب الاتفاق الأنكلو ـ فرنسي المشترك، في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٢٣، ليعكس اعتراف الحكومتين بالوضع الديني لخط سكة الحديد (Kirby, «Memo on the Hijaz Railway»).

(٦) Sir Herbert Samuel, Administrative Report, January 1923, and A. Anthony, Railways Report, 15 October 1925 (PRO CO 733/42).

(٧) بما أن البيوت والأبنية امتدت على طول الواجهة المائية من الشرق إلى الغرب، فقد استُصلحت قطعة أرض من البحر استُعملت لنشاطات الميناء الرئيسية، كما أقيم جدار طوله ٦٧٠ متراً في موازاة الشاطىء من المستعمرة الألمانية في الغرب إلى محطة سكة الحديد في الشرق. بالإضافة إلى ذلك، استُصلحت منطقة مساحتها ١٠٨,٧ فدان (نحو ٣٤ دونماً) عندما تمَّ ردم المساحة المغلقة بالرمل الذي استُخرج من عملية تعميق الخليج. وفي مقابل هذه المنطقة، كان هناك حائلان للأمواج، يقاربان بعضهما ليشكلا مدخلاً عرضه ١٨٣ متراً.

(٨) Report, Jewish Chamber of Commerce, 13th Annual Meeting, 1935 (ISA 128 Cust 296/34).

(٩) CO to HC, 21 December 1927 (PRO FO 371 E1412/2543 General).

أصدرت وزارة المستعمرات، في الوقت نفسه، مذكرة مشروطة (FO 371 E5268/1412/65) تقترح فيها عدة إجراءات للضغط على شركة نفط العراق من أجل مدّ الخط في المسلك الجنوبي، كان أكثرها تطرفاً إعلام الشركة بوجوب الإذعان لمطالبها، إن هي رغبت في أن تقبل حكومة العراق أية اقتراحات مستقبلية، ومن دون تأثير من حكومة جلالته. «ويمكن أن يضاف أنه حتى في حالة كهذه [أي مد خط الأنابيب في المسلك الشمالي]، فإن الشركة لن يعود في إمكانها، كما في الماضي، الاعتماد في الضرورة على الدعم الصادق لحكومة جلالته في أية معاملات

تجارية مستقبلية مع حكومة العراق.» واعتبر القائم بأعمال المندوب السامي في العراق، أن مثل هذا الخط قد يكون ضارّاً بمصالح العراق وبالتالي بالمصالح البريطانية، ولهذا اقترح مقاربة إيجابية تتضمن وعداً للشركة بمدّ خط سكة حديد من بغداد إلى حيفا.

(١٠) S. H. Longrigg, *Oil in the Middle East* (London, 1954), p. 77.

(١١) A. Bonné, «The Concessions for the Mosul-Haifa Pipe Line,» in Viteles and Totah (eds.), «Palestine, a Decade of Development,» *The Annuals of the American Academy of Political and Social Science,* Vol. 164 (November 1932), p. 125.